جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم القانونية والإدارية

المقيــاس: منهجية (تقنيات اعداد البحوث العلمية).

السنة الثانية جذع مشترك.

عنوان المقياس:

منهجية إعداد البحث العلمي:
تقنيات إعداد البحوث العلمية
(السداسي الأول)

إعــداد:

د. سهيلة بوخميس: محاضرة أ

السنــة الجامعيــة: 2019-2020

مقدمة:

تعد منهجية البحث العلمي من ضرورات إعداد البحوث العلمية الأكاديمية، فهي الطريقة التي تساهم في التعرف على الحقائق العلمية التي لا طالما احتاجت الى تفسير خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، والتي تكون غالبية نتائجها نسبية غير دقيقة كما هو الحال في علوم المادة.

وتساهم منهجية البحث العلمي في توجيه الباحث التوجيه الصحيح للوصول للنتائج المبتغاة والمسطرة من قبله، من خلال الأدوات المنهجية المستخدمة كالملاحظة والمقابلة والاستبيان والعينة والمحاكاة وتحليل المحتوى، ولكل أداة منها مهمة خاصة بها وطريقة منهجية لاستخدامها وشروط لابد للباحث من احترامها، و أيضا المناهج المتبعة والموظفة التوظيف السليم والملائم لطبيعة البحث العلمي كالمنهج التحليلي والوصفي والتاريخي والمقارن ومنهج دراسة الحالة والمنهج الاستدلالي والتجريبي.

ومنهج البحث العلمي في مجال العلوم القانونية والإدارية يساعد المتخصصين في هذا المجال على تفسير الظواهر المشكلة للوقائع المادية والقانونية وتكييفها التكييف القانوني السليم، وبالنتيجة التمكن من التوصل للتفسير المنطقي لها والحلول المناسبة.

وقد جاءت هذه المطبوعة كدعم للطلبة الجامعيين على اختلاف مستوياتهم، فهي تجعل الطالب ممنهجا في تفكيره وعمله وعلاقته بالمحيط الجامعي الذي يحتك به بعيدا عن ما يعرف بالضحالة الفكرية، فيتمكن بذلك من إعداد بحوثه وكتابة تقاريره، وإعداد الأوراق البحثية والمقالات على اختلاف أنواعها بكل يسر، وتعد هذه المطبوعة محاولة للاستفادة والتعلم من خلال تدريس هذه المادة على مستوى الجامعة، فكان تقسيمها مبنيا على النحو الآتي:

وبناء على ما تقدم سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتي بيانها:

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي

المبحث الثالث: مراحل إعداد البحث العلمي

المبحث الرابع: قواعد تحرير البحث العلمي

المبحث الأول

مفهوم البحث العلمي

يشكل البحث العلمي أحد اهتمامات الدولة المتقدمة لكونه يشكل عامل تقدمها ، كما تسعى إليه الدول النامية جاهدة للقضاء على مشاكلها التنموية والاجتماعية والاقتصادية، وبما أن الفرد هو مصدر القوة و التقدم في كل المجتمع، كان على الدول أن توجه الفرد للبحث العلمي وتشجعه لمواجهة المطالب المتعددة الملقاة على عاتقها، ذلك لأن مشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيرا ومنهجا علميا لحلها، فبالبحث العلمي يتم بناء الحضارات والثقافات ونقلها عبر الأجيال، ومن هذا المنطلق وجب علينا التعرف على كل من العلم والبحث العلمي (المطلب الأول) وعلى مختلف تصنيفات البحوث العلمية (المطلب الثاني) وعلى فكرة التأصيل والإبداع في البحوث العلمية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

قبل الشروع في التعرف على البحث العلمي وما يميزه من صفات وكيفية إعداده مختلف تصنيفات كان لابد أولا أن نعرج على مفهوم العلم ذاته كما هو مبين في الفروع أدناه:

الفرع الأول: تعريف العلم

إن العلم من صفات الله عز وجل العليم والعالم والعلام ؛ قال الله عز وجل: " **وهو الخلاق العليم** " وقال: **عالم الغيب والشهادة** وقال : **علام الغيوب** فهو الله العالم بما كان وما يكون قبل كونه ، وبما يكون ولما يكن بعد قبل أن يكون، لم يزل عالما، ولا يزال عالما بما كان وما يكون ، ولا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء سبحانه وتعالى، أحاط علمه بجميع الأشياء باطنها وظاهرها دقيقها وجليلها على أتم الإمكان[1].

وعليم ، فعيل : من أبنية المبالغة، ويجوز أن يقال للإنسان الذي علمه الله علما من العلوم عليم ، **كما قال يوسف للملك: إني حفيظ عليم .وقال الله عز وجل : إنما يخشى الله من**

[1] – انظر : مصطفى حلمي، معرفة الله عز وجل وطريق الوصول إليه عند ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص 22.

عبده العلماء فأخبر عز وجل أن من عباده من يخشاه ، وأنهم هم العلماء ، وكذلك صفة يوسف عليه السلام : **كان عليما بأمر ربه وأنه واحد ليس كمثله شيء إلى ما علمه الله من تأويل الأحاديث الذي كان يقضي به على الغيب، فكان عليما بما علمه الله** [2]. **والعلم : نقيض الجهل ، علم علما وعلم هو نفسه ، ورجل عالم وعليم من قوم علماء فيهما جميعا.**

ويعرف اصطلاحا على أنه مجموع المعارف التي يتوصل إليها الإنسان في مجال محدد من مجالات العلوم على اختلاف أنواعه[3] سواء كانت محسوسة أو معيارية منظمة ومنسقة بناء على مبادئ مؤكدة بطريقة عقلية، وهو بذلك يتصدى للمعارف العشوائية الشائعة بين العامة من فلسفة وفن وعادات[4].

الفرع الثاني: تعريف البحث العلمي

لقد وجد العديد من التعريفات للبحث العلمي تتمحور جميعها حول التحقق من صحة الحوادث بطريقة علمية مدروسة، لذا يعرف البحث على أنه بحث نظامي ومضبوط وخبري وتجريبي في المقولات الافتراضية عن العلاقات المتصورة بين الحوادث الطبيعية، وعرف

---

[2] – **وروى الأزهري عن سعد بن زيد عن** أبي عبد الرحمن المقري **في قوله تعالى: وإنه** لذو علم لما علمناه **قال : لذو عمل بما علمناه ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ممن سمعت هذا ؟ قال : من** ابن عينية **قلت : حسبي .وروي عن** ابن مسعود **أنه قال : ليس العلم بكثرة الحديث ولكن العلم بالخشية .قال الأزهري : ويؤيد ما قاله قول الله عز وجل:** إنما يخشى الله من عبار، ده العلماء **وقال بعضهم : العالم الذي يعمل بما يعلم، انظر** أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، الجزء العاشر، المرجع السابق، ص 226.

[3] –حسين رشوان، العلم والبحث العلمي،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1982 ، ص 4.

[4] – صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم، عنابة ، الجزائر، 2003، ص9.

أيضا على أنه استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختيار العلمي[5].

وعرف أيضا على أنه، وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي[6].

ويتكون البحث العمي من مجموعة أركان تشكل في مجموعها العمود الفقري للبحث العلمي وهي الموضوع والمنهج والشكل، فبالنسبة للموضوع فهو محتوى البحث والحقيقة المراد الوصول إليها من خلال المنهج الذي يعتبر السبيل والطريق للوصول إلى محتوى الموضوع الذي يتجسد في استعمال المعلومات استعمالا سليما ونزيها مؤيدا بالحجج والبراهين المناسبة، ليأتي بعدها القالب الذي يفرغ فيه البحث العلمي وهو شكله الذي يمثل بدوره مجموعة من التقنيات على الباحث احترامها أثناء تحرير البحث العلمي.

الفرع الثالث: خصائص البحث العلمي

يتسم البحث العلمي بمجموعة من السمات التي تميزه عن المفاهيم الأخرى المشابهة كالمعرفة والعادات والفنون وغيرها، ومن هذه السمات لدينا:

- ✓ اعتماد البحث العلمي على مناهج للبحث وأدوات علمية تم إحداثها خصيصا لتساعده على التأكد الفرضيات والنتائج المتوصل إليها، لهذا فهو يتسم بالتنظيم وعدم العشوائية.

---

[5] – فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية ، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1982، ص 35.

[6] – أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 18.

- ✓ اعتماد البحث العلمي على التجربة لضمان المصداقية، والأمر سواء بالنسبة لجميع أنواع البحوث سواء كانت في مجال علوم المادة أو العلوم الإنسانية ، كلاهما يمكن إخضاعه للتجربة والخروج بنتائج تساعده للوصول إلى الحلول المطلوبة، الفارق فقط في دقة النتائج والتي ترتبط بالعامل موضوع التجربة[7].
- ✓ إمكانية تعميم النتائج بعد البحث فيه هو من سمات البحث العلمي[8]، وفي مجال العلوم الإنسانية الأمثلة كثيرة ومتنوعة، فقط تم تجربة نظام العقوبات البديلة للسجناء باستخدام ما يعرف بالسوار الإلكترونية[9] وقد حقق نتائج مذهلة في الأنظمة الغربية، لدرجة تعميم استخدامه لدى غالبية الدول، وحتى الجزائر تم تقنين هذا النظام على أمل تطبيقه في المستقبل القريب بعد إدخال القطاع نظام العصرنة.
- ✓ البحث العلمي بحث تفسيري، فمن خلاله يتمكن الباحث من إيجاد علة وجود الظواهر، ونقاط قوتها وضعفها[10]، والأمثلة في هذا المجال كثيرة ومتنوعة كالبحث في مجال أنظمة الحكم أو الدساتير والتي غالبا ما يكون البحث في طبيعة النظام أو طبيعة أحكام وقواعد الدساتير والتي لا نجد تفسير لها إلا من خلال البحث في كيفية نشوئها وإحداثها، لتفسير سبب قيامها على هذا النحو.
- ✓ البحث العلمي تجديدي وهذه صفة يتسم بها البحث العلمي وإلا لا يسمى بحثا[11] فالباحث يسعى جاهدا لتطوير البحث العلمي بشكل مستمر وما التكنولوجيا التي

---

[7] – طلال بن محمد المعجل، دليل كتابة البحث العلمي، الناشر، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، 2016، ص 14.

[8] – المرجع أعلاه، ص 13و 14.

[9] – القانون رقم 18–01 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتمم للقانون رقم 05–04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية رقم 05 مؤرخة في 30 يناير 2018.

[10] – محمد جاسم العبيدي، ألاء محمد العبيدي، طرق البحث العلمي، دار ديبنو للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009، ص 61.

[11] – محمد جاسم العبيدي، ألاء محمد العبيدي، طرق البحث العلمي، المرجع السابق، ص62.

وصل إليها العالم في القرن الواحد والعشرين بما تبعها من ثورة إلكترونية، ما هي إلا دليل على ذلك .

المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية

تصنف البحوث العلمية حسب الزاوية التي ننظر منها أو الأسس المعتمدة في التقسيم فقد تصنف على أساس كيفية معالجتها للحقائق والظواهر، أو على أساس النتائج العلمية المتوصل إليها أو على أساس مدى توفر المعلومات المتحصل عليها[12]، وهناك تقسيم آخر على أساس الاستعمال أو على أساس أسلوب التفكير[13]، ومهما اختلفت الأسس فإن المضمون يبقى واحدا لذا ارتأينا اتباع التقسيم المبين أدناه:

الفرع الأول : من حيث طبيعة البحوث

تنقسم البحوث العلمية حسب طبيعتها إلى بحوث نظرية[14] تهدف إلى الربط بين الوقائع في صورة تمكن الباحث من صياغة قضايا نظرية مجردة قادرة على التفسير، وربما التنبؤ، ويطلق على مثل هذه الصياغات مصطلح القانون العلمي، ومثل هذه البحوث النظرية ذات أهمية في تطور حالة العلم، وأخرى تطبيقية[15] تكون أهدافها محددة بشكل أدق من البحوث الأساسية النظرية وتكون عادة موجهة لحل مشكلة من المشاكل العلمية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها وفي واقع فعلي موجود في مؤسسة أو منطقة لدى الأفراد.

الفرع الثاني: من حيث حجم البحوث

---

[12] – عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2002، ص 23.

[13] – ماتيو جيدير، منهجية البحث، ترجمة ملكة الأبيض، بدون دار نشر، 1991، ص 24 وما بعدها.

[14] – رحيم يونس كرو العزاوي، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار دجلة ، عمان، الأردن، 2007، ص 58

[15] – رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص59.

تنقسم البحوث العلمية حسب الحجم إلى أوراق بحثية ومذكرات تخرج ومقالات ورسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه:

- ✓ الأوراق البحثية وتسمى أيضا بالأبحاث المستقلة [16] وهي عبارة عن بحث علمي صغير من حيث الحجة لا يتجاوز 20 صفحة يتناول زبدة عمل الباحث في مجال من مجالات تخصصه، يهدف من خلاله للتعريف عن اهتماماته وأفكاره العلمية مع نظرائه من الباحثين لتعميم الاستفادة العلمية وغابا ما نجد هذا النوع من الأوراق البحثية في شكل مداخلات علمية يتم المشاركة بها في التظاهرات العلمية أو مقالات منشورة على مستوى المجلات العلمية المحكمة، تتسم بالموضوعية والنزاهة العلمية، تحتوي على مكونات البحث العلمية وهي المقدمة بمكوناتها والعرض بتقسيماته والخاتمة بنتائجها وتوصياتها، بالإضافة إلى باقي الأجزاء التي لا تقل من حيث الأهمية عن سابقتها كالعنوان والملخص وقائمة المراجع التي يشترط فيها أن تكون متنوعة .
- ✓ المقالات[17] ولا تختلف كثيرا عن أوراق البحثية عدا أننا نجدها في المجلات العلمية المحكمة التي تخضع من خلالها لعملية تحكيم. تقوم على مجموعة من الخطوات التي تكون محددة مسبقا في القوالب التي يتم وضعها في موقع كل مجلة ليتم ضمان توفر الجانب الشكلي والمنهجي للمقال، أهم نقطة في المقالات العلمية هو الموضوعات المعالجة والتي ينبغي أن تتسم بالجدية والأصالة، والابتكار.
- ✓ مذكرات التخرج[18] وهي تلك البحوث التي يعدها طلبة الماستر في آخر سنة لها للحصول على شهاد المستر في الاختصاص الذي يتمدرسون فيه، وهي تقوم على نفس

---

[16] – سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994، ص 97.

[17] – فخري إسكندر، كتابة التقارير العلمية، إدارة المطبوعات والنشر ، جامعة الفاتح، ليبيا، 2001، ص21.

[18] – سعيد إسماعيل صيني، المرجع السابق، ص 97 .

قواعد التحرير والكتابة المتبعة في كتابة المقالات غير أو وجه الاختلاف يكمن في حجمه إذ تكون أكبر من حجم المقال الذي يجب أن لا يتجاوز 20 صفحة. ناهيك عن رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي سنتناول بالتفصيل كيفية إعدادها وتحريرها في المبحثين التاليين من هذا الفصل.

الفرع الثالث: من حيث الهدف

تنقسم البحوث العلمية من حيث الهدف إلى بحوث تنقيبية وأخرى تفسيرية نقدية [19]، تختص الأولى منها بالكشف عن الحقائق بواسطة إجراء بعض الاختبارات العلمية التقنية و يختص النوع الثاني بالكشف عن الأسباب والمسببات التي أدت إلى تشكيل فكرة معينة، أو موضوع معين والنظر إلى هذا الموضوع نظرة نقدية للوصول إلى الحقيقة العلمية عن ذات الشيء، ومن الأمثلة على ذلك : مناقشة رأي مفكر معين حول قضية معينة مع الإتيان بالحجج والبراهين حول مدى صحة أو خطا رأيه.

المطلب الثاني: صفات باحث العلم

حث الله تعالى على طلب العلم في العديد من الآيات القرآنية **قال تعالى:** "**وَ قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْما**"[20] **و قال تعالى:** "**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَاب**"[21] **و قال تعالى:** "**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَات**"[22] **و قال تعالى :** "**شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَ أُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ** "[23] **و قال تعالى:** " **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**"[24] **و قال تعالى :** "**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ**

---

[19] – عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 25.

[20] – سورة طه آية 114.

[21] _ سورة الزمر آية 9.

[22] – سورة المجادلة آية 11.

[23] – سورة آل عمران الآية 18.

[24] – سورة آل عمران الآية 7.

الْعُلَمَاء"[25]، فباحث العلم له ثواب الدنيا والآخرة لأنه سيرتفع منزلة بين الخلق و سيتمتع بعز لا تلثمه الليالي والأيام ولا تتحيفه الدهور والأعوام وسيكون له هيبة بغير سلطان وغنى بلا مال[26]، لذا ينبغي أن تتوافر فيه مجموعة من الصفات والمزايا كالصبر والنزاهة والحياد والموضوعية والرغبة في طلب العلم.

الفرع الأول: الصبر والإيمان

من الصفات التي ينبغي أن يتصف باحث العلم الصبر على كل ما يعترضه من مشاق أثناء البحث عن الحقيقة وعن كل ما من شأنه أن يجلي الحقيقة ويبعثها إلى النور، فإذا ما اتصف الباحث بهذه الصفة تمكن من تحمل الصعاب مهما كانت طبيعتها مادية كانت أو معنوية خاصة إذا تعلق الأمر بمشاق السفر لطلب العلم والبحث عن الحقيقة في مواقعها[27].

الفرع الثاني: النزاهة

إن أغلب التشريعات الحالية تؤكد على ضرورة تكريس الشفافية والنزاهة في جميع الأنظمة لكونها آلية وقائية للحد من أي سلوك يكون مخالفا للطبيعة أو للتشريعات المعمول بها ، ومجال البحث العلمي ليس بمنأى عن تلك السلوكيات إذ أصبحت الأمانة العلمية فيه عملة نادرة لكثرة السرقات العلمية والانتحالات التي وجدت على مستوى الأبحاث العلمية

---

[25] – سورة فاطر الآية 28.

[26] – أبي هلال العسكري وآخرون، الجامع في الحث على حفظ العلم، مكتبة ابن تيمية للنشر بالقاهرة، ومكتبة العلم بجدة للتوزيع، الطبعة الأولى، 1992، ص 10.

[27] –ويقول الإمام النووي رحمه الله في وصفه لطالب العلم: "ينبغي أن يكون حريصًا على التعلم، مواظبًا عليه في جميع أوقاته، ليلاً ونهارًا، وسفرًا وحضرًا، ولا يُذهب من أوقاته شيئًا في غير العلم إلا بقدر الضرورة، لأكل ونوم قدرًا لابد له منه ونحوهما، كاستراحة يسيرة لإزالة الملل، وشبه ذلك من الضروريات، وليس بعاقل من أمكنه درجة ورثة الأنبياء ثمَّ فوتها"!!. أب زكريا يحي بن شرف النووي: التبيان في آداب حملة القرآن دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 1996، ص 45.

وقد استفحلت هذه الظاهرة لدرجة أن أطلق عليها تسمية الفساد العلمي، لتلحق بالفساد الإداري والاقتصادية والاجتماعي.

و لأن تفاقم المشكلة في مؤسسات التعليم يمس سلوك جيل كامل قد ينشأ على ممارسات خاطئة لها انعكاسات لا حصر لها[28]، كان لابد من التفكير مليا لإيجاد حل جذري لها يساهم في إعادة بعث روح النزاهة في باحثي العلم، من خلال تشجيعهم في العمل على المواضيع أو المشاكل التي لم يسبق البحث فيها والمواظبة على البحث الجدي حتى يصبح سلوكا متأصلا فيهم، وتعليمهم كيفية استغلال التكنولوجيا على النحو الذي لا يمس بالأمانة العلمية. وخلاصة للقول على طالب العلم بحق أن ينزه نفسه عن كل ما يجرده من نزاهته وثقته بنفسه وبقدراته وأن يحب لغيره ما يحب لنفسه.

الفرع الثالث: الحياد والموضوعية

وهي أيضا من الصفات التي ينبغي أن يتصف بها بحث العلم، فعلى الباحث أن يكون موضوعيا وحياديا لدى دراسته للظاهرة العلمية ، وجدير بالذكر أن مسألة الموضوعية غير مطروحة في العلوم الطبيعية بل نجدها فقط في ميدان العلوم الإنسانية، التي موضوعها غالبا هو الإنسان والمجتمع بكل ما يتصل به من تعقيد وعفوية وحرية إرادة وجدة وسرعة تغير وغيرها مما يفضي إلى تعذر استخلاص التعميمات من تقلب سلوكه والتنبؤ به وإجراء التجارب عليه وخضوعه للقياس[29].

الفرع الرابع: الرغبة في البحث والطموح

---

[28] – عبد الله عبد القادر، ثقافة «أبوريالين» وصلت للبحث العلمي.. ويجب أن نقرّ بوجود «فساد» في التعليم!، ندوة علمية بعنوان: »النزاهة العلمية ..«تزوير الشهادات وسرقة الأبحاث «فساد بلا عقاب. نشرت بتاريخ الثلاثاء 16 رجب 1436 هـ – 5 مايو 2015م – العدد 17116 على موقع إلكتروني:
http: //www.alriyadh.com/1045417

[29] – صلاح قنصوه، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2007. ص 52.

وهو أن يسعى الباحث على المثابرة وبذل جهد والسعي للوصول إلى مستوى من التفوق والامتياز من خلال مجموعة من السلوكيات التي تدل على إقباله على البحث رغبة منه في النجاح وللوصول إلى أقصى درجات العلم، فيعمل على تصحيح أخطائه وعدم التهرب منها وتحسين آدائه، وللرغبة أو الدافع ثلاث وظائف أساسية نذكر منها:

- تحريك وتنشيط السلوك وإعادة ترتيب المادة العلمية مع استنباط العلم وتتبع مسائله، وتوجيه السلوك نحو وجهة معينة دون أخرى، كأن يقف الباحث على علم السلف فيحرص على إبانة ذلك لغيره[30].
- المحافظة على استدامة السلوك طالما بقي الطالب أو الباحث مدفوعا أو بقيت الحاجة قائمة، وهذا يدخل ضمن متطلبات تطوير منظومة البحث العلمي[31].

و النجاح لا يتحقق في أي مجال من المجالات إلا من خلال الطموح والإصرار والمثابرة بشرط الاستمرار في توسيع دائرة المعرفة، ونعتقد أن هذه المعادلة من أهم أسباب التفوق لأعضاء هيئة التدريس والطلاب على حد سواء.

المطلب الرابع: الأصالة والإبداع في البحث العلمي

إن الأصالة في البحث العلمي والقدرة على المساهمة العلمية من أكبر المشاكل التي أصبحت تعاني منها الدول، خاصة وأنها تسعى للازدهار وتحقيق الرقي في جميع الميادين ولا يتم ذلك إلا من خلال تطوير الحقل المعرفي.

الفرع الأول: تعريف الأصالة والإبداع

[30] – رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية: الأسس العلمية بالتطبيق والتمثيل لوضع خطة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2014، ص 12.

[31] –محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2006، ص95.

والمقصود بها بناءُ البحث على أسسٍ صحيحة، وقواعد علميّةٍ مسلّمة، وأن تكون فيه إضافةٌ جديدة، مع التّسليم بالتّفوّق العلميّ والعبقريّة الفائقة للعلماء المتقدّمين، بيد أنّ الوقائع والمستجدّات التي يطرحها كلُّ عصرٍ، تقتضي من أهل العلم فيه، أن يستفرغوا وُسعَهم في حلّ مشكلاتها، وبيان حكم القانون فيها[32] ، و الاصالة ترتبط بالابتكار والإبداع، فكلما قدم الباحث حلولاً جديدة مبتكرة ومبدعة كان البحث أصيلاً، وأصالة البحث هو استقصاء مادته العلمية من مصادرها وبناؤها على أسس سليمة وقوية ومناقشة المخالف بأسلوب علمي[33]، ويعتبر هذا الأخير ذو أصالة علمية عندما يحتوي على واحدة أو اكثر من النقاط التالية:

1. أن يقدم الباحث بحث يعتمد على البيانات والمعطيات الحسية الصحيحة والمتخرجة من العينة مباشرة.
2. استغلال المعارف القديمة والانطلاق منها كمسلمات وبديهيات للوصول إلى تفسيرات جديدة للظواهر [34].
3. البحث في القضايا القديمة للوصول إلى أدلة من شأنها تعطي تفسيرات جديدة للظواهر[35].
4. خلق وابتكار أفكار لم يسبق وأن تطرق لها أو توصل لها باحثين من قبل.
5. استيراد فكرة أو تقنية تم تجربتها في نظام من الأنظمة وحققت نجاحا باهرا، وتجربتها في بيئة الباحث فحققت نفس النتائج [36].

---

[32] صلاح عباس الفقير، خصائص منهج البحث في الفقه الإسلامي، مقال موضوع في: 1433/02/06الموافق 31/12/2011 – 01: 04 م موقع إلكتروني:
http: //fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=4060

[33] – حسين مطاوع الترتوري، البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه، مجلة جامعة دمشق للأبحاث والدراسات، العدد العشرين، حزيران، 2010، ص 99.

[34] – وكمثال على ذلك لدينا البحوث العلمية التي يتم العمل فيها في مجال أعمال السيادة.

[35] –وهي تكثر في مجال البيئة والطاقات المتجددة.

6. التوصل لمعارف لم يسبق وأن توصل لها باحثين من قبل [37].

الأصالة والإبداع يعدان من أساس وجود للبحث العلمي، و شرط ضروري للإنتاج المميز، وأساس المساهمات الرائدة في جميع المجالات والتخصصات من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، ويُعد الإبداع الجسر الرئيسي لبلوغ الأصالة لأنه يسمح للباحث من الدخول في مجالات جديدة تمكّنه من الخلق والإبداع المفيد في مجالات التنمية المتنوعة.

و جدير بالذكر أن غياب الأصالة عن معظم البحوث العلمية يعود إلى الضغط المفرط الذي تضعه معايير الترقية العلمية لمعظم الأساتذة الأكاديميين، فكانت النتيجة أن انصب الاهتمام على الكمية على حساب النوعية، مما دفع المبدعين من أعضاء هيئة التدريس إلى الخروج القسري من دائرة الإبداع ليلحقوا بركب زملائهم في الترقيات العلمية.

الفرع الثاني: دور العقل الإلكتروني والانترنت في تأصيل البحث العلمي

بظهور جهاز الكمبيوتر في جميع المجالات وخاصة في ميدان البحث العلمي أصبحت التسهيلات التي يقدمها تختصر الكثير من الوقت والجهد والمال، ذلك لأن الكثير من

---

[36] – وعادة ما تكثر البحوث في مجال السلامة المرورية بحيث تعمل مراكز البحوث على محاولة إسقاط تجربة الدولة في مجال مكافحة جرائم المرور، وكذا مكافحة مختلف الجرائم التي تهدد أمن واقتصاد الدولة.

[37] – وهذا ما لم تعد البحوث العلمية في الجامعات العربية تسعى إليه إذ يغلب عليها طابع الجهود الشخصيّة لا الطابع المؤسّسي إذ يُعدّها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للترقية الأكاديمية، ويعدها طلبة الدراسات العليا للحصول على درجة علمية، لذا تغلب عليها طابع الضعف للنقل الكثير من المراجع والمصادر، ولا ترتبط بشكل دقيق بالاحتياجات الفعلية لقطاعات المجتمع المختلفة، ويندر فيها الإبداع. كما يلاحظ أن كثيراً من أعضاء هيئة التدريس ينقطعون عن إجراء البحوث بعد حصولهم على رتبة الأستاذية، في حين يفترض أن يضاعفوا انتاجهم العلمي نظير توسع خبراته:

–يعقوب ناصر الدين ، أصالة البحث العلمي، جريدة الدستور الأردنية ، الشركة الأردنية للصحافة والنشر ، العدد رقم 17290 السنة 49 – الخميس 19 ذي القعدة، 1436 هـ الموافق 3 أيلول 2015، ص 14.

الدراسات لم يكن لها لأن ترى النور بسبب ما تتطلبه من وقت وجهد وتكاليف باهظة خاصة عندما يتعلق الأمر بتحليل البيانات.

وعلى المستوى الأكاديمي أصبح هذا الجهاز يستعمل على نطاق واسع بسبب قدرته على تنظيم وتنسيق قاعدة للبيانات خاصة بالطلبة وكذا أعضاء هيئة التدريس، وكل موظفي الجامعة، فأصبح من اليسير مراقبة كل عمل إداري أو بيداغوجي أو طلابي يتم على مستوى المحيط الجامعي وبالتالي يمكن التدخل لحل المشكلات التي يمكن أن تقع في أوانها[38]، بمجرد الضغط على زر الحاسوب، لكن يجدر التنبيه أن جهاز كمبيوتر بدون انترنت، لا يمكن أن يصل إلى النجاعة المطلوبة في تسيير الجامعات خاصة أو أي مؤسسة أخرى تابعة للدولة.

خاصة وأن الانترنت يساعد على الحصول على المعلومات المطلوبة من العديد من المواقع ويعمل على تعزيز طرق وأساليب التدريس والحوار والنقاش، وكذا حل مشاكل الطلبة عندما يتعلق الأمر بوقت ومكان التمدرس وكيفيته، وفي تسهيل اطلاع الطلبة على الدروس النموذجية[39].

الفرع الثالث: مجالات الإبداع في مجال البحث العلمي

إن مجالات الإبداع والابتكار في مجال البحث العلمي تظهر في وجوه عديدة، وفي العديد من جوانب التنمية التي تسعى الدول لتحقيقها، نذكر منها:

- ✓ دراسة الظواهر العلمية المستجدة في العصر الحالي لبيان قواعدها وأحكامها وطرق الاستفادة منها لتحقيق التنمية على اختلاف أنواعها اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية...إلخ.

---

[38] – فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010، ص 174.

[39] – عمر حمادي، العربي بن داود، دور الانترنت في خدمة البحث العلمي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، عدد خاص بعنوان: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، العدد 4 جوان، 2014، ص 476.

- ✓ دراسة الأنظمة المختلف فيها في الفقه دراسة علمية موضوعية ممنهجة بعيدة عن التحزب أو التعصب، للاستقرار على عمل معين.
- ✓ محاول إسقاط الأحكام الشرعية على القواعد القانونية الوضعية والدراسات الفقهية المستوردة من الدولة الأجنبية وتقنينها في شكل قواعد قانونية تحكم المجتمع، ليسهل تطبيقها والرجوع إليها.
- ✓ جمع الأحكام الفقهية المتناثرة والمتشعبة لتسهيل عملية الرجوع إليها والاعتماد عليها كمصدر من مصادر البحوث العلمية.

المطلب الخامس: دور الأستاذ الباحث في تكريس جودة البحوث العلمية

حتى تتحقق الفاعلية في العملية التعليمية والجودة على مستوى الجامعة[40]، لا بد من توافر مجموعة من المواصفات في كلا الأستاذ وكذا المتعلم وهو الطالب، فبالنسبة للأستاذ عليه أن يلتزم بمجموعة من القواعد والأصول ليحقق الهدف المبتغى من العملية التعليمية ومن بين هذه القواعد لدينا:

- ✓ الانضباط في المواعيد مع الطلبة وكذا احترام الجدول الزمني المخصص للحصص، فكثيرا ما نلاحظ الحضور المتأخر للأساتذة، أو الخروج المبكر عن الحصص، لذا على الأستاذ ضبط موعد حضوره للقاعة أو المدرج أو حتى مكتبه ، وأن يكون موعد المحاضرة مقدما قبل حضور الطلبة ، عندها سيتجنب الفوضى التي قد تحدث نتيجة التأخر عن الحصة، كما أن ضبط الزمن في نهاية الحصة لا يقل أهمية عن بدايته، فمن أسوأ تصرف قد يقوم به الأستاذ أن لا ينهي درسه بطريقة طبيعية في المدة المحددة للحصة أو أن يشغل الطلبة بعد انتهاء الحصة ما يعطلهم عن الحصة التالية لهم، فيظهره بمظهر الأستاذ المهمل وغير المنظم.
- ✓ الاستعداد الجيد للدرس، فمن المهم جدا أن يعد الأستاذ محاضرته أو درسه بجودة عالية

[40] –رياض عثمان، المرجع السابق، ص 14.

وبتخطيط مسبق، فيعمل قبل البدء بالدرس على التأكد من توفر جميع الوسائل اللازمة لعرض الدرس، كالأقلام والطلاسة، أو الأجهزة السمعية والبصرية، وأن التوصيلات الكهربائية سليمة وغيرها.

- ✓ الاستخدام الجيد للصوت، لأن هذا الأخير هو الأداة الأساسية والجوهرية للتواصل مع الطلبة، لذا على مخارج الحروف أن تكون واضحة، ووسائل التعبير فصيحة، فيكون للصوت وقع جيد في آذان الطلبة الذين سيكونون بدورهم أذن صاغية لأن جذب اهتمامهم بتحكمه الجيد بصوته لأنه سينقل إليهم أحاسيسه وانفعالاته وتعابيره.
- ✓ أن يتأكد بأن المشروع البحثي المقدم من قبل الطالب يتسم بالجودة العلمية والأصالة والابتكار وله علاقة بدراسة الطالب وبتخصص المشرف، الذي عليه أن يلتزم بمجموعة من الضوابط المتعلق بالإشراف بهدف نشر الثقافة العلمية[41] والحفاظ على جودة الأعمال البحثية المتميزة[42] من خلال متابعة أداء الطالب من خلال التشديد على التزامه

[41]– انظر نص المادة الرابعة من القرار المؤرخ في 02 اوت 2016 والمحدد لكيفيات تقييم النشاط السنوي للباحث الدائم، جريدة رسمية رقم 68 مؤرخة في 27 نوفمبر 2016.

[42]– انظر نصي المادتين 52 و53 من المرسوم التنفيذي 08– 130 المؤرخ في 03 ماي 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، جريدة رسمية رقم 23 مؤرخة في 04 ماي 2008.

بأخلاقيات البحث العلمي، و مراعاة حقوق الملكية الفكرية للآخرين[43]، خاصة في حالات السرقة العلمية [44].

- ✓ الانتباه التام لما يحدث من أمور من قبل الطلبة مهما كانت طبيعتها، كالرسائل الإلكترونية فيما بينهم، فالانتباه والحرص الشديد داخل القاعة يوحي للطلبة أن للأستاذ عينان في مؤخرة رأسه، ومما سيساعد الأستاذ على ذلك التنقل المستمر بين صفوف الطلبة أثناء الحصة واستخدام لغة الإشارة. وكذا محاولة تفهم الطلبة وسماعهم لمعرفة أسباب سلوكهم السيئ داخل الحصة، فيتمكن من اللجوء للحل الأمثل للتعامل معهم.

- ✓ الاهتمام بجميع الطلبة فلا يميز بين طالب وآخر ، خاصة المجتهدين منهم لأن ذلك من شأنه أن يفقد الطلبة اهتمامهم بالدراسة فينشغلون إلى أمور أخرى قد تكون مضرة لهم، فيكون سببا في انحرافهم عن طريقهم الذين اختاروه، وفي هذا قال عمر بن الخطاب في رسالة له لأحد ولاته: "....اشغلهم بالطاعة قبل أن يشغلوك بالمعصية..." ، وهو في هذا محق لأن إذا لم يتمكن الأستاذ من جذب اهتمام جميع الطلبة ، فإن البعض منهم سيحاول الإخلال بنظام القاعة أو المدرج لجذب اهتمامه إليهم.

- ✓ حسن التصرف في المواقف الحرجة، خاصة تلك التي تكون في شكل صدام مع الطلبة

---

[43] - على سبيل المثال يتم تقييم نشاطات البحث التي تم دعوة الباحثين للتكفل بها بموجب عقد بحث مرفق بدفتر الأعباء والذي رخصت له مؤسسته الأصلية والمتمثلة في مواضيع مشاريع البحث والأهداف العلمية وبرنامج العمل السنوي والجدول الزمني المرتبط به وكيفيات متابعة المشاريع وتنفيذها، انظر المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي 21- 144 المؤرخ في 17 أفريل 2021 والمحدد لشروط ممارسة أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوقت جزئي ومكافأتها، جريدة رسمية رقم 30 مؤرخة في 22 أبريل 2021.

[44] - وتدخل ضمن التقييم الدوري والمتواصل المادتين 28 و29 من المرسوم التنفيذي رقم 08-131 المؤرخ في 03 ماي 2008 والمتمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم، جريدة رسمية رقم 23 المؤرخ في 04 ماي 2008 .

والذي عادة ما يكون في أوقات الامتحانات، التي يكون فيها الطالب متوترا وأعصابه تقريبا منهارة نتيجة الخوف الشديد من الامتحان، عندها يحاول الأستاذ قدر الإمكان الترويح عنه ومساعدته على اجتياز الامتحان من خلال النصح وإعطائه الوقت اللازم للتفكير والإجابة، وجدير بالذكر أن هذه الأمور قد تعني القليل للأستاذ إلا أنها تعني الكثير للطالب لأن سيساعده على القضاء على القلق والتوتر ويشعر الطالب بالعناية والاهتمام.

- ✓ إخلاف الوعود، وهي من الأخطاء التي من شأنها أن تفقد هيبة الأستاذ ومكانته، لذا ينبغي على الأستاذ أن يلجم لسانه إذا كان غير قادر على تنفيذ وعوده أو تهديداته بالعقاب.

- ✓ عدم مقارنة إمكانيات الطلبة العلمية، لأن ذلك سيؤدي إلى الكره والبغضاء بين الطلبة وعلى الأستاذ وستكون له عواقب وخيمة، وسيؤدي إلى انقسامات بين صفوف الطلبة فتتشتت فكرة العمل الجماعي في شكل حلقات البحث، لذا على الأستاذ أن يكون واعيا فيعمل فقط على الإشادة بالعمل الممتاز دون أن يخضعه للمقارنة بعمل الغير.

- ✓ إجادة صياغة الإشكاليات القانونية وحسن استخدامها وتوظيفها في الدرس، ذلك لأن الجمع بين الناحية النظرية والعملية سواء على مستوى المحاضرة أو التطبيق تساعد الطالب على الاستيعاب الجيد والفهم لكل ما يلقنه إياه الأستاذ، و ذلك من خلال طرح أسئلة متنوعة تتناسب وتتلاءم مع موضوع الدرس.

- ✓ التقويم المستمر لمجهودات الطلبة على مدار السداسي وعلى مراحل، ليرى ما أحرزه الطالب من تقدم على مستوى المادة التي درسها إياه، ويكشف نواحي الضعف والنقص لدى الطالب، فيطلعه على نتائجه وعلى أخطائه ليتجنب الوقوع فيها مرة أخرى.

- ✓ التخطيط للدرس، فالتخطيط الجيد أو الدقيق لعمل الأستاذ من الناحية النظرية والعملية

يحقق النجاح بشكل أكيد، لأنه سيبعد الأستاذ عن العشوائية والارتجالية، ويكون له تصورا ذهنيا مسبقا عن طريقة تلقينه للطلبة من خلال اختيار المواضيع المناسبة والوسائل الملائمة لهذه المواضيع من أسئلة وتمارين تطبيقية ضمن توزيع زمني محدد.

وعلى غرار الأستاذ على الطالب أيضا أن يتصف بمجموعة من الضوابط والصفات والتي يغلب عليها الجانب الأخلاقي[45]، حتى تسير العملية التعليمية على مستوى الجامعة على نحو جيد ومن بين هذه الضوابط لدينا:

- الالتزام الأخلاقي داخل الجامعة بأن يكون الطالب متحلي بالحد الأدنى على الأقل مما هو معروف عند الناس بأنها أخلاق فيحترم مجتمعه، ويحترم الناس الذين يتصل بهم ويحترم المحيط الذي يعيش فيه بوجه عام وأن تكون علاقته حسنة، خاصة مع أساتذته، فلا يخرج عن حدود الأدب في التعامل معهم، ولا يخاطب أيا منهم كما يخاطب زميلا أو صديقا له، ولا ينظر إليهم إلا بمنظار التوقير والاحترام.. كما لا بد أن تكون علاقته حسنة أيضا مع جيرانه وزملائه في الدراسة والوسط الجامعي بوجه عام والمجتمع ككل[46].

- احترام القوانين والتنظيمات التي تحكم المحيط الجامعي، من خلال المحافظة على البيئة داخل الجامعة وعدم التدخين أو القيام بأي عمل من شأنه المساس بالنظام

---

[45] – فقد خصّ الله تبارك وتعالى آخر الأنبياء محمّد صلّى الله عليه وسلم بهذا الفضل الكبير وهو فضل جمع محامد الأخلاق ومحاسن الآداب، فقال الله عزّ وجل في كتابه الكريم واصفاً حبيبنا وسيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله: (وإنك لعلى خلقٍ عظيم) سورة القلم آية 4 ، وقد دلّت هذه الآية الكريمة على أنّ رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم قد تحلّى بهذه الأخلاق الحميدة، وقد استطاع أن يجمعها في شخصيّته عليه الصلاة والسلام. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، طلب العلم (فوائد ونصائح وحكم)، دار الإمام البخاري، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2010، ص 33 وما بعدها.

[46] – المادة 64 من القانون الداخلي لجامعة 8 ماي 1945 قالمة.

العام داخل الجامعة[47].

- الاهتمام بمظهره العام والالتزام بالزي المحتشم في مرافق الجامعة المختلفة ولدى ممارسته لأي نشاط عملي أو نشاط طالبي آخر ويحدد الزي المحتشم المسؤول عن النشاط المعني[48] .
- احترام مواعيد الحصص في بدايتها ونهايتها، وعدم التحجج بعدم توفر المواصلات.
- علي الطالب المحافظة على ممتلكات الجامعة وإتباع كل اللوائح والأسس التي تصدر بشأن استعمالها وحفظها والمحافظة والعمل علي الارتقاء بالبيئة الجامعية وعدم الإتيان بأي عمل يضر بمظهر ورونق الجامعة[49].
- حمل البطاقة الجامعية، والمحافظة عليها من العبث، وعدم التردد في إبرازها حين الطلب من قبل مسؤولي الجامعة[50].
- الالتزام بإعطاء المعلومات والبيانات الصحيحة للجهات المعنية، وأعضاء هيئة التدريس، وموظفي الجامعة ذوي الاختصاص.
- التقيد بنظم وتعليمات فترة الامتحانات، وعدم التورط في أي محاولة للغش.
- التقيد بنظم وتعليمات المكتبة، والالتزام التام بالهدوء أثناء التواجد بها، والاستفادة مما توفره من خدمات ومعلومات.

---

47 – المادة 66 من القانون الداخلي لجامعة 8 ماي 1945 قالمة.

48 – المادة 64 من القانون الداخلي لجامعة 8 ماي 1945 قالمة.

49 – المادة 64 من القانون الداخلي لجامعة 8 ماي 1945 قالمة.

50 – المادة 65 من القانون الداخلي لجامعة 8 ماي 1945 قالمة.

المبحث الثاني

أدوات البحث العلمي

يعد مجال العلوم القانونية والإدارية من مجالات العلوم الاجتماعية التي تتطلب دراسات ميدانية أكثر منها نظرية، تكون مبنية على مناهج علمية تفرض على الباحثين استخدام أدوات محددة تتناسب وطبيعة هذه المناهج تختلف باختلاف الدور الذي ستقوم به في البحث العلمي، فمنها ما يستخدم لجمع المادة العلمية، ومنها ما يستخدم لتفريغها وتبويبها أو عرضها وتحليلها[51]، وفي هذا المبحث سيتم استعراض أدوات جمع المادة العلمية دون بقية الأدوات لكونها الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال الحقوق.

المطلب الأول: الملاحظة

وتعرف أيضا بالمشاهدة، يتم استخدامها لاستخراج واستكشاف المادة العلمية الخام المتواجدة في مكان وزمان محدد، فالظاهر منها الذي يمكن مشاهدته وملاحظة متغيراته يستخدم الباحث الملاحظة لوحدها أما إن كانت الظاهرة متعددة المتغيرات وتتميز بنوع من التعقيد يلجأ الباحث إلى الاستعانة بالأدوات الأخرى إلى جانب الملاحظة[52]، وجدير بالذكر أن الملاحظة العلمية تتطلب باحثا متدربا حريصا ومسؤولا ومؤهلا لجمع المعطيات، ولا يخفى على أحد بمكان أن الظواهر التي كانت واقعية أصبحت في وقتنا الحالي رقمية، ووصول الباحث إليها لا يستغرق وقتا، لكنه سيصادف مشكلة أخرى أكثر تعقيدا وهي زخم المعلومات أو ثورة المعلومات.

وللتمييز بين المعطيات الضرورية التي يحتاجها الباحث فعليا وبين المعطيات العامة، يلجأ الباحث إلى أدوات ذكية رقمية تختلف كليا عن أدوات البحث الكلاسيكية، تتمثل في محركات

---

[51] – مراد زعيمي، أدوات البحث العلمي: محددات ومجالات استخدامها، مجلة العلوم الإنسانية عدد 19 جوان 2003، ص 152.

[52] – كالاستبيان وأداة تحليل المحتوى والمحاكاة والمقابلة . انظر: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، 2000، ص 303 وما بعدها.

البحث الخاصة والمتخصصة والفهارس الرقمية المتخصصة[53]، تساعد الباحث على البحث عن المعطيات التي يحتاجها وفق النمط والهدف الذي يحدده.

الفرع الأول: تعريف الملاحظة

تعد الملاحظة إحدى أهم أدوات البحث العلمي، فهي لا تقل أهمية عن المقابلة والاستبيان والتحليل المحتوى، لكونها تتعامل مع الوقائع المادية مباشرة في كثير من الأحيان، وتعرف على أنها تلك الأداة التي تعتمد على مشاهدة المعطيات التي تشكل المادة الخام، لفحصها مباشرة أو باستخدام تقنيات الملاحظة الرقمية أو من خلال الاستعانة بتقارير ومذكرات وخرائط لترجمة الوقائع المادية وتحويلها إلى بيانات كمية[54].

الفرع الثاني: أنواع الملاحظات

تصنف الملاحظات حسب المعيار المعتمد في التصنيف ، فمن حيث التنظيم نجد الملاحظة العشوائية التي تأتي بالصدفة وبدون تخطيط مسبق، والملاحظة المنظمة التي تكون مبنية على مخطط مسبق من قبل الباحث يتضمن مشكلة البحث وفروضها وعينة الدراسة والأهداف المسطرة، ومكان وزمان الملاحظة والمعلومات المطلوبة حول الواقعة المشاهدة أو العينة محل المشاهدة، ومن حيث الأدوات المستخدمة هناك الملاحظة الحسية التي تعتمد على الحواس والملاحظة العلمية التي تتم عن طريق وسائل رقمية متطورة تتسم بالدقة .

ومن حيث القائمين بها هناك الملاحظة الفرجية والملاحظة بالمشاركة التي يتم اللجوء إلى على حسب درجة تعقيد الموضوع وعلى حسب دقة النتائج المتوصل اليها، وعلى حسب عدد عينة الدراسة، أما من حيث مصدر المعطيات[55] هناك الملاحظة المباشرة التي يستطيع

---

[53] – نحاسية رتيبة، نوفيل حديد، أدوات البحث عبر الويب ودورها في الرفع من كفاءة البحث عن المعلومة العلمية والتقنية، المجلة العربية للتربية النوعية، العدد 7 فبراير 2019.

[54] – أحمد بدرن أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، بدون مكان نشر، 2000، ص 343.

[55] – تتسم المعطيات التي يبحث عنها الباحث انها تكنى بمصطلحات علمية، وأصلها أنها كلمة منسوبة

الباحث مشاهدة الوقائع مباشرة لأنها قد تكون دورية منتظمة متكررة، وهناك وقائع مضت لا يمكن مشاهدتها إلى بشكل غير مباشر عن طريق الخرائط والوسائط والمستندات[56].

الفرع الثالث: تسجيل الملاحظات

جدير بالذكر أن تسجيل الملاحظات تتطلب أن تتم بشكل فوري ودقيق، خاصة وان الباحث في هذه المرحلة مطالب بتسجيل الملاحظات لا تفسيرها مادامت مازالت حاضرة في ذهن الملاحظ فإذا ما قام بالتفسير إلى جانب عملية التسجيل فإنه لا محالة سيهدر بقية المعطيات لانشغاله عنها، ويشترط لتسجيل الملاحظات احترام المسائل التالية:

- أن يملك الباحث المعلومات الضرورية عن العينة محل الدراسة[57].
- أن الباحث قد سبق له تحديد أهداف الدراسة .
- ان يملك الباحث الأدوات الخاصة والضرورية لتسجيل الملاحظات ومعدة خصيصا لذلك وان يكون ثد سبق له التدرب عليها .
- تحديد مشكلة و المجتمع المبحوث محل الملاحظة.
- التأني والتمعن في تسجيل الملاحظات مع تصنيف كل ظاهرة على حدة.

الفرع الرابع : تقييم الملاحظة

إن تقييم ملاحظة الباحث يتحدد على حسب مقدرته على استخدام أداة الملاحظة ومدى حوزته لمستلزماتها العلمية والمادية ومدى حياده وموضوعيته، لأنه على أساس هذه العوامل تتحدد نتائج الملاحظة، فإن وظفها التوظيف الأمثل أمكنه معاينة مزايا الملاحظة وهي:

إلى العلم وتعني المعرفة والدراية والإدراك . انظر: غازي عناية، إعداد البحث العلمي: ليسانس ، ماجستير، دكتوراه، دار الشهاب ، باتنة، الجزائر، 1985، ص 11.

[56] – مثل ما يقوم به قضاة مجلس المحاسبة لكشف جرائم الفساد المالي عن طريق التدقيق والتمحيص في الملفات والموازنات العامة للهيئات العمومية.

[57] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص 344.

- من خلال الملاحظة يمكن للباحث أن يصل إلى نتائج لم تخطر له على البال ولم يسبق له الانتباه إليها.
- كما يمكنه الحكم على الظواهر عن قناعة تامة لكونه عاينها مباشرة .
- إحاطة الباحث بجميع المعطيات تسمح له برؤية ما لم يتمكن غيره من رؤيته، وهي تلك التفاصيل القيقة التي من شانها أن تغير مسار العمل البحثي.
- تتطلب الملاحظة عدد أقل من المفحوصين للحكم على الظاهرة بخلاف المقابلة والاستبيان[58].
- إن غاية الملاحظة هو وصف الظاهرة المدروسة من خلال مشاهدتها تمهيدا لتفسيرها[59].

وعندما لا يحسن الباحث استخدام أدواته أو لم يحسن اختيار مفحوصيه فإنه سيعاين العيوب الآتية في الملاحظة:

- العيوب التي تطال أدوات الملاحظة تؤثر بالضرورة على دقة النتائج ولن يكون بالتالي للملاحظة فائدة ترجى.
- عند عدم تسجيل الملاحظات فور حدوثها، يفقد الباحث إحدى حلقات بحثه لكون المعطيات ناقصة، فلا يتمكن من رسم رؤية شاملة لموضوعه.
- عندما لا يكون الباحث خبير في استعمال ادواته ومعداته فلن يصل للنتائج المرجوة ولن يحقق الأهداف المسطرة[60].
- إذا لم تكن الملاحظات المسجلة دقيقة لن تكون المعطيات دقيقة وبالتالي سيفقد الباحث القدرة على الادراك العلمين والفضول، والتحري والتقصي،

---

58 – أحمد بدر، المرجع السابق، ص 345.

59 – نصر سلمان، سعاد سطحي، منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية: ليسانس ، ماجستير، دكتوراه، دار السلام للنشر والتوزيع ، مصر، بدون تاريخ نشر، ص16.

60 – كالخبرة في قراءة المخطوطات والخرائط والخبرة في استخدام أجهزة التصوير والخبرة في قراءة النتائج من المعدات الرقمية.

والتأمل، وتقليب الأمور على وجهها، ويعجز عن إيجاد الحلول للمشكلات العلمية التي تعترضه، ولا بناء النتائج على المقدمات ولا الربط بين الأسباب والمسببات[61].

وفيما يلي نموذجا عن تقرير مشاهدة:

السيد ب س قالمة في 2017/10/29

طالب السنة اولى ماستر

تخصص قانون عام

الموضوع تقرير حول عملية مراقبة محل تجاري

أولا: تحديد الامكانيات (صنف الرقابة)

1- ملاحظة فردية أو بالمشاركة (ضرورة ذكر السبب في حال اختيار احداها أو كلاهما) ذا كان المحل التجاري مساحته واسعة والبضائع فيه مكدسة ، يجب أن تكون الملاحظة بالمشاركة إذ لا يمكن للباحث مراقبة المحل بمفرده ولمدة طويلة، ذلك لأن الرقابة تستهلك وقتا.

2- ملاحظة بالآلة أو بالحواس (تحديد طبيعة الآلة ونوعها ومبرر استخدامها) في هذه الحالة تكون المراقبة بالحواس وبالآلة معا لتغطية جميع جوانب المحل.

3- ملاحظة مباشرة او غير مباشرة او كلاهما (تحديد على ماذا تنصب الملاحظة غير المباشرة على الملفات أم على الآلات). الملاحظة تكون بمراقبة الباحث مباشرة وتكون في نفس الوقت غير مباشرة فقد يتم اكتشاف السرقة عن طريق الفواتير والملفات.

ثانيا: تحديد نطاق الرقابة

1- النطاق الشخصي (من هم العينة التي ستنصب عليها عملية الرقابة) هم الزبائن وبع عمال المحل المشكوك فيهم.

2- النطاق الموضوعي (حول ماذا ستنصب الرقابة – سرقة – نصب – احتيال – غش – قرصنة) سرقة

3- النطاق الزماني (تحديد الفترة التي تعنى بها الرقابة – في النهار أم في الليل في العطل أم أيام العمل). بما أنها بالمشاركة المراقبة تكون يوميا وبالمناوبة بين أعضاء الفريق مدة كل مناوبة ستة ساعات.

4- النطاق المكان (تحديد المكان المخصص الرقابة ما إن كان في الداخل أم خارجه بكامله أو جزء منه ...). لابد من مراقبة جميع أجزاء المحل داخله وخارجه.

---

[61] – محمد باباعمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، دار وحي القلم، دمشق، سوريا، 2014، ص24.

ثالثا: تسجيل الملاحظات

1- بتاريخ ..... وعلى الساعة ..... في المكان ..... وأثناء مراقبة .....
سجلنا اختفاء بعض من النقود في صندوق المال الخاص بالمحل يقدر عددها ب 5000 دج بعد القيام بعملية الجرد اليومي ، ولم يتم تحديد الفاعل.

2- بتاريخ ..... وعلى الساعة ..... في المكان ..... وأثناء مراقبة .....
سجلنا .....

3- بتاريخ ..... وعلى الساعة ..... في المكان ..... وأثناء مراقبة .....
سجلنا.....

4- بتاريخ ..... وعلى الساعة ..... في المكان ..... وأثناء مراقبة .....
سجلنا.....

رابعا: النتائج

تحديد الجهة المسؤولة عن العمل أو عن الامتناع عن عمل (الفاعل من بين العاملين بالمحل وليس من الزبائن الدائمين)

خامسا: تحليل النتائج

تحديد المبرر الذي دفع الفاعل إلى ارتكاب الفعل (عملية السرقة استمرت مدة طويلة من دون اكتشافها والفاعل اعتاد على هذا النوع من الفعل، في كل مكان يرتاده)

المطلب الثاني: المقابلة

سيتم التعرف في هذا المطلب على المقابلة وعلى أصنافها وعلى ضوابط تسجيل المقابلات، وتوثيقها في البحوث العلمية على النحو المبين أدناه:

الفرع الأول: تعريف المقابلة:

تعرف المقابلة على أنها عملية تتم بين الباحث وشخص آخر أو مجموعة أشخاص تطرح من خلالها مجموعة أسئلة يتم تسجيل إجاباتهم مباشرة أو طريق معدات خاصة بذلك[62]، وحتى تؤتي المقابلة ثمارها، لابد وأن يكون الباحث خبيرا أو مؤهلا لإجرائها حتى يتمكن من

[62] – منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن، 2007، ص 96.

تقييم المعلومة المستقاة من العينة، وفق مخطط منهجي. وعادة ما يلجأ الباحث إلى أداة المقابلة للحصول على معلومات حدثت في الماضي لإعداد بحوث تستلزم اتباع المنهج التاريخي فيقوم الباحث بجمع المعطيات اعتمادا على المقابلة ليقوم بنقدها فيما بعد وتفسيرها وتعليل أحداثها لا مجرد ذكر الوقائع ووصفها[63].

الفرع الثاني: أنواع المقابلات

تصنف المقابلات حسب المعيار المعتمد في التصنيف إلى العديد من الأصناف، فحسب طبيعة الأسئلة نجد المقابلة مغلقة إذا كانت الأسئلة المطروحة تستدعي إجابة مغلقة، وعادة ما يستخدم هذا النوع من المقابلات في البحوث الكمية أو المسحية، وهناك المقابلة المفتوحة التي تكون فيها أسئلة تستدعى إجابة مفتوحة، وهي كثير الاستخدام في البحوث التحليلية والمقارنة والنوعية، وهناك نوع ثالث يجمع ما بين النوعين معا يسمى بمقابلة مفتوحة مغلقة.

ومن حيث القائمين بالمقابلة هناك المقابلة الفردية والمقابلة الجماعية، والتي يتحكم فيها درجة تعقيد موضوع الدراسة و عدد متغيراته، ومن حيث أدوات المقابلة هناك مقابلة وجها لوجه، ومقابلات سمعية وأخرى مرئية وأخرى سمعية بصرية، على حسب الوسائل المتاحة لدى الباحث وعلى حسب درجة قرب العينة من الباحث، أما من حيث الهدف فهناك المقابلة التشخيصية التي يتم فيها تكييف الوقائع والظواهر، وهناك المقابلة العلاجية التي تهدف لإيجاد حلول للمشكلات العلمية وهناك المقابلات المسحية التي تهدف إلى جمع المعطيات العلمية لا غير.

الفرع الثالث: أهمية المقابلة

63 – حلمي عبد المنعم صابر ، منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، بدون تاريخ نشر، ص44.

تكمن أهمية المقابلة في طبيعة الإجابات التي يتوصل إليها الباحث الذي يحولها فيما بعد إلى معطيات تشكل المادة الخام للدراسة لكونها جاءت من المصدر مباشرة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على درجة التفاعل والتعاون بين الباحث والمبحوث[64]، فالمعلومات تأخذ أشكالا متعددة كالتعريفات أو النظريات أو الرسومات أو الأشكال أو الخرائط أو الصور أو الجداول أو الاحصائيات ولا مصدر لها سوى المقابلة التي يجريها الباحث، لذا ينبغي تسجيلها في حينها وفق أدوات سبق وأن تم التحضير لها[65].

الفرع الرابع: تسجيل المقابلة

قبل تسجيل المقابلة هناك تدابير على الباحث احترامها والتحضير لها، حتى يتم تسجيل البيانات والتصريحات واقرارات المجتمع المبحوث[66]، ومن هذه التدابير لدينا:

- تحديد مشكلة الدراسة وطبيعة المعطيات المطلوبة من المقابلة.
- تحديد العينة مصدر المعلومات أو المادة العلمية الخام والتي عادة ما تكون في نفس تخصص الباحث[67]،
- تحديد طبيعة الأسئلة التي لابد من طرحها والتي يفترض بها أن تخدم موضوع الدراسة.

64 – طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات ضفاف بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2015 ، ص 39.

65 – فخري إسكندر، كتابة التقارير العلمية، الطبعة الثانية، دار المطبوعات والنشر، جامعة الفتح، طرابلس ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، 2001، ص 41.

66 – أمبرتو إيكوي، كيف تعد رسالة دكتوراه: تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة علي منوفي، دار جيديس للنشر، برشلونة اسبانيا، 2002، ص 53.

67 – فإذا كان موضوع البحث عن عصرنة العدالة يفترض بالعينة أن تكون من بين العاملين في قطاع العدالة أو القائمين على قطاع الرقمنة فيه لا أقل من ذلك.

- تحديد مكان وزمان المقابلة وعادة ما يتم تحديدها بناء على رغبة العينة وليس الباحث.
- أن يكون الباحث مؤهلا لإجراء المقابلة وإلا لن تأتي بثمارها إن لم يكن الباحث مؤهلا وخبير في استخراج ما في جعبة المبحوثين من معلومات بحكم تخصصهم وصلتهم بموضوع الدراسة[68].
- المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالأفراد وقضاياهم فلا يخفى على أحد بمكان خطورة بعض المعلومات على أصحابها، فلا يمكنه الإفصاح عنها إلا إذا اطمأن للباحث.

ولكون المعلومات التي تأتي من المقابلة هي شهادة شاهد عاين الواقعة والظاهرة مباشرة من دون واسطة، فإنها تصنف على أنها مصدرا لا مرجعا ويتم توثيقها في الهامش على النحو المبين أدناه:

1- تحديد طبيعة المصر بوصفها مقابلة.

2- تحديد صفة العينة وعلاقته بموضوع الدراسة .

3- تحديد مكان وزمان المقابلة، فإذا كانت إلكترونية يكفي الإشارة إلى ذلك وإن كان لها رابط سجلت فيه يوضع الرابط[69].

وفيما يلي نموذج عن تقرير مقابلة :

السيد ب س قالمة في 2017/10/29

طالب السنة اولى ماستر

تخصص قانون عام

---

[68] – أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة: دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، الطبعة السادسة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ، 1968، ص 20.

[69] – عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون تاريخ نشر، ص68 و69.

الموضوع تقرير حول إجراء مقابلة مع شرطي مرور

أولا: تحديد الامكانيات (صنف المقابلة)

1- مقابلة مفتوحة أو مغلقة (ضرورة ذكر السبب في حال اختيار احداها أو كلاهما) حسب طبيعة الأسئلة التي قد تتطلب إجابة مفتوحة تتطلب تفسيرا أو مغلقة تتطلب فقط الإجابة بنعم أولا .

2- مقابلة تشخيصة أم علاجية (تحديد طبيعة الهدف) على الباحث تحديد سبب وقوع المشكلة القانونية حتى يتمكن من التكييف القانوني السليم للواقعة ، وبالنتيجة ليجد لها حلا مناسبا.

3- مقابلة مسحية أو توجيهية (تحديد البيانات والمعلومات في شكل أرقام بيانية وتحديد وجهة الباحث).على الباحث محاولة طرح أسئل الهدف منها جمع بيانات احصائية حول الموضوع كعدد القتلى والجرحى في الحوادث ....

4- مقابلة مسموعة أم مرئية (توضيح الأداة : هاتف ، وجها لوجه، عن طريق الأقمار الصناعية....) تحديد طبيعة المقابلة إن كانت عبر الهاتف أو عبر الفايسبوك أو الفايبر أو وجها لوجه...

ثانيا: تحديد نطاق المقابلة

1- النطاق الشخصي (من هم العينة التي ستنصب عليها عملية مقابلة مع وصف دقيق لهم وبيان صفتهم وعلاقتها بموضوعك)

2- النطاق الموضوعي (حول ماذا ستنصب المقابلة – سرقة – نصب – احتيال – غش – قرصنة في مجال الضرائب أو المرور – العمران – البيئة لابد من التحديد)

3- النطاق الزماني (تحديد الفترة التي تعنى بها المقابلة – في النهار أم في الليل في العطل أم أيام العمل).

4- النطاق المكاني (تحديد المكان المخصص المقابلة ما إن كان في الداخل أم خارجه بكامله أو جزء منه ...).

ثالثا: تسجيل الأسئلة والإجابات

1- س1 ما هو سبب ارتكاب الحوادث المرورية؟

2- ج1 أسبابها مختلفة تتنوع بين السائق والمركبة والمناخ ، لكن الفاعل الرئيسي فيها هو قائد المركبة بنسبة تسعة وتسعون بالمائة.

3- س2 لماذا أليس هناك رادع يردع مرتكبيها؟

4- ج2 بلى هناك ترسانة هائلة من النصوص القانونية في مجال المرور لكن المشكلة ليست فيها بل في تطبيقها وكيفية تفسيرها ؟

5- س3 يرجى التوضيح لم أفهم؟.

6- ج3 الواقع أن الجزاءات التي تفرض على المخالفين ليست رادعة لأنه في كل مرة يتم ارتكاب نفس الخطأ.

رابعا: النتائج

تحديد الجهة المسؤولة عن العمل أو عن الامتناع عن عمل (الجهة المسؤولة عن الحادث شاب من جنس ذكر بالغ من العمر 22 سنة برفقة شابين آخرين في سيارة رمادية من نوع فورد ذات لوحة رقم 12555 17 24 ، والحادث كان بسبب مناورة خطيرة في الطريق الوطني رقم 12 الرابط بين ولاية قالمة وولاية عنابة الذي لم يحتوى على أي إشارة تسمح بالمناورة)

خامسا: تحليل النتائج

تحديد المبرر الذي دفع الفاعل إلى ارتكاب الفعل(إن اللامبالاة ظاهرة سلبية تدفع بالسائق إلى سلوك غير سوي له تأثير كبير في عدم –احترام قواعد المرور، وهي نوع من الأنانية الذي يعتبر فيها السائق أن الطريق ملكه و لا يراعي ما لغيره من حقوق ولا يحترم ما يفرض عليه القواعد ، والسائق المتهور يغلب عليه سلوك أنانية الطفولة ،ويتميز السائق المستهتر بنفاذ صبره السرعة لمزاحمة المرور واستعمال المنبه) .

المطلب الثالث: الاستبيان

يعرف الاستبيان على أنه استفتاء يوضع في شكل عدد من الأسئلة توضع في استمارة لترسل عبد ابريد أو تسلم باليد أو ترسل الكترونيا إلى المجتمع المبحوث للإجابة عنها في الفراغات المخصصة للإجابة فيها[70]، وهي الأداة الأكثر انتشار بين الباحثين خاصة بعد الثورة الرقمية التي نعيشها إذ أصبح بإمكان الباحث إعداد نسخة واحدة بل طبع كم معتبر على حسب عدد المبحوثين، بل بالعكس تماما يمكن أرسلها نسخة واحدة عبر البريد الالكتروني لكل شخص مبحوث ويعاب على هذه الطريق صعوبة الوصول لبريد المجتمع المبحوث وحتى وان تم الوصول قد نضمن قيام الجميع بفتحه في الآجال التي يرغب الباحث جمع المادة العلمية فيها، ويجدر الإشارة هنا أنه لكي تصلح هذه الطريقة لابد وأن تكون العينة من النخبة التي تجيد التعامل مع الأجهزة الرقمية.

وحتى ينجح الاستبيان يجب على الباحث احترام مجموعة من الخطوات العلمية التي سنوضحها على النحو المبين أدناه:

[70] – محمد صلاح الدين مصطفي وآخرون، خطوات البحث العلمي، ومناهجه، جامعة الدول العربية، القاهرة ، مصر، 2010، ص57.

1- تحديد العينة على حسب طبيعة الدراسة وتخصص الباحث.

2- إعداد مخطط ومسودة استمارة الاستبيان تحتوي على المعطيات التي تحتاجها الدراسة، يقوم الباحث بصبها في قالب خاص معدد خصيصا للاستمارة، تكون وحداتها مقدما إلى فقرات وكل فقرة إلى تساؤلات فرعية، قد تكون مغلقة كما قد تكون مفتوحة أو الاثنين معا على حسب المشاكل العلمية التي يريد الباحث معالجتها، أو نوعيه المعلومات التي ينوي الحصول عليها، فإذا ما أراد صبها في شكلها النهائي، كان عليه الاستعانة بأهل التخصص وذوي الخبرة .

المطلب الرابع: تحليل المحتوى

يعتبر تحليل المحتوى من بين الأدوات التي يلجأ إليها الباحث ليس لجمع المادة العلمية كما هو الحال بالنسبة لباقي الأدوات بل لتفريغ المعلومات وتبويبها وعرضها وتحليلها، وكثير من فقهاء المنهجية يضعونه في مصاف المناهج لا الأدوات، يتعين به الباحث الى جانب الأدوات الأخرى بل يمكنه الاستغناء عنه لكونه المحرك الأساسي الذي يساعده على استخراج النتائج من المعلومات التي يتم جمعها، كالشهادة والآثار والتحف والرسومات والشواهد المادية والمخطوطات وما تتضمنه من نصوص وشواهد وبراهين، ووثائق خاصة قد تكون على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للباحث[71]، وقد عرف تحليل المحتوى على أنه: " **أحد طرق البحث التي تستخدم للوصول إلى وصف منظم موضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبير الرمزي**"[72]، والتحليل يعني رد الفكرة إلى عناصرها المكونة لها مادية كانت أو معنوية وهي نوعين:

---

[71] – عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي: من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار ابن كثير، دمشق ، سوريا، دون اريخ نشر، ص 167.

[72] – سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، الطبعة الخامسة، دون دار نشر، القاهرة، مصر، 1992، ص159.

- فكرة نظرية.
- فكرة واقعية .

المبحث الثالث

مراحل إعداد البحث العلمي

إن البحوث العلمية على اختلاف أنواعها سواء كانت ورقة بحثية او مقالا او مذكرة أو رسالة علمية تمر جميعا بمجموعة من المراحل التي وجب على الباحث اتباعها ويجدر التنبيه أن وجه الاختلاف بين البحوث السابقة الذكر، هو المدة المحددة لأعدادها والدرجة المطلوب الحصول عليها وكذا حجم البحث نفسه فهذه المسائل تحدد نوعية البحث المطلوب وكما قلنا مهما اختلف نوع البحث فإنه من الضروري أن يمر بمجموعة من المراحل، كمرحلة اختيار الموضوع (المطلب الأول) و مرحلة جمع الوثائق العلمية (المطلب الثاني)، و مرحلة القراءة (المطلب الثالث)، ومرحلة التقسيم والتبويب (المطلب الرابع، وصولا إلى مرحلة التحرير والكتابة (المطلب الخامس).

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث

عادة يعمد الباحث عند اختياره لموضوع بحثه، إلى تحديد المشكلة التي يريد أن يضع لها حلا، لكن ذلك لن يتأتى بطبيعة الحال إن لم يلجأ إلى الاطلاع على مجموع الوثائق العلمية التي بين يديه، لأنه ببساطة لا يمكنه اختيار موضوع من العدم أو دون سبق اطلاع على الوثائق العلمية التي لها صلة بالمجال الذي يريد أن يبحث فيه، لكن عملية اختياره تلك تتحكم فيها مجموعة من العوامل والمعايير لا يمكنه غض الطرف عنها، وإلا لن يتمكن من تحديد مشكلة لبحثه ولا صياغة عنوانه، ولا طرح الفرضيات المناسبة.

الفرع الأول: عوامل اختيار موضوع البحث

إن عملية إنجاز البحث العلمي تشترط توفر مجموعة من المواصفات المحددة، فليس كل طالب مؤهل أن يكون باحثا[73] وليس كل عمل ينجزه الباحث عبارة عن بحث علمي، إذ

[73] – إن الباحث شخص توافرت فيه الاستعدادات الفطرية والنفسية والكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله للقيام ببحث علمي.

تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالباحث وتسمى بالعوامل الذاتية ومنها ما يتعلق بالبحث العلمي وتسمى العوامل الموضوعية.

أولا: العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي

العوامل الذاتية التي تتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي هي تلك التي تتعلق بشخص الباحث ومدى توفره على الاستعدادات الفطرية والعقلية والأخلاقية واللغوية لإنجاز نوع معين من البحوث العلمية، نذكر منها:

- ✓ عامل الرغبة النفسية أو الميول للبحث في موضوع معين دون غيره ، فالعامل النفسي يلعب دورا لدى الباحث لأنه يعينه على المثابرة و الصبر على مشاق البحث في الموضوع الذي يتطلب منه جهدا ووقتا ومال كما أنه يحقق نوعا من الاندماج والترابط بينه وبين الموضوع.
- ✓ عامل النزاهة، وهي من الصفات الأخلاقية التي ينبغي أن يتصف بها أي باحث، الذي يفترض به أن ينسب الأفعال والأقوال إلى أصحابها، بكل أمانة وبكل صدق، ولا ينسبها إلى نفسه والنزاهة عنوان وشرف الباحث، فقديما قالوا: " **إن من بركة العمل أن ينسب القول لأهله**" ، فالأمانة العلمية حجر الأساس في المعمار الفكري الذي يقوم الباحث بإنشائه[74].
- ✓ عامل القدرات الاقتصادية، وهو أيضا من العوامل المهمة إذ أن الباحث يكون مجبرا في كثير من الأحيان على النسخ والتنقل والترجمة، حتى يتمكن من جمع الوثائق العلمية المناسبة لموضوع بحثه، لأنه بطبيعة الحال لن يستطيع البدء في القراءة ما لم يحز

---

74 – عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمية في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، الطبعة الثانية 2004، ص 20. عامل القدرات اللغوية، وتشمل الوثائق العلمية الأجنبية، إذ على الباحث إذا كان موضوع دراسته يستلزم التعرف على تجارب الدول الرائدة في المجال الذي يبحث فيه أن يجيد لغة تلك الدول لأنه ببساطة ستعامل مباشرة بمراجعه، فلا يعقل أن يرجع في كل مرة إلى مترجم خاصة وأن عملية الترجمة مكلفة.

المراجع والمصادر المناسبة وبالتالي لن يتمكن من البدء في تحرير البحث، مما سيجعله يستهلك وقتا وبالتالي لن ينجز البحث في موعده المنتظر.

- ✓ عامل القدرات العقلية، وتتمثل في القدرة على التمحيص والتقصي والاستنتاج والاستدلال والقراءة ما بين السطور وفي ميدان العلوم القانونية لابد على الباحث من أن يمتلك القدرة على القياس وكشف الغموض بين النصوص القانونية المنظمة للظاهرة المدروسة، والعمل على إيجاد البدائل والحلول المناسبة.

ثانيا: العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي

إلى جانب العوامل الذاتية لدينا العوامل الموضوعية وهي تلك العوامل التي تتعلق بموضوع البحث لا بشخص الباحث، ولا يمكن للباحث أن يختار موضوعه إذا لم تتوفر إحدى العوامل المذكورة أدناه:

- ✓ عامل التخصص، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبحث الباحث في موضوع بعيد عن تخصصه، لأنه سيضطر إلى خسارة المزيد من الوقت في القراءة والاطلاع على مضوع لم يسبق له دراسته أو الاطلاع عليه.
- ✓ عامل القيمة العلمية للموضوع، فإذا لم يكون للموضوع المراد البحث قيمة علمية سيتم غالبا رفضه على مستوى الهيئات العلمية، وسيضطر الباحث إلى إضاعة المزيد من الوقت لاقتراح موضوع جديد.
- ✓ عامل الزمن، إن الباحث مضطر إلى احترام المدة الزمنية الممنوحة له لإعداد بحثه العلمية وهي تختلف باختلاف نوع البحث، إذ يتطلب إنجاز أطروحة الدكتوراه أربع سنوات قابلة للتمديد سنتان في النظام الكلاسيكي أم نظام ل م د فالمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد سنتين على أكثر تقدير، ورسالة الماجستير مدة إنجازها سنة قابلة للتمديد سنة، أما مذكرة الماستر غالبا تعد في السداسي الثاني أي ما يقارب خمسة إلى ستة أشهر...إلخ[75].

[75] – انظر أيضا: عبد الهادي الفضلي، أصول البحث، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم ، إيران، بدون

- ✓ عامل مدى توفر المادة العلمية، إذ لا يمكن للباحث البحث في موضوع لا يملك فيه مادة علمية، لا مراجع أو مصادر أو لقلتها، لذا عليه أن يحاول اختيار موضوع يمكن الاستعانة من خلاله إلى الوثائق الضرورية والمنتجة للبحث.
- ✓ عامل المشرف، لا يمكن أيضا للباحث المضي قدما في موضوع يرفض المشرف الإشراف عليه لذا عليه أن يبذل كل ما في وسعه لإقناعه بضرورة البحث فيه وإلا لن يتمكن من استكمال إجراءات التسجيل والإيداع وغيرها التي تتطلب توقيع المشرف، وحاليا لم يعد هذا المعيار مصدر قلق بالنسبة للباحثين وتجنبا لمثل هذا الصدام أصبح المشرف هو الذي يقترح مواضيع الدراسة وما على الباحثين إلا اختيار إحداها.

وعموما إذا ما أراد الباحث سواء كان أستاذا أو طالبا أن يختار موضوعا قابلا للبحث فيه مراعيا في ذلك حداثة الموضوع وقيمته العلمية، وله في ذلك أن يسلك العديد من السبل لعل أ همها:

- الإطلاع على النصوص القانونية المنشورة مؤخرا، لمحاولة التعرف على النصوص القانونية التي أصدرها المشرع أو الاتفاقيات الدولية[76] التي أبرمتها الجزائر وصادق عليها البرلمان والتي دخلت حيز التنفيذ وتأثيرها على التشريع، وكذا استكشاف الأنظمة التي تم استحداثها[77] أو الآليات التي تمت إضافتها أو التعديلات التي أدخلت عليها لعلها تكون

سنة نشر، ص 247.

[76] – مثل: مرسوم رئاسي رقم 12–416 مؤرخ في 11 ديسمبر 2012، والمتضمن يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية في ميادين التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة، الموقعة بالجزائر في 2 يوليو سنة 2009، جريدة رسمية رقم 68 مؤرخة في 16 ديسمبر 2012، الصفحة 11.

[77] – مثل نظام البصمة الوراثية بموجب القانون 16–02 المؤرخ في 19 يونيو 2016 المعدل والمتمم للأمر رقم 66–155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، جريدة رسمية رقم 37 مؤرخ في 22 يونيو 2016. أو نظام الرخصة بالنقاط بموجب القانون رقم 17–05 المؤرخ في 16

موضوعا خصبا للبحث فيه.

- الاطلاع المستمر على الإعلانات الخاصة بالتظاهرات العلمية[78] والتي يجدها الباحث عادة في المواقع الرسمية للجامعات أو مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، والتي يتم فيها دعوة الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ودرجاتهم للمشاركة في فعاليات التظاهرة العلمية في شكل مداخلة علمية، وهنا عملية اختيار الموضوع ستكون أسهل لأن الباحث مجبر على الالتزام بمحاور التظاهرة العلمية، وما عليه فقط إلا البحث عن النص القانونية الذي ينظم الموضوع المراد البحث فيه[79].
- الاطلاع على الإعلانات الخاصة بالمجلات العلمية المحكمة والمتوفرة في منصة المجلات والتي عادة نجدها في غالبية الدول عامة وفي الجزائر خاصة[80]، ففي كثير من الأحيان يجد الباحث أن بعض المجلات العلمية[81] ، بضع إعلانات للباحثين لإرسال مقالاتهم العلمية لنشرها في عدد خاص وفي تخصص محدد والذي يدخل ضمن اختصاصات المجلة، وهنا على الباحث أن يجد إشكالية قانونية لا تخرج عن المجال الذي تود المجلة النشر فيه وقبلها عن النص القانوني المناسب الذي نظمها.

فبراير سنة 2017، جريدة رسمية رقم 12 مؤرخة في 22 فبراير 2017. أو نظام البطاقية الوطنية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 06 فبراير 2013، المحدد لكيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، جريدة رسمية رقم 9 ،المؤرخة في 10 فبراير 2013.

78 – تعرف التظاهرة العلمية على أنها : وهي تلك الفعاليات العلمية التي يمكن أن تنعقد في أي مؤسسة خاصة أو عامة تلجأ إليها للتحسيس أو لتوضيح كيفية سير نظام ما ، عن طريق نظام الورش وحلقات البحث التي يديرها منظمي تلك التظاهرة للخروج بالتوصيات المناسبة.

79 – مثل: الملتقى حول "الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05" المنعقد بتاريخ 8 أكتوبر 2019 بقسم الحقوق بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، وفحوى محاور الملتقى تنصب على القانون 18-05 وهذا يختصر على الباحث رحلة البحث عن النص.

80 – مثل منصة المجلات العلمية المحكمة asjp موقع: https: //www.asjp.cerist.dz/en/login

81 – سواء كانت مصنفة أم لا .

معايشة المستجدات التي تعيشها الدولة من أحداث قانوني وسياسية واقتصادية واجتماعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر في الآونة الأخيرة وبالتحديد خلال سنة 2019، جعلها مليئة بالوقائع والأحداث فشكلت بذلك مجالا خصبا للبحث فيه لعب فيه المواطن دورا بارزا في تغيير النظام القانوني والسياسي والاقتصادي، وظهرت بالنتيجة وقائع أخرى أهمها محاكمة السلطة الحاكمة وانتخاب رئيس الجمهورية[82] ومكافحة الفساد وتعديل الدستور[83]...الخ، وعلى المستوى الدولي هناك العديد من الأحداث التي تشكل مواضيع خصبة للبحث فيها كالنزاعات المسلحة والصراعات الدولية في ظل من العراق وليبيا والأراضي المحتلة...الخ.

ويجدر التنويه أنه الباحث مجبر في جميع الحالات إلى البحث عن النص القانوني الذي ينظم الواقعة أو الظاهرة التي اختارها للبحث فيها وكتابة مقال فيها ليتمكن من بعدها من صياغة العنوان وضبط الإشكالية.

الفرع الثاني: صياغة الاشكالية

مشكلة الدراسة هي عماد البحث العلمي وأساسه ، وشكل مجوعة من التساؤلات التي تتبادر في ذهن الباحث، إما بوجود خلل ما أو قصور أو لبس أو غموض في مسألة معينة يريد الباحث استجلاء أمرها. و تصاغ المشكلة في صورة سؤال أو إشكال[84]، يشخص القصور أو

---

[82] –إعلان رقم 03/إ.م.د/19 مؤرخ في 16 ديسمبر 2019 والمتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية، جريدة رسمية رقم 78 مؤرخة في 18 ديسمبر 2019.

[83] – المرسوم الرئاسي رقم 20–03 المؤرخ في 11 جانفي 2020 والمتضمن إنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور ، جريدة رسمية رقم 02 مؤرخة في 15 جانفي 2020.

[84] – يجب أن يراعى عند صياغة أسئلة الموضوع المراد البحث فيه أن ترتبط أسئلة البحث بمشكلته– وهناك فرق بين السؤال البحثي والسؤال العادي، فالسؤال البحثي لا يمكن الإجابة عنه إلا بعد إجراء الدراسة ، أما السؤال العادي فيمكن أن نجيب عنه وقت طرحه– وكذا مراعاة الدقة عند صياغة أسئلة البحث بحيث تكون من نوع الأسئلة التي لا يمكن الإجابة عنها إلا بعد تنفيذ إجراءات معينة للدراسة، ويفضل أن تصاغ الدراسة في صورة تساؤل رئيس ثم يتم تفريعها إلى أسئلة فرعية.

الخلل الذي التمسه في أي جانب من جوانب العملية التعليمية ويريد دراستها، ولتحديد مشكلة الدراسة لابد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

1. أن تكون المشكلة في نطاق تخصص الباحث.
2. أن تكون ضمن اهتماماته البحثية.
3. أن تكون ذات قيمة علمية وعملية، أي تكون مهمة من الناحية العلمية أو بالنسبة للمجتمع أو للاثنين معاً
4. أن تتسم بالحداثة ، أي لم يتم تناولها من قبل وهذا يعني محاولة التطرق لجوانب جديدة.
5. ألا تكون ذات موضوعات يصعب تناولها لحساسيتها بالنسبة للمجتمع.
6. أن تكون المشكلة قابلة للبحث.
7. أن يكون الموضوع محدداً وليس عاماً يحتوي على كثير من المشكلات الفرعية.

الفرع الثالث: صياغة العنوان:

1- تعريف العنوان: يعرف العنوان على أنه أهم أجزاء البحث العلمي والمدخل الذي يمكن الباحث من معرفة عناصر وأجزاء الموضوع المراد دراسته، ويمكن القارئ من أخذ لمحة وفكرة عن الموضوع قبل قراءته، تربطه بباقي أجزاء البحث العلمي علاقة تكاملية، فلا يمكن الخروج عن الفكرة الأساسية التي يحملها العنوان في طياته لا على مستوى الإشكالية ولا على مستوى الخطة، لذا ينبغي أن يكون الباحث شديد الحرض في ضبط العنوان عند اختياره لموضوع تتوافر فيها عوامر اختياره المنهجية والتي سبق وأن تم الإشارة لها في هذا المبحث. وقد عرف على أنه موضوع البحث وفكرته العامة التي تشتمل على كل عناصر وأجزاء وتفاصيل البحث، بشكل دقيق وواضح[85]، لأنه مطلع البحث وأول ما يصافح نظر القارئ فيعطي الانطباع الأول في عبارة موجزة تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها ،

[85] – عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 117.

ولا يتوقف الأمر على إيجاد عنوان لموضوع البحث فقط بل يتعدى ذلك إلى العناوين الرئيسية والفرعية.

2- أهمية العنوان: للعنوان أهمية بالغة بالنسبة للباحث وللبحث على حد سواء فهو العمود الفقري الذي يرتكز عليه البحث العلمي، فإن صلح صلح البحث والعكس صحيح، فهو:

- تحديد طبيعة المنهج الذي ينبغي استخدامه لإعداد البحث العلمي.
- تحديد طبيعة الأداة أو الأدوات التي ينبغي الاستعانة بها لتجميع المادة العلمية التي يحتاجها البحث العلمي.
- انطلاقا من صياغة العنون تتضح الكيفية التي اتباعها عند صياغة الإشكالية لتتناسب مع طبيعة العنوان.
- تتضح الخطة أو البناء الذي ينطلق منه الباحث في عملية التحرير.

3- شروط صياغة العنوان : هناك العديد من الشروط التي ينبغي على الباحث احترامها لصياغة العنوان منها ما هو عام ومنها ما هو خاص فالشروط العامة هي الشروط التي تنطبق على جميع العناوين بغض النظر عن طبيعتها والهدف منها، وهناك شروط خاصة تنطبق على فئة محددة من العناوين وهي العناوين الرئيسية والتي يقع على كاهلها التعريف بالموضوع قبل الاطلاع عليه. ومن هذه الشروط لدينا:

أ- الشروط العامة : يشترط فيه أن يكون واضحا ومختصرا وموجزا ودقيقا ومبتكرا وأهم شيء مرتبط بصلب الموضوع ، دون أن ننسى العنصر الجمالي[86].

ب-الشروط الخاصة وأهمها على الإطلاق تحديد طبيعة وعدد المتغيرات التي ينبغي استخدامها في العنوان، وتحديد موقع العنوان في طائفة العناوين والأسلوب الذي

[86] – وقد أعيب على خاصية العنصر الجمالي في العنوان على أنه عبارة عن عبارات دعائية مثيرة وهي أقرب وأنسب للإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 33.

ينبغي صياغته به، وطبيعة المفردات التي يتم توظيفها فيه، والتي تتبع لا محالة التخصص العلمي للباحث.

4- أصناف العناوين: تختلف العناوين باختلاف المعيار المعتمد في التصنيف، والجدول المبين أدناه سيوضح أصناع العناوين التي تصادف الباحث:

من حيث عدد المتغيرات	من حيث طبيعة المتغيرات	من حيث الأهمية	من حيث الصياغة	من حيث الهدف من البحث	من حيث طبيعة العنوان	من حيث المنهج المستخدم
عنوان ذو متغير وحيد	عناوين ذات متغيرات متكاملة	عنوان العمل البحثي	عنوان خبري	عناوين تفسيرية	عناوين بسيطة وصفية	عناوين تحليلية
عنوان ذو متغيرين اثنين	عناوين ذات متغيرات متناقضة	عناوين رئيسية	عنوان استفهامي	عناوين نقدية	عناوين مبتكرة	عناوين وصفية أو مقارنة
عنوان ذو ثلاث متغيرات	عناوين ذات متغيرات متقاربة	عناوين فرعية	عنوان خبري استفهامي	عناوين نظرية وأخرى تطبيقية	عناوين مركبة	عناوين نقدية

5- نماذج عن بعض العناوين :

عنوان رئيسي	**الحق في اعتراض سرية الاتصالات والمراسلات في التشريع الجزائري**
عنوان خبري استفهامي	نظام الرخصة بالنقاط في الجزائر: أمل مرتقب أو نظام مثير للجدل ؟

عناوين فرعية	مفهوم القانون الإداري مصادر القانون الإداري أسس القانون الإداري
عنوان متعدد المتغيرات	دمج الطاقات المتجددة واستثماراتها في البيئة العمرانية الجديدة
عنوان تطبيقي	دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة : دراسة برامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية
عنوان تحليلي	الحماية القانونية للمعلومات والوثائق الإدارية : قراءة تحليلية للقانون 21-09
عنوان وصفي	الآليات القانونية الإدارية لحماية البيئة
عنوان مبتكر	المدينة الذكية المستدامة بين واقع التشريع والتطلع نحو العصرنة.

مثال01: نص المادة الثانية من المرسوم رقم 83-373 المؤرخ في 28 مايو 1983 المحدد لسلطات الوالي في ميدان الأمن والمحافظة على النظام العام[87]، والتي تنص: " تطبيقا لأحكام المادة الأولى سالفة الذكر، يجب على الوالي أن يتخذ جميع الإجراءات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي من شأنها أن توفر ما يأتي حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها:

1) ضمان ما يأتي : - حماية الأشخاص والأملاك ومرورهم - سير المصالح العمومية سيرا عاديا ومنتظما.
- المحافظة على إطار حياة المواطن. - حسن سير الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2) اتقاء أي شكل من أشكال الاضطراب في النظام العام أو عرقلة الممارسة العادية للسلطة وبصفة عامة اتقاء جميع المخالفات.

[87] - جريدة رسمية رقم 22 مؤرخة في 28 مايو 1983

3) المحافظة على الممتلكات العمومية.
4) احترام قواعد الطهارة والنظافة والأمن – السير المستمر في طرق المواصلات ووسائلها . –حراسة المباني العمومية والتجهيزات الإستراتيجية وحمايتها باستثناء ما تعلق منها بوزارة الدفاع الوطني.

بالاطلاع على محتوى هذه المادة نجدها تتحدث عن سلطة الوالي في إصدار قرارات فردية وأخرى تنظيمية في سبيل الحفاظ على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة أي سلطته الإدارية في سبيل الحفاظ على أغراض الضبط الإداري وفي جميع المجالات كالنظافة والمرور والعمران وغيرها. لذا يجدر بالعنوان أن يكون : **دور الوالي في الحفاظ على النظام العام أو سلطات الوالي في الحفاظ على النظام العام.**

أما الإشكالية فيجب أن لا تخرج عن فحوى العنوان لذا يجدر بها أن تكون: **ما الدور الذي يمكن أن يلعبه الوالي في سبيل الحفاظ على النظام العام وهل خوله المشرع سلطات في سبيل ممارستها؟.**

مثال02: نص المادة 49 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري[88]، والتي تنص: " **حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطن في إطار القانون الذي يحدد كيفيات ممارستها**".

الواضح من نص المادة أنها تؤكد على أن المواطن دون غيره الحق في التظاهر داخل الدولة مما يعني أن القاطنين في الدولة ولا يحملون جنسيتها غير معنيين بممارسة هذا الحق، لكن ممارستها مقيدة بما يحدده ويرسمه القانون المعمول به، لذا يجدر **بالعنوان** أن يكون: حرية التظاهر في الجزائر مابين الحرية والتقييد **أما الإشكالية** فتتمحور حول: مدى إمكانية ممارسة حق التظاهر في الجزائر؟.

الفرع الرابع: الفرضيات

الفرضيات هي تلك التوقعات أو التخمينات التي يضعها الباحث ويعتقد أنها تمثل حلولاً مؤقتة للمشكلة إما عن طريق الإثبات او النفي [89]، ولا يصوغها الباحث من محض خياله، إنما في ضوء خبراته وقراءته واطلاعه على الدراسات والتجارب السابقة، كما يمكن

[88] – جريدة الرسمية رقم 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.
[89] – صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 59.

استنباط فرضيات البحث من نظريات علمية معينة للتأكد من مدى صحتها وفقاً لمحددات دراسة معينة لتدعيم صحة هذه النظرية أو تفنيدها.

ومثالها أن يضع الباحث مجموعة من الفرضيات في بحثه ليجد سبب إجرام الحدث ويجد حلا لمشكلة جنوح الأحداث، فيصوغ مجموعة من الفرضيات :

- سبب جنوح الأحداث الفقر
- سبب جنوح الأحداث الحالة الأسرية
- سبب جنوح الأحداث المستوى المعيشي
- سبب جنوح الأحداث العنف
- سبب جنوح الأحداث الانترنت

فيعمد في بحثه تأكيد إحدى هذه الفرضيات التي تشكل حلول مؤقتة لديه وعليه إما تأكيدها أو تفنيدها عن طريق فرضيات الإثبات أفرضيات النفي[90].

المطلب الثاني: جمع الوثائق العلمية

بعد اختيار موضوع البحث بناء على عوامل اختياره وتحديد مشكلة البحث وصياغة الإشكاليات وصياغة الفروض ينطلق الباحث إلى المرحلة الثانية من مراحل إعداد البحث العلمي ألا وهي مرحلة جمع الوثائق العلمية التي تعرف لدى الباحثين بالمصادر والمراجع.

الفرع الأول: تعريف الوثائق العلمية

الوَثيقة لغة: اسم والجمع : وَثائِقُ، والوَثِيقَةُ : مؤَنَّث الوثيق ، والوَثِيقَةُ : ما يُحكَم به الأَمرُ والوَثِيقَةُ في الأَمر: إحكامُه وَأخذَ بالوثيقة في أَمره : بالثِّقة وأَرضٌ وثيقةٌ : كَثيرةُ العشب ، موثوقٌ بها والوَثِيقَةُ : الصَّكُّ بالدَّين أو البراءةِ منه ، وهي معلومات في صورة مقروءة . و الوثيقة يمكن أن تكون في صورة ورقية أو إلكترونية . على سبيل المثال : بيان السياسة ، اتفاقية مستوى الخدمة، سجل حادثة[91].

---

[90] – المرجع أعلاه ، ص 61.

[91] – معنى وثيقة في معجم المعاني الجامع، موقع إلكتروني:

واصطلاحا: الوثيقة عبارة عن أداة من أدوات البحث العلمي ومصدرا له يتم من خلالها إثبات أو نفي الفرضيات التي يضعها الباحث في بحثه وهي تختلف باختلاف مصدرها وطريقة نشرها وقيمتها [92] وفي مجال العلوم القانونية والإدارية تتميز الوثائق القانونية بقدرتها على إثبات الالتزامات والحقوق للأفراد والمؤسسات، ويشترط فيها:

- أن تكون المنبع الذي يستقي منه الباحث معطياته العلمية لإثبات أو نفي النتائج المتوصل اليها فيتمكن فيما بعد من تعميمه .

- أن تملك الحجية القانونية خاصة عندما يكون مصدرها مؤسسات رسمية موقعة ومؤشر عليها وهذا يعني أنها مرت بالعديد من الإجراءات والمراحل لتصل للباحث في شكلها الأخير، ومن أمثلتها الأحكام القضائية والنصوص التشريعية وعقود البيع.

- أن تكون قابلة للانتفاع ومثالها الإحصائيات التي يعدها رجال الدرك الوطني وشرطة المرور فيما يخص حوادث المرور وكل باحث في هذا المجال يمكنه الاستعانة بهذه الاحصائيات في بحثه ليجد حلول للمشاكل التي تعاني منها الدولة في مجال السلامة المرورية.

الفرع الثاني: أنواع الوثائق العلمية

تختلف أصناف الوثائق العلمية باختلاف الزاوية التي ننظر منها أو المعيار المعتمد في التصنيف، فمن حيث طريقة نشر الوثيقة، نجد الوثيق المطبوعة والوثيقة الالكترونية، ومن حيث مصدر المعلومة نجد الوثائق الميدانية والوثائق المكتوبة، ومن حيث الأهمية نجد الوثائق الأولية والوثائق الثانوية، أما من حيث الطبيعة نجد المصادر والمراجع، ومن حيث طبيعة موضوع الوثيقة نجد النصوص القانونية والمؤلفات والمقالات العلمية والقواميس

---

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9/

[92] – مبجل لازم المالكي، علم الوثائق، مؤسسة الوراق، عمان، 2009، ص17.

والمجلات القضائية والمواقع الالكترونية وغيرها، فإذا ما أراد الباحث تحديد صنف المادة العلمية عليه أن يحدد موضوع بحثه أولا، وصياغة العنوان وضبط الإشكالية عندها فقط يمكنه تحديد صنف المرجع وبالنتيجة نوعية الاقتباس الذي سيلجأ إليه عند استعمال تلك الوثيقة.

وجدير بالذكر أن التصنيف الأكثر رواجا واستخداما في ميدان العلوم الاجتماعية هو ذلك التي يعتمد على طبيعة المادة العلمية فيصنف الوثائق العلمية إلى نوعان المصادر والمراجع فالمصادر هي تلك الوثائق الأساسية التي لم يتخل وسيط لتفسيرها أو تحليلها أو تعليلها[93]، ومثالها النصوص القانونية على اختلاف أنواعها التي تنشر في الجرائد الرسمية بدء بالدستور وصولا إلى التنظيمات وكذا مقررات وتوصيات مؤسسات الدولة الوطنية والدستورية وكذا المؤسسات الدولية، وكذا العقود والاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من قبل الدولة، وتصريحات القادة السياسيين والدبلوماسيين، الاجتهادات القضائية والتقارير السنوية والإحصائيات الرسمية، السجلات المدنية والعسكرية، شهادات الشهود العيان...إلخ.

وأما المراجع وهي تلك الوثائق التي تدخل وسيط بين المصدر وبين القارئ من خلال تحليلها وتعليلها ومناقشتها[94]، ومثالها المؤلفات على اختلاف أنواعها، الدوريات ، الرسائل العلمية، المقالات ، المداخلات، القواميس...إلخ، ويتم الحصول عليها إما عن طريق الإعارة المكتبات أو النسخ أو الشراء ، أو الحصول عليها عن طريق الانترنت التي تحتوي الملايين من الكتب الإلكترونية والتي تكاد تغني عن المكتبات، ويمكن أيضا اللجوء إلى الجهات الرسمية والحكومية فيما يخص المصادر الرسمية التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريقها.

---

[93] – عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2003، ص 24.

[94] – المرجع أعلاه، ص 25.

ويجدر التنويه أنه بعد ظهور الفضاء الرقمي أصبحت غالبية الوثائق العلمية تكتسي طابعا الكترونيا، تسهيلا للباحث لدى إعداد بحثه من خلال اختصار الوقت والجهد والمال، فلا يضطر إلى التنقل أو النسخ أو الشراء أو الطبع في أماكن خاصة بالطبع، أو حتى الإعارة من المكتبات العامة، نجدها في غالبية أحيانا موضوعة في مواقع متخصصة، وتعامل مثلما تعامل الوثائق المطبوعة تماما، نظرا لكونها تحتوي على جميع البيانات المطلوبة في التوثيق، ولدينا فيما يلي العديد من الأمثلة نذكر منها:

- ✓ النصوص القانونية على اختلاف أنواعها نجدها في موقع: https: //www.joradp.dz
- ✓ المقالات العلمية المحكمة نجدها في موقع :

https: //www.asjp.cerist.dz/utilisateur

- ✓ المذكرات على اختلاف أنواعها نجدها في المواقع الرسمية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مثل:

http: //dspace.univ-guelma.dz: 8080/xmlui/handle/123456789/29

- ✓ المؤلفات ونجد مصادرها تتعدد وتختلف نظرا لاختلاف محركات البحث لذا سنركز على سبيل المثال على بعض المواقع مثل:

https://scholar.google.com/

https://www.sndl.cerist.dz/

وفيما نورد نموذجا للطلبة يحدد كيفية تصنيف المادة العلمية ضمن الجدول أدناه أخذين بعين الاعتبار أن موضوع البحث القيود القانونية الواردة على حق المواطن في التظاهر في الجزائر:

الرقم	الوثائق العلمية	من حيث الأهمية	من حيث التخصص	من حيث الموضوع	من حيث طريقة النشر	من حيث مصدر المعلومة
01	القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 أوت 2016 والمتعلق بنظام الانتخابات، جريدة	ثانوي	عام	نص قانوني	مطبوع أو الكتروني	مكتوب

	رسمية رقم 50 المؤرخة في 29 اوت 2016.			تشريعي		
02	أحمد حضراني، الانظمة الدستورية المقارنة، سجلماسة للنشر، مكناس، المغرب، 2015.	ثانوي	عام	مؤلف	مطبوع أو الكتروني	مكتوب
03	عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر، دار جسور، الجزائر، 2010.	ثانوي	عام	مؤلف	مطبوع أو الكتروني	مكتوب
04	عبد القادر عمروسي، **الحماية الدستورية للحريات الشخصية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2015-2016.	أولي	متخصص	مذكرة	مطبوع أو الكتروني	مكتوب
05	القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 14 لمؤرخة في 7 مارس 2016.	أولي	متخصص	نص قانوني دستوري	مطبوع أو الكتروني	مكتوب
06	منيرة بلورغي، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2013-2014.	ثانوي	عام	مذكرة	مطبوع أو الكتروني	مكتوب
07	عبد العال حاحا، آمال يعيش تمام، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 14 أكتوبر 2016	أولي	عام	مقال علمي قانوني	مطبوع أو الكتروني	مكتوب
08	مقابلة مع حبيب خضر، مقررعام للدستور التونسي لسنة 2014 ،	ثانوي	عام	مقابلة	مطبوع	ميدانية

	حول إرساء المحكمة الدستورية التونسية ، يوم26مارس 2015 ، بمقرمجلس نواب الشعب التونسي، يوم 26 مارس 2015 .					
09	http//www.conseil-constitutionnel.dz/Attributions-1.htm	أولي	متخصص	موقع الكتروني	الكتروني	مكتوب

الفرع الثالث: طرق جمع الوثائق العلمية

يتم جمع الوثائق العلية بالعديد من الطرق والوسائل منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، فبالنسبة للطرق التقليدية فإن الباحث كان ولازال يجمع الوثائق العلمية خاصة المؤلفات منها عن طريق الإعارة من المكتبات أو شرائها، غير أنه نظرا للكلفة الباهظة لبعض المؤلفات فإن غابا ما يلجأ الطلبة إلى الإعارة أو النسخ، أما بالنسبة للطرق الحديثة فإن البعض من الباحثين يلجؤون إلى تحميل المؤلفات من المواقع الخاصة بها لكن يشترط فيهم أن يكونوا على علم بما يعرف بمحركات البحث وكيفية البحث على مواقع الانترنت وإلا سيضطرون إلى خسارة الكثير من الوقت دون جدوى.

الفرع الرابع: ترتيب الوثائق العلمية

يخضع ترتيب الوثائق القانونية في المقال القانوني للعديد من الاعتبارات والمعايير، والتي تختلف باختلاف المادة العلمية في حد ذاتها، ومن الناحية المنهجية وبحكم العادة اعتاد باحثي القانوني على إتباع الترتيب الآتي:

أولا: النصوص القانونية

ويتم ترتيبها بناء على معيارين أولهما أساسي وهو معيار القوة القانونية للنص، والثاني احتياطي وهو معيار السنوات، ولا يتم اللجوء إليه إلا في حالة وجود نصوص قانونية تكون متساوية من حيث القوة القانونية، ليجد الباحث نفسه مجبرا على أن يضع النصوص القانونية الدستورية أولا ثم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من رئيس الجمهورية بحكم أنها تسمو على القانون[95]، ثم النصوص القانونية التشريعية، ويجدر التنويه بخصوص هذا الصنف أنه على الباحث أن يضع القوانين العضوية أولا لكونها أكثر قوة قانونية من بقية النصوص التشريعية، وأنه في حال استعمال قوانين عادية وأوامر تشريعية عليه أن يلجأ للمعيار الاحتياطي وهو معيار السنوات، لا الأولي لأنه ببساطة سيجد نفسه بين نصين متساويين في القوة القانونية.

ثانيا: المؤلفات

هذا النوع من الوثائق العلمية أيضا لديه العديد من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في الترتيب وتعتبر في حد ذاتها اختيارية للباحث على خلاف النصوص القانونية، إذ ما عليه إلا أن يختار إحداها في الترتيب وهي معيار الترتيب بناء على الحروف الهجائية أو الأبجدية أو السنوات، غير أن هذا الترتيب نجده محصورا فقط في المقالات العلمية لكون الباحث يعتمد فقط على المادة العلمية المتخصصة دون غيرها نظرا لأن حجم المقال أقل بكثير من حجم المذكرات والمؤلفات والمطبوعات.

لكن إذا تعلق الأمر ببحوث علمية أكبر حجما من المقالات العلمية والمداخلات فترتيب المراجع يختلف، عندها على الباحث استخدام معايير أساسية وأخرى احتياطية، الأولى تتمثل في معيار التخصص وتسمى بالمراجع المتخصصة والمراجع العامة، والثانية معيار اللغة وتسمى بالمراجع باللغة العربية والأخرى بالمراجع باللغة الأجنبية، فإن قام الباحث بهذا

[95] - انظر نص المادة 150 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

التقسيم عندها يلجأ إلى المعايير الاحتياطية وهي معيار الحروف الهجائية أو الأبجدية أو السنوات.

ثالثا: المقالات العلمية والمداخلات

وتتبع نفس معايير الترتيب الخاصة بالمؤلفات ، إلا أنه ننوه هنا أنه في حال لجوء الباحث إلى مقالات ومداخلات علمية يمكنه جمعهما في نفس العنوان لكن ترتيبها يكون على أساس معيار النشر، فالمقالات العلمية تكون منشورة في المجلات العلمية المحكمة أو المداخلات التي يتم المشاركة بها في التظاهرات العلمية لا تكون منشورة كقاعدة عامة أما إن وجدت منشورة في أعداد خاصة عندها يتم ترتيبها مع المقالات مباشرة، والفارق البسيط بينهما ليس في القيمة العلمية بل على العكس كلاهما تكتسي نفس القيمة العلمية بل فقط يختلفان في مسألة النشر.

رابعا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

تتبع المذكرات الجامعية أيضا معيارا أساسيا وآخر احتياطي، الأول هو معيار الدرجة العلمية المحصل عليها من المذكرة كلما كانت أعلى كلما كان ترتيبها هو الأعلى، وهنا يجد الباحث نفسه مجبرا على تقسيمها إلى أطروحات دكتوراه ثم مذكرات ماجستير ثم مذكرات الماستر ثم مذكرات الليسانس وهكذا دواليك، فإذا تعددت المذكرات داخل كل ترتيب عندها يلجأ إلى معيار الحروف الهجائية أو الأبجدية أو السنوات، ويبغي عليه أن يكون حذرا لأنه لا يملك الحق في اختيار هذه المعيار بل يكون مقيدا لأنه سبق وأن اختار معيار للمؤلفات والمقالات وعليه أن يكمل بنفس المعيار الذي بدأ به.

خامسا: المجلات القضائية

تحتوي المجلات القضائية عادة على الاجتهادات القضائية والباحث في حال تعددها ما عليه إلا اللجوء إلى معيار السنوات، فإن نوع في استخدامه للمجلات بين تلك الخاصة بالقضاء

الإداري وتلك الخاصة بالقضاء العادي، عندها يجد نفسه أما معيار أساسي وآخر احتياطي، الأول هو معيار الجهة التي أصدرت العدد الخاص بالمجلة القضائية كمجلات مجلس الدولة مثلا أو مجلات المحكمة العليا، والثاني أي الاحتياطي وهو معيار السنوات.

سادسا: المواقع الالكترونية

ينبغي على الباحث قبل أن يعمد إلى ترتيب المواقع الالكترونية أن يلجأ فقط إلى المرقع الرسمية منها والخاصة بالمؤسسات والمرافق العامة لا أن يلجأ إلى المنتديات أو مواقع التواصل الاجتماعي، إلا إذا كانت لمؤسسة، وبالنسبة إلى ترتيبها ينبغي في هذا الحالة تحديد تاريخها كمعيار.

المطلب الثالث: القراءة

لأهمية القراءة وطلب العلم أخبر صلى الله عليه وسلم أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ولا شك أن من أهم أسبابه القراءة، ولولا القراءة لم يتعلم الإنسان ولم يحقق الحكمة من وجوده على هذه الأرض وهي عبادة الله وطاعته وعمارة هذه الأرض، ثم إن القراءة تمكن الإنسان من التعلم بنفسه والاطلاع على جميع ما يريد معرفته من دون الاستعانة بأحد في كثير من الأحيان[96].

الفرع الأول: تعريف القراءة

القراءة لغة من الفعل قرأ يَقرَأ ، قِراءةً وقُرْآنًا، فهو قارئ، والمفعول مَقْروء وقرَأ الكتابَ ونحوَه : تتبَّع كلماته نظرًا ، نطق بها أوْ لا، وقرأ العقَّادَ وطه حسين أي قرأ للعقّاد وطه حسين : قرأ كتبَ العقاد وطه حسين، وقرأ علامات الغضب على وجهه: لاحظها فِراسةً أو عادة وقَرَأَ الشيءَ قَرْءًا، وقُرْآنًا: جمعَه وضمَّ بعضَه إلى بعض، وقرأ القرآنَ عن ظَهْر قلب: حفظًا دون كتاب، وقرَأ الغيْبَ : تكهَّنَ به يزعم أنّه يجيد قراءة الكفّ وقرَأ ما بين السُّطور :

[96] – عبد الله بن جار الله بن ابراهيم آل جال الله، أهمية القراءة وفوائدها، ص5، موقع إلكتروني:
*www.islamland.com/.../ar_importance_of_**reading**_an...*

فهم الأمرَ المضمر ، استشفّ المعنى الضِّمنيّ وقرَأ عليه السلامَ : أبْلَغَهُ إيَّاه وقرَأ على فلانٍ النحوَ : دَرَسه على يديه[97].

وأما اصطلاحا فتعني وهي عملية الاطلاع على الوثائق لاكتساب المعرف المختلفة والتزود بالمعلومات التي توصل الباحث للتفكير السليم وتمنحه القدرة على التحليل والاستنتاج والنقد[98]. وتعرف أيضا على أنها عملية عقلية تشمل تفسير الرموز التي يتلقاها القارئ عن طريق عينيه وتتطلب هذه الرموز فهم المعاني، كما تتطلب الخبرة بين الشخصية وهذه المعاني، لأنه تشترك في أدائها حواس وقوى وقابليات مختلفة[99].

الفرع الثاني: فوائد القراءة

إن فرع العلوم القانونية والإدارية ، من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية ونظرا لتشابه جميع فروعها من حيث طبيعة الظاهرة المدروسة وهي الفرد أو المجتمع، إلا أنها تختلف في العديد المسائل، أهمها طبيعة المفردات المستعملة في فرع، وهذا ما يتسم به فرع العلوم القانونية والإدارية، فمفرداته مختلف ومتميزة وتختلف باختلاف الفرع المتبع من قبل الباحث، فلا يمكن للبحث أن يكتسب الثروة اللغوية لفرعه المختار إلا إذا اطلع على الوثائق العلمية المرتبطة بتخصصه، كما أنها تساعده على:

- التعرف على أكثر المناهج ملاءمة لموضوعها وأكثرها استخداما في البحوث العلمية المشابهة.
- التعرف على المفردات المستحدثة والدخيلة على تخصصه، وتكسبه قدرة على ابتكار أفكار ومفردات خاصة بموضوعه.

---

97 – معنى قرأ في معجم المعاني الجامع، موقع إلكتروني:
http: //www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%82%D8%B1%D8%A3/

98 – فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 239.

99 – محمد موسى الشريف، الطرق الجامعة للقراءة النافعة، دار الأندلس الخضراء، جدة، السعودية، 2004، ص 23.

- اكتساب أدبيات البحث وأخلاقيات إعداد البحوث العلمية، وأن احترام الأمانة العلمية بإسناد المادة العلمية إلى مصدرها هي الحجر الأساس لعمله وسبيل لتحديد مدى جديته وأصالته.
- التعرف على الخطط المختلفة للموضوعات التي سبقت وأن بحثت في نفس التخصص إن لم نقل في نفس الموضوع، فيتجنب الحشو والتكرار.
- اكتساب قدرة على التحليل والنقد والمقارنة ما بين الوثائق العلمية لتنوع المادة العلمية ولتنوع المصادر والنتائج المتوصل إليها، فيعمل على التمييز بينها وتحديد أيها أقرب إلى المنطق وأيها أقرب إلى الصواب وتتطبق مع الواقع المعاش.
- التمكن من فرز المصادر والمراجع، وبالتالي استبعاد تلك التي تكون بعيدة عن الموضوع أو لا تمد لها بصلة.
- تبقيه دائما مسايرا للحركة التشريعية في مجال العلوم القانونية وعلى اطلاع على كل تعديل أو تغيير في المنظومة القانونية.
- كما تساعده على تحديد العناصر الجوهرية التي تخدم إشكالية بحثه، فيستطيع من خلالها تقسيم وتبويب الموضوع بناء على المعطيات التي توصل إليها من خلال القراءة.

الفرع الثالث: أنواع القراءة

للقراءة أنواع متعددة تختلف باختلاف معايير التصنيف المعتمدة، وأكثر المعايير اعتمادا هو من حيث درجة التركيز، حيث تنقسم إلى:

- **قراءة سريعة:** وهي تلك القراءة التي لا تحتاج إلى نسبة عالية من التركيز، وكثير ما يلجأ إليها الباحثين ضمن استخدامات محددة، كجمع الوثائق العلمية مثلا، أو لتخزينها بعد جمعها في ملفات أو بطاقات وفق ترتيب خطة البحث المتبعة من قبل

الباحث. كما يستعملها في تصنيف الوثائق العلمية حسب ومصدرها أو أهميتها حتى يتسنى له تحديد أيها سيكون متعدد الاستعمال وأيها سيكون ثانويا، خاصة عندما يكون في مكتبة الكترونية تحتوي على كم معتبر من الوثائق تتطلب وقتا لفرزها وتحديد مدى ارتباطها مع موضوع الدراسة الخاص بالباحث. والملاحظ انها على الرغم من أنها لا تحتاج إلى نسبة عالية من التركيز إلا أنها الأكثر استخداما والأكثر أهمية بالنسبة للباحث.

- **قراءة عادية:** وهي تلك القراءة التي تحتاج إلى تمعن من الباحث، وهي أيضا تعتبر مهمة لأنها تساعد الباحث على بناء أساس ومخطط لبحثه وبدون هذا الأخير لن يكون هناك بحث علمي بالأساس، وإعدادها يتطلب الاطلاع المكثف ليس على عناوين الوثائق بل على محتواها وبالتحديد فهارسها وخططها المعتمدة ليكتسب ثرة لغوية في التخصص وليتعرف على أدبيات البحث، خاصة الشق المتعلق بمنهجية التقسيم والتبويب ، فيكون بذلك قد تعرف على منهجيات غيره، فيختار لنفسه طريقة تكون مختلفة ومتفردة عن ما تحتويه الوثائق العلمية من معارف، كما أنه من خلال القراءة العادية يتمكن الباحث من معرفة أي المناهج العلمية أنسب لإعداد الخطة الخاصة بعمله البحثي والتي تتلاءم مع طبيعة الموضوع الذي اختاره.
- **قراءة معمقة:** وتعرف أيضا بالقراءة التحليلية تتطلب نسبة عالية من التركيز لذا فهي لا تتم إلا إذا وفر لها الباحث الجو والمكان والوقت المناسب، فالتركيز يلزمه الهدوء والسكون، وسلامة العقل والبدن، حتى يتمكن من تحديد مواطن الخلل والنقص والغموض والزلل ، وحتى يتمكن من الخروج بالنتائج المناسبة للموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، المحافظة على سلاسة الأفكار تسلسلها، و وضوح الأسلوب ومتانته، لذا فإن استخدام القراءة المعمقة عادة ما يكون في مرحلة التحرير، وهي أطول مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي.

الفرع الرابع: دور القراءة في إعداد البحوث العلمية:

تعد القراءة العامل الأساسي الذي يساعد الباحث في جميع مراحل إعداد البحث العلمي التي تبدأ من اختيار الموضوع وصول إلى مرحلة التحرير والإخراج النهائي للبحث العلمي، فمن خلال يتمكن من اختيار الموضوع المناسب للبحث بعد عملية اطلاع واسعة على الوثائق العلمية المختلفة، ليختاره اعتمادا على معايير اختيار المواضيع العلمية، لينتقل بعد ذلك إلى عملية جمع الوثائق العلمية، ومن دون القراءة والاطلاع عليها لن يتمكن جمع الماد العلمية المناسبة والتي لها علاقة بموضوعه، وحتى في مرحلة إعداد خطة أو بناء للموضوع ، لابد عليها من الاطلاع على خطط البحوث السابقة حتى يتجنب تكرار نفس العناصر التي سبق التطرق إليها، فيتوجه نحو تفاصيل أخرى لم يسبق وأن تم التعرض لها، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الوثائق العلمية المتوفرة لديه.

وجدير بالذكر بخصوص هذه المسألة أن غالبية البحوث العلمية خاصة المتخصصة تتناول في مجموعها مسائل جد متخصصة تتميز بالأصالة والجودة لكونها تعالج مشاكل علمية لم يسبق البحث فيها، ولا يمكن معرفة ذلك إلا عن طريق القراءة المعمقة التحليلية.

كما تلعب القراءة دورا مهما في مرحلة تحرير البحث العلمي، ومن دونها لا يمكن للباحث تكوين أفكار علمية ينطلق منها في عملية التحرير أو الوصول إلى الدلائل والحجج التي يستند إليها لإثبات أو نفي فرضياته التي سبق له وأن وضعها في بداية بحثه.

المطلب الرابع: جمع وتخزين المعلومات

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بتخزين المعلومات التي لها علاقة بموضوع بحثه إلا أن طرق التخزين اختلفت منها ما هو تقليدي كأسلوب الملفات والبطاقات ومنها ما هو حديث عن طريق جهاز الحاسوب، وأسهلها وأيسرها على الباحث هي الطريقة الأخيرة.

الفرع الأول: تعريف جمع وتخزين المعلومات

بعد تجميع المعطيات والمعلومات العلمية التي لها علاقة بالدراسة، يقوم الباحث بتخزينها، ويعرف التخزين على انه مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي يلجأ إليه الباحث لوضعها في مكانها المناسب ضمن ملفات أو بطاقات يكون قد أعدها مسبقا، اختصارا للوقت والجهد والمال، فهذه المرحلة تحتاج إلى التركيز والدقة لأنه من شأنها أن تدفع الباحث للتقدم نحو خطوة أخرى موالية أو تعيده للخلف.

الفرع الثاني: أصناف التخزين

يختلف التخزين باختلاف المعايير المستخدمة في التصنيف، فمن حيث الأدوات المستعملة للتخزين، هناك أسلوب الملفات وأسلوب البطاقات حيث يتم اعداد ملفات خاصة تأخذ تسمية العناوين الفرعية أو الرئيسية على حسب التقسيم الذي اتبعه الباحث فتخزن فيها البيانات والمعطيات المتعلقة به على أن تحفظ البيانات الكاملة لها في نفس الملف، أما البطاقات فتعتمد على إعداد بطاقات خاصة تدون فيها المعلومات التي يحتاجها الباحث ومصدرها، ويعاب عليها أنها تأخذ الكثير من الوقت والجهد، ولم تعد تستخدم كثيرا من قبل الباحثين مع ظهور الحواسيب، والوثائق الالكترونية، ولعبت دورا بارزا في تخزين البيانات والمعطيات الرسمية، لتوفرها على الكثير من الخصائص الرقمية التي تساعد على التحرير، أهمها القدرة على تقسيم الملفات بصيغة بي دي أف وبالتالي يمكن فصل الجزء الذي يحتاجه الباحث ووضعه في ملف خاص يحمل تسمية العنوان الذي يعمد إلى تحرير مضمونه.

ومن حيث طبيعة المادة المخزنة، فهناك تخزين يضم النصوص القانونية، وآخر يضم المؤلفات وآخر يضم المقالات العلمية والمداخلات وآخر يضم الواقع الرسمية وآخر خاص بالمجلات القضائية، ويعاب على هذه الطريقة في التخزين أن الباحث يجد صعوبة في البحث عن الجزء الذي يحتاجه في الوثيقة، لأنه سيضطر للبحث عنها في كل مرة يحتاجها، خاصة تتعدد الوثائق في نوع.

الفرع الثالث: أهميته

تعرف مرحلة التخزين بمرحلة فرز المعلومات وغربلتها وهي مرحلة دقيقه إذ من شأنها أن تسرع وتيرة العمل للباحث كما من شأنها أن تؤخره إذا لم تتم على النحو المطلوب، لذا فإن أهميتها تكمن في اختصار الوقت والجهد والمال عند الانتقال للمرحلة الموالية للتخزين وهي مرحلة التقسيم والتبويب.

المطلب الخامس: التقسيم والتبويب

وهي عملية جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية والكلية والفرعية والجزئية والخاصة، على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة، ويجب أن تخضع عملية التقسيم إلى أساس سليم وفكرة منظمة ورابطة خاصة، كالترتيب الزمني أو الأهمية .

وتقسيم الموضوع في شكل خطة يعد التصور المستقبلي لطريقة جمع المادة العلمية للبحث ولطريقة معالجتها أو تحليلها وطريقة عرض نتائج البحث بعد التنفيذ، وتشبه بذلك المخططات التي يعدها المهندس المعماري عندما يضع مخططه ويصع مواصفات مواد البناء وطريقة التنفيذ[100].

الفرع الأول: أهمية التقسيم والتبويب

تكمن أهمية التقسيم في تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع، تحديدا جامعا مانعا وواضحا، وإعطائها عنوانا رئيسا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت و تقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة. بحيث يشكل التقسيم هيكلة وبناء البحث، ثم القيام بإعطاء العنوانين الفرعية والجزئية، وتمكن أهميته في كونه القالب الذي سيفرغ فيه البحث العلمي، والخريطة والطريق الذي سيرشد الباحث في الكتابة خطوة بخطوة، فإذا ما كان تقسيمه سليما فإنه سيعمد إلى الكتابة بدون أن يضطر للرجوع في كل مرة إلى التغيير والقراءة .

[100] – سعيد اسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، ،بيروت، لبنان، 1994، ص 129.

الفرع الثاني: طرق التقسيم

يقوم الباحث بتقسيم البحث عادة حسب نوع البحث الذي يقوم بإعداده فإذا ما كان بحثه أطروحة دكتوراه عليه أيبدأ بالباب ثام الفصل ثم المبحث يليه المطلب فالفرع فأولا وثانيا ليليها الترقيم والحروف، أما إذا كان البحث عبارة عن مذكرة ليسانس أو ماستر فيكفي أن يبدأ بالفصل أما إذا كان مقالا أو ورقة بحثية فيكفي أن يبدأ الباحث بالمبحث ثم المطلب، وذلك وفقا للنموذج أدناه:

الباب الأول: مجلس الدولة

الفصل الأول: اختصاصات مجلس الدولة

المبحث الأول: الاختصاص القضائي

المطلب الأول: قاضي أول درجة

الفرع الأول: إجراءات الخصومة أمام مجلس الدولة

أولا: إيداع العريضة

1- بيانات العريضة

أ- بيانات الخصوم

ب- الجهة القضائية المختصة

ت- توقيع محامي معتمد لدى مجلس الدولة

الفرع الثالث: شروط التقسيم

على الباحث عن لجوئه إلى التقسيم والتبويب أن يراعي مجموعة من الشروط أهمها عدم التكرار والتداخل والخلط بين العناوين الرئيسية أو الفرعية، وأن يعمل على إحداث توازن عمودي وأفقي بأن يكون عدد المباحث مساويا لعدد الفصول ومساويا لعدد المطالب والفروع، وأن يخدم موضوع البحث، أي أن لا يكون حشو في العناوين الفرعية لمجرد إكثارها بدون جدوى، إذ على الباحث أن يضع ما قل ودل من العناوين والجزئيات التي يريد دراستها

وتخدم إشكالية بحثه، دون أن ننسى ضرورة أن تتميز الخطة التي أعدها بالمرونة والقابلية للتغيير، لأنه لا يعقل أن يبقى التقسيم على حاله أثناء الكتابة والتحرير.

الفرع الرابع: فائدة التقسيم بالنسبة للباحث

إن وصول الباحث لمرحلة تقسيم وتبويب الموضوع لجعله في شكل خطة لبحثه يعني وشوك الانتهاء من إعداد أهم مرحلة من مراحل إعداد البحوث العلمية والذي على أساسه سيبدأ بالتنفيذ الفعلي أي الكتابة، لذا فإن هذه المرحلة لها فوائد جمة نذكر منها:

- ✓ تساعد الباحث على تصور العقبات التي قد تعترضه أثناء التنفيذ، فيصرف النظر عن الموضوع إذا كانت مشكلة البحث فوق إمكانياته الزمنية والاقتصادية، أو أنه يستعد لتلك العقبات قبل البدء بالتنفيذ، فيجنب نفسه الوقوع في عقبات يصعب تجاوزها[101].
- ✓ تعمل على توفير الوقت والجهد والمال، لأن الباحث قد مهد الطريق نحو تنفيذ البحث من خلال عملية تحريره.
- ✓ تساعد الباحث على تحديد الهدف من دراسته بيسر وسهولة.

مثال توضيحي :

فإذا أراد الباحث أن إعداد خطة لموضوعه أو دراسته يحدد المنهج وبعدها يعمد إلى التقسيم، ومثالها أن يعتمد الباحث على منهج تحليل المحتوى (المادة 2 السالفة الذكر) لتكون الخطة على النحو الآتي:

دور الوالي في الحفاظ على النظام العام	
المطلب الأول: سلطات الوالي في الظروف العادية	الفرع الأول: سلطة إصدار قرارات إدارية فردية (تسخير الأمن والحماية المدنية) و لوائح الضبط (مخططات

[101] – سعيد اسماعيل صيني، المرجع السابق، ص131.

	النجدة)
	الفرع الثاني: سلطة ممارسة الرقابة الإدارية (سلطة التعقيب الحلول في مجال الشرطة الإدارية العامة والمتخصصة)
المطلب الثاني: تحقيق الوالي أغراض الضبط الإداري	الفرع الأول: الأمن العام
	الفرع الثاني: الصحة العامة والسكينة العامة

أما إذا أراد اللجوء إلى المنهج التاريخي تكون الخطة كما يلي :

تطور دور الوالي في الحفاظ على النظام العام في قوانين الولاية المتعاقبة	
المطلب الأول: محدودية دور الوالي في الحفاظ على النظام العام في ظل القانون رقم 90-09	الفرع الأول: السلطة التقديرية الوالي في الحفاظ على النظام العام
	الفرع الثاني: السلطة المقيدة للوالي لدى الحفاظ على النظام العام
المطلب الثاني: توسيع سلطات الوالي في مجال الحفاظ العام في ظل القانون 07-12	الفرع الأول: في الظروف العادية
	الفرع الثاني: في الظروف الاستثنائية

وبعد أن يتمكن الباحث من إعداد الخطة ينطلق بعدها إلى مرحلة تخزين المادة العلمية حسب دورها في المقال ما إن كان أوليا أو ثانويا أو كان عاما أو متخصصا، ليضع بيانات كل وثيقة ضمن البطاقات أو الملفات الشائع استخدامها الكترونيا من قبل الباحثين، فيتم إسناد كل مصدر أو مرجع علمي إلى بياناته الحقيقية والفعلية، تمهيدا لاستخدامها في مرحلة الكتابة.

المطلب الخامس: كتابة البحث العلمي

وهي آخر مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي بعد أن يفرغ الباحث من اختيار موضوعه وتحديد إشكاليته وصياغة عنوانه وفروضه وجمع الوثائق العلمية التي لها علاقة بالبحث، وقراءتها وتخزين المعلومات في ملفات أو بطاقات أو في جهاز الحاسوب، ثم تقسيم وتبويب الموضوع وجعله في شكل خطة متوازنة ومرنة، يبدأ بالكتابة فيجمع بين اللغة وأساليبها

وقواعدها وبين اللغة القانونية وتشعبها، فيحسن صناعة بحثه بالربط بين المواد المقتبسة الملائمة لموضوعها وترتيبها وتصنيفها ومناقشتها وإبداء رأيه فيها[102].

وأحسن طريقة للبدء في كتابة البحث العلمي هو الدخول مباشرة في الموضوع دون إطالة دون التظاهر بكثرة العناصر المدروسة في البحث التي لا علاقة لها بالمادة المبحوث فيها، لأن العبرة هنا بالكيف لا بالكم، فالكتابة عبارة عن حرفة أو فن تحويل ما هو خام إلى مواد صالحة للاستهلاك أو الاستعمال تماما مثل ما تفعله المصانع ، فالباحث يضع كل استنتاجاته وآرائه وكل ما نظمة وجمع تشتته بعد أن كان متفرقا ومتشعبا يصعب جمعه.

وجدير بالذكر أنه على الباحث أثناء الكتابة أن يراعي قواعد الاقتباس والتهميش والقواعد النحوية والصرفية وغيرها، ولن نطيل في هذا المطلب، لأنه سيتم تناوله بالتفصيل في المبحث الرابع المعنون بقواعد تحرير البحث العلمي.

[102] –عبد النور ناجي، المرجع السابق ، ص 48.

المبحث الرابع

قواعد تحرير البحث العلمي

المطلب الأول: تقنية تحرير البحث العلمي

وتتضمن أسلوب الكتابة والتحرير في البحث العلمي ويجب أن يراعى فيها طبيعة المصطلحات العلمية المستخدمة ، ذلك لأن للعلوم القانونية فروع متعددة ولكل فرع منها مصطلحاته الخاصة به وكذا يجب أن يراعى فيها تسلسل الأفكار وغيرها، ناهيك عن الاقتباس مع الأخذ بعين الاعتبار احترام قواعد التهميش أو التوثيق.

الفرع الأول: الأسلوب

ويراعي فيها أن تكون سليمة خالية من الأخطاء اللغوية فلا يجوز أن تبدأ الجملة برقم أو عدد فإن كان من الضروري أن تبدأ به فيجب كتابته بالحروف فإذا كان العدد يتكون من أكثر من كلمتين فيكتب بالأرقام أما الكلمتين أو كلمة واحدة فيكتب بالحروف، أما إذا تعلق الأمر بالنسب المئوية، مقدار المال، رقم الشارع ، رقم الهاتف ، تواريخ، فتكتب بالأرقام، أو الكسور العشرية، أو ساعات النهار فتكتب بالحروف وإذا وجدت مجموعة من الأرقام المتتالية وكانت متباينة من حيث عدد الكلمات فإنها تكتب بالأرقام مثال حصل عمر على مجموع النقاط 51-120-16-24، وكذلك الإعداد الواردة في الجداول الإحصائية تكتب أيضا بالأرقام، ولدى كتابة الأفكار يجب أن يراعى :

*استعمال اللغة الفنية المتخصصة أي أن تكون المصطلحات التي يستعملها الباحث تتفق مع طبيعة الموضوع ومع تخصص لباحث.

*الابتعاد عن اللغة الشعرية أي اللغة البلاغية الرنانة والابتعاد عن الأمثال الشائعة لغويا والجمل المقتبسة من مشاهير البلغاء.

*يجب الابتعاد عن كل ألفاظ السحرية والتهكم لأن الروح العلمية يجب أن تسودها الموضوعية.

*الإيجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم ويجب الابتعاد عن الاطناب والحشو الأمر الذي قد يؤدي إلى إطالة البحث دون جدوى.

*التسلسل المنطقي في الانتقال من جملة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى كي لا يكون البحث مجرد أفكار مبعثرة فالتسلسل في العرض يعكس مدى قدرة الباحث في التحكم في الموضوع وقدرته على الصياغة العلمية الجيدة.

*حين عرض الباحث لاختلافات فقهية أو تشريعية أو قضائية وانتقاءه بعض الاتجاهات منها يجب أن يدعم رأيه بحجج منطقية.

الفرع الثاني: الاقتباس وأحكامه (الاقتباس الحرفي و بالمعنى)

الباحث ليس مضطرا لكتابة كل ما يجده في البطاقات إذ لابد أن يجتهد للتقليل من الاقتباسات الحرفية و إبراز وجهات نظره، و تحليله الخاص للأفكار و المفاهيم و عليه يجب عدم الإكثار من الاقتباس، فهناك حالات يستحب فيها الاقتباس و أخرى لا و ذلك كاستشهاد الباحث برأي مؤلف ما، و هنا لا يجوز للباحث تحريف الكلام أو تغييره و يشترط في الاقتباس أن يطبع الباحث كلام المؤلف بين إشارتين [ ] و بين مطتين (-.....-) ولا يجب أن يتعدى النص المقتبس **ستة أسطر** في الصفحة الواحدة.

و يختلف الاقتباس حسب ما إذا كان مباشر أو غير مباشر أو إن كان بالمعنى أو حرفيا، ومهما كان يجب توثيق الفكرة وردها إلى أصحابها الأصليين، وفي هذا الخصوص عرف فقهاء المنهجية الاقتباس على أنه الاستشهاد بما ورد عن غيره لتدعيم حجج الباحث وتأييدها، أو توضيح وجهة نظر مخالفة لرأيه بخصوص نفس المسألة[103]، وحسي درجة

[103] – صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 76 .

– عمار بوحوش، عمار ذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص155.

علي مراح، منهجية التفكير القانوني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،

الأهمية أو الهدف المراد منه يتحدد موقع الاقتباس ومكانه فقد نجده في المتن كما قد نجده في الهامش. وفي الجدول الموالي سنتعرف على أهداف الاقتباس وأشكاله في الجدول الآتي:

<table>
<tr><td colspan="4">أنواع الاقتباس</td></tr>
<tr><td>من حيث مكان وجوده</td><td>من حيث موضوعه</td><td>من حيث طبيعته</td><td>من حيث وظيفته</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الاقتباس الذي يكون في المتن وهو الاقتباس الذي نجده في المتن أي ضمن المباحث والمطالب والفروع إن وجدت،</td><td>الاقتباس الطويل: الشائع في المنهجية أن لا يكون الاقتباس طويلا وإلا تحول سرقة علمية وهذا النوع نجده فقط في حالة الاقتباس الحرفي وعادة ما نجده يتجاوز أربعة أسطر.</td><td rowspan="2">الاقتباس بالمعنى: ويكون عندما يقوم الباحث بأخذ الفكرة فقط دون المفردات، ويستخدمه أسلوبه في الصياغة القانونية، فتكون بذلك الفكرة واحدة لكن تم التطرق اليها بصيغ مختلفة ورؤى مختلفة من زوايا مختلفة، وكثيرة ما تكون الغاية منها هو إثبات وجهة نظر الباحث.</td><td>الاقتباس المثبت ويقصد من خلاله البرهنة على أن وجه نظر الباحث صحيحة أو أنها فكرة يمكن معالجتها من زاوية أخرى.</td></tr>
<tr><td>الاقتباس القصير: ويكون عادة في حدود 60 كلمة[104] ، حسب ما هو شائع لدى فقهاء المنهجية، يستخدم عادة في الاقتباس الحرفي.</td><td>الاقتباس النافي: وهو الاقتباس الذي أراد الباحث من خلاله أن ينفي فرضية ما أو حجة قانونية ما.</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الاقتباس الذي يكون في الهامش وعادة ما نده في أسفل الصفحة تحت خط التوثيق ليكون بذلك مكان الاقتباس مع التوثيق جنبا إلى جنب وفي أحيان</td><td rowspan="2">الاقتباس المتقطع: وهو أيضا اقتباس حرفي لكنه لا يمس فقرة محددة بذاتها بل جملا متفرقة تؤخذ من مقاطع متفرقة[105].</td><td rowspan="2">الاقتباس الحرفي: ونجدها عندما يقوم الباحث بأخذ النص المقتبس حرفيا وعادة ما يكون طويلا و ينصب على نص قانوني أو حكم قضائية أو آية قرآنية أو حديث أو مفهوم قانوني لفقيه من فقهاء القانون.</td><td>الاقتباس التفسيري وهو ذلك الاقتباس الذي يفسر ويوضح مواطن النقص والخلل في فكرة ما .</td></tr>
<tr><td>الاقتباس الإعلامي وهو ذلك الاقتباس الذي تكون وظيفته مجرد الإخبار أو الإعلام.</td></tr>
</table>

ص126.

[104] – صلاح الدين شروخ، المرجع السابق ، ص 76.

[105] – المرجع أعلاه ، ص 77.

أخرى نجدها في آخر المقال وهذا إذا ما فرض على صاحب المقال التوثيق في آخره.			

مثال1: وبالرجوع لنفس المادة السالفة الذكر في المثال السابق وهي **المادة 2 من المرسوم رقم 83-373 مؤرخ في 28 مايو 1983 يحدد سلطات الوالي في ميدان الأمن والمحافظة على النظام العام. جريدة رسمية رقم 22 مؤرخة في 28 مايو 1983.**

الاقتباس الحرفي هنا يكون بذكر نص المادة حرفيا دون تغيير على النحو المبين أدناه:

" تطبيقا لأحكام المادة الأولى سالفة الذكر ، يجب على الوالي أن يتخذ جميع الإجراءات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي من شأنها أن توفر ما يأتي حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها:

1) ضمان ما يأتي: – حماية الأشخاص والأملاك ومرورهم – سير المصالح العمومية سيرا عاديا ومنتظما.
- المحافظة على اطار حياة المواطن. – حسن سير الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2) اتقاء أي شكل من أشكال الاضطراب في النظام العام أو عرقلة الممارسة العادية للسلطة وبصفة عامة اتقاء جميع المخالفات.
3) المحافظة على الممتلكات العمومية.
4) احترام قواعد الطهارة والنظافة والأمن – السير المستمر في طرق المواصلات ووسائلها .–حراسة المباني العمومية والتجهيزات الإستراتيجية وحمايتها باستثناء ما تعلق منها بوزارة الدفاع الوطني".

أما الاقتباس بالمعنى فيكون على النحو الآتي:

"يتمتع الوالي في حدود اختصاصه الإقليمي وفي سبيل الحفاظ على النظام العام بأغراضه الثلاثة الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة وفي جميع المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، العديد من السلطات والصلاحيات لعل أهمها سلطة إصدار القرارات الفردية والتنظيمية" .

وتوثيق هذا الاقتباس يكون بذكر مصدرها وهو نص المادة الثانية السالفة الذكر.

الفرع الثالث: التهميش وأحكامه

يجب على الباحث الالتزام بالقواعد المنهجية في توثيق المصادر في الهامش و التوثيق إسناد أحكام و المفاهيم إلى مصادرها الأصلية، وفقا لقواعد التوثيق التالية:

1-الهامش **الذي يشار فيه إلى كتاب فإذا ذكر الكتاب لأول مرة فيجب أن تتكرر** كافة المعلومات المتعلقة و ذلك حسب الترتيب التالي:

*اسم المؤلف **ثم لقبه، عنوان الكتاب، اسم المترجم إن وجد، رقم الجزء إن وجد،** رقم الطبعة ، اسم الناشر، اسم المدينة و اسم البلد ، تاريخ النشر و رقم الصفحة، و إن تعدد الصفحات تكتب، و آخر صفحة مثل ص 15-35، أو ص 15 و ما بعدها، و يفضل بين هذه البيانات بفاصلة.

مثال: جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، مصر، دون تاريخ، ص65.

حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ، العراق، 1986، ص 198.

*أما إذا **تكرر ذكر الكتاب مرتين متتاليتين هنا بذكر الكتاب مرتين** بدون أن يتوسطها مصدر آخر فلا تذكر كل لمعلومات بل تذكر عبارة "المصدر نفسه" أو المرجع نفسه ثم الصفحة، فإذا كان الكتاب بلغة أجنبية نذكر عبارة Ibid p و نعني المصدر نفسه، فإذا ذكر الكتاب مرتين غير متتاليتين في نفس الصفحة أو في صفحات متفرقة فلا تعيد ذكر كل البيانات بل اسم المؤلف ثم عبارة "المرجع السابق" ثم رقم الصفحة، فإذا كان الكتاب أجنبي فبدون عبارة .Op Cit و التي تعني المرجع السابق.

2-الهامش: الذي يشار فيه إلى مقال مأخوذ من مجلة أو جريدة، فإذا ذكر المقال لأول مرة نذكر البيانات التالية: اسم المؤلف و لقبه، عنوان المقال ، اسم المجلة ، اسم الهيئة التي تصدره، مدينة و بلد النشر، رقم العدد ، سنة النشر ، رقم الصفحة، فإذا ذكر المقال مرتين في نفس الصفحة نذكر عبارة المقال نفسه ثم الصفحة.

فإذا ذكر أكثر من مرة بطريقة غير متتالية نذكر اسم المؤلف و عبارة المقال السابق ثم الصفحة، فإذا كان للمؤلف أكثر من مقال في البحث فنذكر اسم المؤلف ثم عنوان المقال ثم عبارة المقال السابق ثم رقم الصفحة.

مثال: د.سهيلة بوخميس، عصرنة الإدارة العمرانية (البطاقية الوطنية لقرارات التعمير نموذجا)، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد 07، جانفي 2018، ص 310.

فإذا ذكر أكثر من مرة بطريقة غير متتالية نذكر: د.سهيلة بوخميس، المقال السابق، ص312.

فإذا كان للمؤلف أكثر من مقال في البحث فنذكر: د.سهيلة بوخميس، عصرنة الإدارة العمرانية (البطاقية الوطنية لقرارات التعمير نموذجا)، المقال السابق، ص312.

3-الهامش: الذي يشار فيه إلى فقرة متقولة عن كتاب آخر فنذكر بيانات المصدر الأصلي ثم عبارة نقلا عن.....أو عبارة أشار إليه.....ثم ذكر بيانات المصدر الثاني ثم رقم الصفحة.

مثال: حمد عمر حمد، السلطة التقديرية للإدارة ومدى رقابة القضاء عليها، مطبعة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2003، ص 215 ، **نقلا عن** : عزاوي عبد الرحمن، الرخص الإدارية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، 2007، ص 334.

4- في حالة الاقتباس من رسائل ماجستير أو دكتوراه فيذكر:

اسم الباحث، عنوان البحث، نوع البحث ، اسم المعهد أو الكلية ثم اسم الجامعة التي نوقشت فيها الرسالة، تاريخ المناقشة، ثم رقم الصفحة.

مثال:

1. د. سهيلة بوخميس، النظام القانوني لمحافظ الدولة (دراسة مقارنة فرنسا، مصر والجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، 2014، ص 45.
2. سهيلة بوخميس، منازعات الاستيلاء في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2006، ص62.

5-في حالة الاقتباس من نصوص قانونية أو تنظيمية تتيح القواعد التالية:

رقم المادة، نوع القانون، تاريخ صدوره، بيانات المصدرة إن كانت جريدة رسمية نذكر عبارة جريدة رسمية و العدد و تاريخ صدور الجريدة الرسمية.

مثال:

1. **القانون رقم 16-01** المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.
2. **الأمر رقم 06-02** مكرر المؤرخ في 28 فبراير 2006 والمحدد لشروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، جريدة رسمية رقم 12 مؤرخة في الفاتح مارس 2006.
3. **المرسوم التنفيذي رقم 12-230** المؤرخ في 24 ماي 2012 المتضمن تنظيم النقل بواسطة سيارات الأجرة، جريدة رسمية رقم 33 المؤرخة في 27 ماي 2012، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-82 المؤرخ في الفاتح من مارس سنة 2016 ، جريدة رسمية رقم 13 المؤرخة في 02 مارس 2016.

4. **القرار الوزاري المؤرخ في 14 أوت 2016** المتضمن دفتر الشروط المتعلق بشروط وكيفيات استغلال خدمة سيارة الأجرة ، جريدة رسمية رقم 58 المؤرخة في 05 أكتوبر 2016.

6-في حالة الاقتباس القرارات و الأحكام القضائية، نذكر عبارة حكم أو قرار، اسم الهيئة القضائية، تاريخ صدوره الحكم و القرار، رقم الملف، أو القضية، بيانات المصدر الذي نشر فيه الحكم/ الصفحة.

مثال: قرار المحكمة العليا، بتاريخ 22 /2009/04، ملف رقم 425217، مجلة قضائية، العدد 25 لسنة 2010، ص 276.

7- في حالة الاقتباس من مطبوعة نذكر اسم الكاتب، عنوان المطبوعة، الجهة التي صدرت فيها، السنة الجامعية، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.

مثال: د.سهيلة بوخميس، الإجراءات القضائية الإدارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2017، ص25.

الفرع الرابع: مسودة البحث

إن أي عمل يقوم به الباحث يبدأ في شكل مسودة تخضع للتنقيحات والتعديلات على حسب الوثائق العلمية التي لدى الباحث، تخضع هذه المسودة للتعديل نظرا لما يكتنفها من ضعف في الصياغة والأسلوب وضعف في الترابط ما بين الأفكار، لذا فإن الباحث مجبر على الاطلاع عليها مرارا وتكرارا لتصويبها عن طريق القراءة المتأنية وتشمل عملية التصويب هذه:

- ✓ التأكد من صحة الأسلوب ودقته وصحة المعلومات ودقتها، بالرجوع إلى مصدرها الأصلي.
- ✓ التأكد من الالتزام بالقواعد المنهجية في التوثيق والإسناد ومراعات الاختلاف ما بين الوثائق العلمية في توثيقها.
- ✓ التثبت من أن كل معلومة تم إسنادها لمصدرها الأصلي، وأنها تتناسب مع العناوين التي تندرج ضمنها.

الفرع الخامس: علامات الوقف والترقيم

مهما اختلفت اللغة التي يتم تحرير البحوث العلمية بموجبها، فإنها تتطلب في تحريرها الاستعانة إلى علامات الترقيم والوقف، واللغة العربية غنية بهذه العلامات، فهي إشارات تساعد القارئ أثناء القراءة، فيفهم متى تبدأ الفكرة ومتى تنتهي ومتى تكون مقتبسة حرفيا ومتى تكون مقتبسة بالمعنى ومعاني المفردات، ومتى تطرح في شكل إشكال، وخلو البحث العلمي منها يجعل منه عملا ناقصا من الناحية الشكلية والمنهجية، والجدول المبين أدناه يوضع البعض من أصناف هذه العلامات الأكثر استخداما ووظيفتها:

الفاصلة(،)	ونجدها بين الجمل القصيرة داخل الفقرة الواحدة، وتعني غالبا أن الكلام مازال مستمرا.
الفاصلة المنقوطة (؛)	وهي تلك الإشارة التي يمكن الاستغناء عنها واستبدالها بحروف العطف، وتكون ما بين فكرتين أحدها سبب لحدوث الثانية.
النقطة (.)	نجدها في نهاية الأفكار أو الجمل والفقرات
النقطتان (:)	في مجال العلوم القانونية كثير الاستخدام لأنها تدل على أن هناك قائمة لجملة من المعطيات التي يتم عرضها من قبل الباحث. أو عند اقتباس حرفي لنص أو حكم أو تعريف فقهي وهنا لا تكون بمفردها بل نجد علامات التنصيص (« ») برفقتها.
علامة الحذف (...)	ونجدها عندما يكون النص المقتبس مباشرة طويلا ، عندها

	يوظف الباحث ما يحتاجه فقط من النص ويستتبع بنقاط الحذف للدلالة على أن للفكرة بقية.
علامة الاستفهام(؟)	وتظهر عند طرح الإشكاليات والتساؤلات ، مكانها دائما مع أدوات الاستفهام في الجمل الاستفهامية
الشرطتان (– –)	كثيرا ما نجدها تضم جملا تفسيرية لما سبقها من فكرة تساعد القارئ على فهم ما قبلها.
القوسان ()	عملها تقريبا هو نفس عمل الشرطتان تضم جملا تفسيرية تنبيهية للقارئ.

المطلب الثاني: الإخراج النهائي للبحث العلمي

بعد الانهاء من كتابة البحث العلمي يعمد الباحث إلى إخراجه في صيغته النهائية حتى يتمكن من نشره إن كان مقالا أو ايداعه لدى الجهة المختصة إن كان مذكرة أو أطروحة أو عرضه إن كان مداخلة في تظاهرة علمية، وبغض النظر عن نوعه لابد على الباحث من اتباع مجموعة من الخطوات حتى يظهر في شكله النهائي وبين هذه الخطوات لدينا :

الفرع الأول: الصفحات التمهيدية

الفرع الثاني: المقدمة

الفرع الثالث: محتوى البحث

الفرع الرابع: الخاتمة

الفرع الخامس: المراجع وفهرس المحتويات

الفرع السادس: اللمسات الأخيرة

الفرع الأول: الصفحات التمهيدية

وتشمل صفحة العنوان وصفحة الآية القرآنية وصفحة الإهداء وصفحة الشكر والتقدير، وقد سميت بالصفحات التمهيدية لأنها تمهد لقراءة البحث العلمي، وهي ليست مرقمة كباقي أجزاء البحث.

أولا: صفحة العنوان

فبالنسبة لصفحة العنوان فإنه يجب أن تشتمل على مجموعة من البيانات الخاصة بالبحث كعنوان البحث والمشرف وأعضاء لجنة المناقشة والسنة الجامعية التي نوقش فيها البحث العلمي والكلية والجامعة مع شعارها، وبيانات خاصة بالباحث كاسمه وتخصصه، وذلك وفقا لما هو مبين أدناه:

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم القانونية والإدارية

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام
تخصص قانون عام معمق
بعنوان
دولة القانون ودور القاضي الإداري في تكريسها

من إعداد الطالب: تحت إشراف الدكتور:

أمام اللجنة:

الدكتور: الرتبة الجامعة

-1
-2
-3

السنة الجامعية:

ثانيا: صفحة الآية القرآنية

يستحب عند البدء في كتابة البحث العلمي البدء بالبسملة أو بآية قرآنية، والتي عادة ما تكون لها علاقة بموضوع البحث، فإذا كان الموضوع في مجال الإجراءات القضائية يستحب أن تكون الآية عن العدل، وإذا كانت عن البيئة، تكون الآيات التي تنهى عن الفساد في الأرض وهكذا دواليك، ولا يشترك أن تكون آية قرآنية بل قد تكون من الأحاديث النبوية أو من أقوال الصحابة المأثورة والمعروفة، وتبقى العبرة دائما أن تكون لها علاقة بموضوع البحث.

ثالثا: صفحة الإهداء

إن الإهداء قد يكون عاما أو شخصيا، فالإهداء العام يكون إلى كل رمز من رموز الدين أو الدولة الذين يفتخر بهم كالشهداء والعلماء والقادة، أما الإهداء الشخصي يكون إلى أحب الناس إلى قلب الباحث، وصفحة الإهداء هذه هي تلك الصفحة التي يعبر فيها عن مشاعره تجاه أقرب الناس إليه، فيقوم بإهدائهم بحثه وجهده لمشاركتهم هموم بحثه ولحرمانهم الكثير من الاهتمام في خضم الانشغال في رحلة الدراسة والبحث، وبطبيعة الحال أولى الناس بالإهداء الوالدين اللذين كان لهما التأثير الكبير في سلوك طريق البحث العلمي، ويراعى في ألفاظ البحث في الإهداء أن تكون بعيدة عن المبالغات أو الانفعالات ، وفيما يلي نموذج عن صفحة الإهداء:

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل باحث علم

وإلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

اسم الباحث

رابعا: صفحة الشكر والتقدير

وتحتوي هذه الصفحة على عبارات الشكر والامتنان الذي يكنه الباحث لكل من مد له يد المساعدة في إنجاز هذا البحث بدء بالمشرف و كل من قدم النصيحة ولو بسيطة، ثم يتوجه الباحث بالشكر إلى كل ما شاركه بالبحث كأفراد العينة موضوع الدراسة، ومن اللياقة أيضا توجيه الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، وكل من ساهم في إخراج البحث في شكله النهائي، وتكون عبارات الشكر صادة ودون مبالغة أو إطناب وذلك وفق ما هو مبين أدناه:

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أكمل لنا دينه، وانزل لنا نعمه، وهدانا إلى العلم والحكمة وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بدء أحمد الله وأشكره شكر من يطمع بالمزيد مصداقا لقوله تعالى: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ " ولأنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف..... عرفانا بفيض رعايته للباحثين انطلاقا من حرص لا يهدأ ورعاية لا تسأم وجهد لا يكل، تهيئة لمناخ علمي للدارسين ، يعينهم على مواصلة مسيرتهم العلمية، وقد كان لي شرف أن أكون أحد هؤلاء الباحثين.

كما أشكر الأستاذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه .....

الباحث

الفرع الثاني: المقدمة

بعد اتضاح معالم الموضوع، والانتهاء من كتابة البحث بجميع جزيئاته يتنقل الباحث إلى مقدمة بحثه، عندها سيكون من السهل عليه أن يحدد النقاط الأساسية التي ستتناولها المقدمة، وأن يحصر المعلومات التي يتم تناولها فيها، فالمقدمة عبارة عن وجاهة البحث الأولى وبطاقة تعريف له، لذا من الضروري أن تكون واضحة الأسلوب ومتماسكة المعاني لجذب القارئ لأول ما يبدأ به القارئ هو المقدمة.

ومن مكونات المقدمة مجموعة من العناصر على الباحث احترامها حتى تكون المقدمة في الوجه المطلوب ومن هذه العناصر لدينا:

- ✓ يستحب أن يبدأ الباحث بالبسملة، وبالصلاة على النبي الكريم سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام[106].
- ✓ عرض مشكلة البحث وهي الموضوع الذي سيتصدى له الباحث بعرضه وتحليله ومناقشته.
- ✓ عرض أسئلة البحث المرتبطة بمشكلته.
- ✓ عرض أهمية البحث وقيمته العلمية.
- ✓ شرح الأسباب التي أدت بالباحث إلى اختيار الموضوع.
- ✓ الإشارة إلى المنهج المستخدم لمعالجة موضوع بحثه.
- ✓ تحديد معاني المصطلحات التي عمد الباحث إلى استخدامها في بحثه.
- ✓ الإشارة إلى الأعمال والدراسات السابقة التي أسهمت في تطوير الموضوع، ويبين الإضافة التي أسبغها على الموضوع.
- ✓ الصعوبات والعراقيل التي واجهة الباحث أثناء القيام ببحثه، وفي أي مرحلة من مرحلة إعداده.
- ✓ تقسيم الموضوع إلى أجزائه الرئيسية.

الفرع الثالث: محتوى البحث

ويسمى أيضا الجذع وهو مجموع الفصول والمباحث والمطالب والفروع والأرقام والحروف التي تتضمن التحليل المنطقي لكل فكرة قام الباحث بتجميعها من المصادر والمراجع، وقام بترتيب تسلسلي ومنطقي، وضعت من قبله بأسلوب منهجي ودقة لغوية، بحيث أنها تظهر في شكل حلة تليق بجلال العلم وقيمة طلبه ومكانة طالبه.

---

106 – عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ فَهُوَ أَبْتَرُ – أَوْ قَالَ : أَقْطَعُ، رواه الإمام أحمد في " المسند " (329/14) طبعة مؤسسة الرسالة ، وآخرون كثيرون من أصحاب السنن والمسانيد. موقع:

http: //islamqa.info/ar/146079

وجدير بالذكر أنها على الباحث أن يتأكد أن كل باب أو فصل أو مبحث أو مطلب يتضمن فعلا المحتوى الذي يعبر الفكرة التي عمد الباحث إلى مناقشتها، وأن تكون العناوين مترابطة ومتوازنة ، وسهر أن تكون الهوامش محققة للهدف المبتغى منها، وهو إما شرح بعض المصطلحات، أو بعض الأفكار الغامضة، أو للإحالة إلى مرجع معين، أو لذكر بيانات مصدر ما.

الفرع الرابع: الخاتمة

وتحتوي على نتائج البحث وتوصياته، والنتائج وهي ثمرة البحث المتوصل إليها، لذا فإن أي خلل يطالها يجعل جهد الباحث كأنه لم يكون، فيقع من تبعه من الباحثين في أخطاء نتيجة بناء بحثهم على نتائج هذا البحث، عندها تصبح الأخطاء متكررة في مسيرة البحث العلمي، ويقصد بنتائج البحث تلك الحقائق والمعارف التي توصل إليها الباحث نتيجة بحث مضني ومجهد قام من خلاله بعرض الآراء والأدلة ومناقشتها[107].

أما التوصيات فهي تلك الاقتراحات المبنية على إحدى نتائج البحث أو بعضها وتقوم باستثمار عملي وتطبيقي للنتيجة، بحيث أنها تتعلق بمسألة ذات صلة بالبحث يراها الباحث مهمة وبحاجة إلى دراسة، لكنه لم يتطرق لها على الرغم من أهميتها.

الفرع الخامس: المراجع و فهرس المحتويات

أولا: المصادر والمراجع

وهي جميع الوثائق العلمية التي استخدمها واستأنس بها الباحث فعليا في بحثه ولها صلة مباشرة بموضوع البحث ، وعلى الباحث أن يختار إحدى المعايير المعتمدة في ترتيب المصادرة والمراجع، خاصة المؤلفات منها فهناك من يرتبها بناء على أهميتها في البحث إلى مراجع خاصة وأخرى عامة وأخرى متخصصة، وهناك من يرتبها حسب زمن ورودها، وهناك من يرتبها حسب الحروف الهجائية.

[107] – حسين مطاوع الترتوري، المرجع السابق، ص 105.

غير أنه أكثر الطرق شيوعا في ترتيب المصادر والمراجع هي تقسيمها إلى مجموعات حسب طبيعة المرجع، كأن يبدأ الباحث بالنصوص القانونية أولا، والمؤلفات ثانيا، والمقالات والبحوث ثالثا، والرسائل العلمية رابعا، والاجتهادات القضائية خامسا والمواقع الإلكترونية سادسا وهكذا دواليك، ومسألة الترتيب هذه تختلف حسب طبيعة الموضوع ما إن كان فقهيا أو إجرائيا[108].

وفيما يلي نورد مجموعة من قائمة المراجع مرتبة ترتيبا منهجا وفق ما هو متعاف عليه في قواعد المنهجية:

مثال عن قائمة المصادر والمراجع :

1): النصوص القانونية

أ-النصوص الدستورية

1. القانون 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2019.

ب-النصوص التشريعية

1. القانون رقم 91-23 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 والمتعلق بمشاركة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية. المعل والمتمم بموجب القانون رقم 11-03 المؤرخ في 23 فبراير 2011، جريدة رسمية رقم 12 المؤرخة في 23 فبراير 2011.
2. القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية رقم 84 مؤرخة في 29 ديسمبر 2004.
3. الأمر رقم 11-01 المؤرخ في 23 فبراير 2011 والمتضمن رفع حالة الطوارئ، جريدة رسمية رقم 12 المؤرخة في 23 فبراير 2011.

[108] – علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004، ص 156.

4. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 والمتضمن قانون البلدية، جريدة رسمية رقم 37 المؤرخة في 3 يوليو 2011.
5. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 والمتضمن قانون الولاية ، جريدة رسمية رقم 12 المؤرخة في 29 فبراير 2012.
6. القانون رقم 16-10 المؤرخ في 25 أوت 2016 والمتعلق بنظام الانتخابات، جريدة رسمية رقم 50 المؤرخة في 28 أوت 2016 .

ج-النصوص التنظيمية

1. المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 4 يوليو 1988 والذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن جريدة رسمية رقم 27 مؤرخة في 6 يوليو 1988.
2. المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في الثاني أوت 2018 والمتعلق بتفويض المرفق العام، جريدة رسمية رقم 48 مؤرخة في الخامس أوت 2018.

2) المؤلفات

1. توفيق شحاته ، مبادئ القانون الإداري ، دار النشر للجامعات المصرية " الجزء الأول "، طبعة سنة 1955.
2. سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري القاهرة ، دار الفكر العربي ، طبعة سنة 1984.
3. محمد أنس جعفر، الوسيط فى القانون العام " أسس و أصول القانون الإداري " ، دار النهضة العربية ، طبعة سنة 1984.

3) المقالات العلمية والمداخلات:

1. ابراهيم سليمان مهنا، "**التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة**"،**مجلة** دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 44، 2000.
2. براء الدويكات، ما المقصود بالتنمية المستدامة، مقال منشور بتاريخ 3 فبراير 2015 على الساعة 08: 09 سا، موقع: https: //mawdoo3.com/%d9%85%d8%a7_%d .

3. سهيلة بوخميس، رخصة استغلال المؤسسات المصنفة ودورها في حماية البيئة ،مداخلة القيت في الملتقى الوطني حول آليات حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر "واقع وآفاق"يومي 02 و03 أكتوبر 2018.

4) الرسائل الجامعية:

1. عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
2. عبد القادر عمروسي، الحماية الدستورية للحريات الشخصية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2015-2016.
3. عواطف سماعلي، دور الحكومات المغاربية في حماية وترقية حقوق الانسان، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015.
4. محمد محمد مصطفى الوكيل، حالة الطوارئ وسلطات الضبط الإداري (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، مصر، دون تاريخ.
5. ياسين بوبشيش، حق المواطنة في دساتير دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2015-2016.

ثانيا: الملاحق

إن مسألة استخدام الملاحق في البحث مسألة نسبية يعود أمر تقدير وجودها إلى الباحث نفسه، فإذا كانت عبارة عن وثائق يعدها الباحث بنفسه كاستمارات الاستبيان والإحصائيات الميدانية والمقابلات التي أعدها مع جهات حكومية وغيرها عندها يمكن للباحث الاستئناس بها في البحث ووضعها في الملاحق، وكذلك يمكن للباحث أيضا أن يضع في الملاحق الوثائق المنقولة والتي أعاد كتابتها كالاتفاقيات الدولية وعقود الصفقات العمومية والنصوص القانونية المنظمة للموضوع بشرط أن يذكر مصدرها.

ثانيا: فهرس المحتويات

وهي تلك الصفحة التي يصب فيها الباحث تفصيل الخطة، أي جميع العناوين الرئيسية والفرعية ويقابلها رقم الصفحة، وترقم جميع الصفحات المكونة للبحث إما بالحروف عندما يتعلق الأمر بالصفحات التمهيدية أو بالأرقام عندما يتعلق الأمر بالمتن أو بالجذع، مع

ضرورة تكبير حجم العناوين الرئيسية ليسهل على القارئ قراءة الفهرس، وذلك على النحو التالي:

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**01**
الفصل الأول	**12**
المبحث الأول	**13**
المطلب الأول	**14**
الفرع الأول	**14**
أولا:	**15**
ثانيا:	**15**

الفرع السادس: اللمسات الأخيرة

تبدأ اللمسات الأخيرة للبحث العلمي بعد الانتهاء من كتابة البحث مباشرة، فيقوم الباحث بإعادة قراءة البحث قراءة هادئة أكثر من مرة ليصحح كل خطأ أو خلل وجد فيه ويصبح في صورته النهائية شامل ومتناسق ومتسلسل في كل جزء من أجزاء البحث، ثم يعاود كتابة الصفحات التي كثر فيها التغيير بالحذف أو الإضافة، ويترك لنفسه مهلة يقلب فيها صفحات البحث ليرى إن كان هناك تكرار أو تقديم وتأخير، وذلك من خلال الاستعانة بخدمات جهاز الكمبيوتر الذي يحتوى على الكثير من الخدمات المكتبية والأنظمة المخصصة لكتابة البحوث العلمية، والكشف عن الأخطاء الإملائية والنحوية، ثم يعمد إلى ترقيمها ونسخها وتجليدها لتسليمها إلى الجهات المختصة في الآجال القانونية المحددة لها.

أولا: الكتابة على جهاز الكمبيوتر

عادة ما يلجأ الباحث إلى كتابة مسودة ورقية ويعمد إلى إرسالها إلى الجهات المختصة بكتابة البحوث العلمية، لكنه يفاجأ بكم هائل من الأخطاء الإملائية التي لا حصر لها،

وسيمضي وقتا مضاعفا أكبر من الذي قضاه في كتابة البحث، وذلك فقط لتصحيحه من الأخطاء الإملائية صفحة بصفحة، وسيشعر بالملل والإحباط، وبضيق في الصدر نتيجة إهدار الوقت الذي هو مطالب باحترامه، لذا على كل باحث أن يقوم بكتابة بحثه بنفسه وليعد لنفسه جدولا زمنيا في الكتابة كأن يحاول كتابة خمس صفحات في اليوم سيصل به الأمر إلى كتابة 100 صفحة في 20 يوم، ناهيك عن المزايا الأخرى التي يمكنه تحقيقها منها:

- ✓ أنه سيتنبه إلى الأخطاء الذي تناولها في المسودة وسيعمد إلى تصحيحها، أو استبدالها بأفكار أخرى سليمة.
- ✓ أنه أقدر الناس على فهم خطه وفهم كل إشارة قام بوضعها في المسودة.
- ✓ أنه يكتشف إن كان هناك خلل في خطته أو هناك تقديم أو تأخير لعنوان على حساب آخر.
- ✓ أنه سيختصر جهده فبدل أن يصحح الأخطاء المادية فقط، سيمعن أيضا في كل فكرة تناولها بالمناقشة والتحليل.
- ✓ أنه سيربح من الناحية المادية لأنه لن يكون مجبر على دفع ثمن الكتابة لمكاتب الإعلام الآلي.
- ✓ أنه ليس مجبر على أن يوضح لكاتب البحث القوانين الخاصة بكتابة البحوث العلمية من حيث الهوامش والمسافة بين الأسطر وكيفية وضع الأرقام في صلب الرسالة وفي الهوامش ونظام ترقيم الصفحات، وغيرها، فالكاتب سيلتزم بما هو موجود في المسودة دون زيادة أو نقصان حرفيا، أما الباحث سيضفي لمساته على بحثه.

ثانيا: مراجعة البحث

وهي المرحلة التي يتم فيها تنقيح البحث، يحاول فيها الباحث أن يضع بحثه في صورته النهائية قبل نسخه وتجليده، ويشترط في هذه المرحلة أن يكون –قبل أن يبدأ فيها–قد قضى فترة من الراحة بعد انتهائه من إعداد مسودة البحث، فهذه الفترة من شأنها أن تمنح الباحث نوعا من الهدوء والأثر الطيب على البحث، لأن نفس الباحث ستتجدد وسيتجلى ذلك

في الدقة المتناهية التي سيوليها الباحث في مراجعة بحثه وإخراجه في الشكل العلمي المطلوب، ولأنه سيلتمس مواضع النقص وسيعمل على استدراك الأخطاء[109].

فالاستمرار في العمل دون توقف يؤدى بالباحث إلى تجاوز الكثير من الأخطاء وعدم التنبه لها، فيصبح بذلك الخلل واضحا، وسيكون سببا في التقليل من أهمية البحث وانخفاض مستواه العلمي، لذا عليه التأكد من العديد من الجوانب قبل إرسال بحثه للطبع والنسخ منها:

- ✓ التأكد من سلامة استعمال العلامات الإملائية استعمالا صحيحا.
- ✓ التأكد من انسجام الأفكار المدرجة في البحث بمشكلة البحث.
- ✓ التأكد من عدم وجود تكرار لا في الأفكار أو في العبارات.
- ✓ التأكد من الرجوع إلى السطر عند البدء في فكرة جديدة.
- ✓ التأكد من تسلسل الأفكار وترابطها في كل مبحث ومطلب.
- ✓ التأكد من الصياغة السليمة للعناوين الرئيسية والفرعية ومن تطابق العنوان مع محتوى العنوان.
- ✓ التأكد من عدم وجوع الأخطاء اللغوية والإملائية في العبارات والجمل.
- ✓ التأكد من وضوح المعاني والمصطلحات، ومن سلامة استخدام العلامات الإملائية.

ثالثا: النسخ والتجليد

على خلاف جهاز الكمبيوتر الذي انتشر بشكل كبير في العالم ويملكه غالبية باحثي العلمي الذين يعملون على كتابة بحوثهم بأنفسهم، فإن مسألة نسخ البحث تكون لدى من يملك التجهيزات المناسبة للنسخ، وعدد النسخ يختلف حسب نوع كل بحث يعده الباحث وكذا حسب نظام كل مؤسسة تعليمية وأحيانا حسب نظام كل معهد أو كلية، لكن الشيء المشترك هو أنه على الباحث أن يعد نسخا بعدد الممتحنين للبحث ونسخة له ونسخة للمكتبة ونسخة للإدارة تودع مع ملفه، و نسخ أخرى تودع بالمكتبة بعد نجاح الباحث، ويجب أن

[109] – عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة، مكتبة الرشد ، بيروت، لبنان، 2003، ص 211.

تكون النسخ مطبوعة على نوع واحد من الورق لتكون النسخ في حالة واحدة من الجودة والوضوح[110].

وبخصوص مسألة التجليد فإن الباحث يكون ملزما بتجليد نسخ البحث جميعها، لكن فقط عندما يتعلق الأمر بمذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه أما باقي البحوث فهو أمر غير ضروري، والعبرة بتجليد النسخ تكمن في المحافظة عليها و على إمكانية ترتيبها نظرا لتماسكها[111].

رابعا: ملخص البحث

وعادة ما نجده في مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، ويكون في صفحة مستقلة قد تكون في أول البحث أو في آخره حسب نظام كل مؤسسة تعليمية ، تتضمن صفحة الملخص عنوان البحث واسم الباحث ثم عبارة الملخص في الوسط، ثم موضوع الملخص الذي هو عبارة عن فكرة عامة عن موضوع البحث مكونة من على الأقل من 400 كلمة وطبعا عدد الكلمات تحدده كل جامعة حسب نظامها المعمول به، وكذا يشتمل على أهداف البحث ونتائج البحث، ويشترط فيه أن يكتب بلغة البحث وبلغة أخرى أجنبية، وذلك على النحو الآتي:

عنوان البحث بحجم كبير في وسط الصفحة

من إعداد.....

ملخص

استهدفت الدراسة.....وتناول البحث أحد أهم المشاكل المعاصرة.....

---

110 – أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة (دراسة منهجية)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الحادية والعشرون 1992، ص 168.

111 – المرجع أعلاه، ص 170.

قائمة المراجع:

أولا ، المؤلفات

1. أبو زكريا يحي بن شرف النووي، التبيان في آداب حملة القرآن، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 1996.
2. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، بدون مكان نشر، 2000.
3. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
4. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة (دراسة منهجية)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الحادية والعشرون 1992.
5. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة: دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، الطبعة السادسة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ، 1968.
6. أمبرتو إيكوي، كيف تعد رسالة دكتوراه: تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة علي منوفي، دار جيديس للنشر، برشلونة اسبانيا، 2002.
7. بدر الدين أبي عبد الله ابن جماعة الكناني الشافعي، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم ، مكتبة ابن عباس ودار الآثار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 2005.
8. برهان الإسلام الزرنوجي، تعليم المتعلم طريق التعلم، الدار السودانية للكتب، الخرطوم ، السودان، الطبعة الأولى 2004.
9. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب ، المجلد الأول ، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
10. حسن علي حسن، الفكر التربوي عند ابن القيم، دار حافظ للنشر، جدة، السعودية،

الطبعة الأولى، 1988.

11. حسين رشوان، العلم والبحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1982.

12. حلمي عبد المنعم صابر ، منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، بدون تاريخ نشر.

13. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، 2000.

14. رحيم يونس كرو العزاوي، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار دجلة ، عمان، الأردن، 2007.

15. رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية: الأسس العلمية بالتطبيق والتمثيل لوضع خطة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2014.

16. سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994.

17. سعيد اسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة،بيروت، لبنان، 1994.

18. سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، الطبعة الخامسة، دون دار نشر، القاهرة، مصر، 1992.

19. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، طلب العلم (فوائد ونصائح وحكم)، دار الإمام البخاري، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2010.

20. صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم، عنابة ، الجزائر، 2003.

21. صلاح قنصوه، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2007.

22. طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات ضفاف بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2015.
23. عبد الأمير شمس الدين، الفكر التربوي عند ابن جماعة، دار الكتب العالمي، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1990.
24. عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار يعرب، دمشق، 2004.
25. عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2003.
26. عبد الهادي الفضلي، أصول البحث، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم ، إيران، بدون سنة نشر.
27. عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة، مكتبة الرشد ، بيروت، لبنان، 2003.
28. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمية في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، الطبعة الثانية 2004.
29. عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي: من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار ابن كثير، دمشق ، سوريا، دون تاريخ نشر.
30. علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004.
31. عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون تاريخ نشر.
32. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2002.
33. غازي عناية، إعداد البحث العلمي: ليسانس ، ماجستير، دكتوراه، دار الشهاب ، باتنة، الجزائر، 1985.

34. فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية ، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1982.

35. فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010.

36. فخري إسكندر، كتابة التقارير العلمية، الطبعة الثانية، دار المطبوعات والنشر، جامعة الفتح، طرابلس ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، 2001.

37. ماتيو جيدير، منهجية البحث، ترجمة ملكة الأبيض، بدون دارنشر، 1991.

38. مبجل لازم المالكي، علم الوثائق، مؤسسة الوراق، عمان، 2009.

39. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان الطبعة الثامنة ، 2005.

40. محمد باباعمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، دار وحي القلم، دمشق، سوريا، 2014.

41. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله ، الجامع لأكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة والفرقان (تفسير القرطبي) ، المجلد السابع ، الجزء الرابع عشر، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان ، 2006.

42. محمد جاسم العبيدي، ألاء محمد العبيدي، طرق البحث العلمي، دار ديبنو للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009.

43. محمد شفيق، البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001.

44. محمد صلاح الدين مصطفي وآخرون، خطوات البحث العلمي، ومناهجه، جامعة الدول العربية، القاهرة ، مصر، 2010.

45. محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2006.

46. محمد موسى الشريف، الطرق الجامعة للقراءة النافعة، دار الأندلس الخضراء، جدة، السعودية، 2004.
47. مصطفى حلمي، معرفة الله عز وجل وطريق الوصول إليه عند ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2004.
48. منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن، 2007.
49. نصر سلمان، سعاد سطحي، منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية: ليسانس ، ماجستير، دكتوراه، دار السلام للنشر والتوزيع ، مصر، بدون تاريخ نشر.

ثانيا: المقالات والمداخلات العلمية

1. عبد الله عبد القادر، ثقافة «أبورياليين» وصلت للبحث العلمي.. ويجب أن نقرّ بوجود «فساد» في التعليم!، ندوة علمية بعنوان: »النزاهة العلمية ..«تزوير الشهادات وسرقة الأبحاث «فساد بلا عقاب. نشرت بتاريخ 5 مايو 2015م، العدد 17116 على موقع إلكتروني:

http: //www.alriyadh.com/1045417

2. عبد الله المجيدل، سالم مستهيل شماس، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة نموذجا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26 العدد الأول والثاني، سنة 2010.
3. عصام العبد زهد، القدوة الصالحة وأثرها على الفرد والمجتمع ، ندوة علمية بعنوان الشخصية الدعوية المؤثرة، كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلاميةبغزة، 2010، موقع:

*site.iugaza.edu.ps/.../**القدوة**-7-14-عصام-زهد-د.-الصالحة-...*

4. حسين مطاوع الترتوري، البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه، مجلة جامعة دمشق

للأبحاث والدراسات، العدد العشرين، حزيران،.

5. يعقوب ناصر الدين ، أصالة البحث العلمي، جريدة الدستور الأردنية ، الشركة الأردنية للصحافة والنشر ، العدد رقم 17290 السنة 49 ،الخميس 3 أيلول 2015.

6. عمر حمادي، العربي بن داود، دور الانترنت في خدمة البحث العلمي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، عدد خاص بعنوان: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي ، 2014.
7. مراد زعيمي، أدوات البحث العلمي: محددات ومجالات استخدامها، مجلة العلوم الإنسانية عدد 19 جوان 2003.
8. نحاسية رتيبة، نوفيل حديد، أدوات البحث عبر الويب ودورها في الرفع من كفاءة البحث عن المعلومة العلمية والتقنية، المجلة العربية للتربية النوعية، العدد 7 فبراير 2019.

ثالثا: النصوص القانونية

5. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.

6. الأمر رقم 06-02 مكرر المؤرخ في 28 فبراير 2006 والمحدد لشروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، جريدة رسمية رقم 12 مؤرخة في الفاتح مارس 2006.

7. المرسوم التنفيذي رقم 12-230 المؤرخ في 24 ماي 2012 المتضمن تنظيم النقل بواسطة سيارات الأجرة، جريدة رسمية رقم 33 المؤرخة في 27 ماي 2012، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-82 المؤرخ في الفاتح من مارس سنة 2016، جريدة رسمية رقم 13 المؤرخة في 02 مارس 2016.

8. القرار الوزاري المؤرخ في 14 أوت 2016 المتضمن دفتر الشروط المتعلق بشروط وكيفيات استغلال خدمة سيارة الأجرة ، جريدة رسمية رقم 58 المؤرخة في 05 أكتوبر 2016.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. http: //www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=305475
2. http: //islamqa.info/ar/146079
3. http: //www.alukah.net/literature_language/0/44382/
4. http://mahmoudqahtan.com/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-
5. https://sites.google.com/site/mnahjal/Home/mydyw/aldrs-altas/kyfyte-ktabte-mswdte-albhth-wshrwt-alktabte-aljydte
6. http: //www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%82%D8%B1%D8%A3/
7. www.islamland.com/…/ar_importance_of_**reading**_an…
8. http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=4060
9. http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9/
10. http: //albahethon.com/print_details.php?page=show_det&id=1115
11. http: //www.alukah.net/fatawa_counsels/0/36759
12. www.aman-palestine.org/…/82a9e9ba127041c707efb…

ملحق يتضمن نماذج عن أسئلة مادة المنهجية

أولا: النموذج الأول

السؤال : على فرض أنك طالب سنة ثاني ماستر تخصص قانون جنائي وطلب منك جمع الوثائق العلمية اللازمة لمذكرتك المعنونة ب أليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري مع ترتيبها وتحديد تصنيفها، المطلوب أعد ترتيب الوثائق العلمية أدناه ثم قم بتصنيفها في جدول ؟.

- ✓ القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.
- ✓ محمد كنازة، **الحماية الإدارية لأملاك الدولة الخاصة في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، 2015-2016.
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل 2004، والمتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدورة الثامنة والخمسون، قرار الجمعية العامة المؤرخ في 31 أكتوبر 2003، جريدة رسمية رقم 26 المؤرخة في 25 أبريل 2004
- ✓ ابراهيم عبد العزيز شيحا ، **الأموال العامة** ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية، مصر، سنة 2006 .
- ✓ القانون رقم 90-30 المؤرخ في الفاتح سبتمبر 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، جريدة رسمية رقم 52 المؤرخة في 3 سبتمبر 1990.المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 08-14 المؤرخ في 20 يوليو 2008، جريدة رسمية رقم 44 المؤرخة في 24 يوليو 2008.
- ✓ الأمر رقم 97-04 المؤرخ في 11 يناير 1997 والمتعلق بالتصريح بالممتلكات، جريدة رسمية رقم 3 المؤرخة في 12 يناير 1997.
- ✓ القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، جريدة رسمية رقم 14 المؤرخة في 8 مارس 2006، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 ، جريدة رسمية رقم 50 المؤرخة في الفاتح سبتمبر 2010. والقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011 ، جريدة رسمية رقم 44 المؤرخة في 10 أوت 2011.
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 8 سبتمبر 2014 والمتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010، جريدة رسمية رقم 54 المؤرخة في 21 سبتمبر 2014.

- ✓ حميد شاوش، **الحقوق المالية للموظف العام في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، 2016-2017.
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، والمحدد لنموذج التصريح بالممتلكات، جريدة رسمية رقم 74 المؤرخة في 22 نوفمبر 2006.
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، والمحدد لكيفيات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 6 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، جريدة رسمية رقم 74 المؤرخة في 22 نوفمبر 2006.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 97-227 المؤرخ في 23 يونيو 1997 والمحدد لنموذج التصريح بالممتلكات، جريدة رسمية رقم 43 المؤرخة في 25 يونيو 1997.
- ✓ قرار مؤرخ في 6 أكتوبر 2007 المحدد لقائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالممتلكات، جريدة رسمية رقم 25 المؤرخ في 18 أبريل 2007.
- ✓ قرار مؤرخ في 16 يناير 2017 المعدل والمتمم للقائمة الملحقة بالقرار المؤرخ في 2 أبريل 2007 الذي يحدد قائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالممتلكات، جريدة رسمية رقم 30 المؤرخة 17 ماي 2017.

- ✓ سعيد بوشعير، **النظام التأديبي للموظف العمومي في الجزائر طبقا للأمر 66-133** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- ✓ ماجد راغب الحلو، **القانون الاداري**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ، مصر، سنة 2000.
- ✓ محمد رفعت عبد الوهاب، **النظرية العامة للقانون الإداري**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، سنة 2012.
- ✓ -حاحا عبد العال، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

- ✓ عبد الرزاق أحمد السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني** ، الجزء الثامن، طبعة خاصة بلجنة الشريعة الاسلامية لنقابة المحامين، القاهرة، مصر، سنة 2007 .
- ✓ نورة هارون، **جريمة الرشوة في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأثرها على التشريعات الجزائية الداخلية**،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة دمشق،2008.

- ✓ الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 والمتضمّن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الموافق عليه بموجب القانون رقم 06-12 المؤرخ في 14 نوفمبر 2006، جريدة رسمية رقم 72 المؤرخة في 15 نوفمبر 2006.

ثانيا: النموذج الثاني:

السؤال : جاء في نص المادة رقم 51 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري :

" **الحصول على المعلومات والوثائق والاحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن.**

لا يمكن أن تمس ممارسة هذا الحق بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم والمصالح المشروعة للمؤسسات وبمقضيات الأمن الوطني"

المطلوب :

1- اقتراح عنوان لمحتوى المادة:

.....

.....

.....

.....

2- صياغة إشكالية حول محتوى المادة:

.....

.....

.....

3- على فرض أنك طالب سنة ثالثة ليسانس وطلب منك اختيار موضوع لاعداد مذكرتك، فاخترت محتوى المادة أعلاه ، المطلوب: على أي أساس اخترته؟.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

4- بناء على العنوان الذي صغته حدد الوثائق العلمية التي يمكن الاعتماد عليها لاعداد مذكرتك.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

5- بين أي نوع من القراءات تستخدم عند ضبط العنوان وصياغة الاشكالية وتقسيم وتبويب مذكرتك وكذا عند تحريرها؟.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

6- بناء على المنهج التاريخي والمنهج المقارن والتحليلي قسم وبوب(قم باعداد خطة) محتوى المادة أعلاه .

المنهج التاريخي	المنهج المقارن	المنهج التحليلي
المبحث الأول:	**المبحث الأول:**	**المبحث الأول:**

المطلب الأول:	المطلب الأول:	المطلب الأول:
المطلب الثاني:	المطلب الثاني:	المطلب الثاني:
المبحث الثاني:	**المبحث الثاني:**	**المبحث الثاني:**
المطلب الثاني:	المطلب الثاني:	المطلب الثاني:
المطلب الثاني:	المطلب الثاني:	المطلب الثاني:

7- صنف ورتب الوثائق العلمية أدناه التي استطعت جمعها لاعداد مذكترك تمهيدا لوضعها في قائمة المراجع

الرقم (الترتيب)	الوثائق العلمية	من حيث الأهمية	من حيث الموضوع	من حيث التخصص	من حيث الطبيعة
	فارس بن علواشبن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.				
	عبد الحميد عبد المطلب ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001				
	القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 والمتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية.				
	عبد القادر عمروسي، **الحماية الدستورية للحريات الشخصية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2015-2016.				
	القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 14 لمؤرخة في 7 مارس 2016.				
	المرسوم الرئاسي رقم 16-190 المؤرخ في 30 يونيو 2016 ، والمحدد لكيفيات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، جريدة رسمية رقم 41 مؤرخة في 12 يوليو 2016.				
	ناجي عبد النور ، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة ، منشورات جامعة باجي مختار ، 2010				
	القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص ذات الطابع الشخصي ، جريدة رسمية				

	رقم 34 المؤرخ في 10 يونيو 2018				
	بلقاسم نويصر، "التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثاني سنة 2017.				
	المرسوم التنفيذي رقم 88-131 المؤرخ في الرابع يوليو 1988 المتعلق بتنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن، جريدة رسمية رقم 27 مؤرخة في السادس يوليو 1988.				

8- عن طريق الاقتباس يالمعنى أعد صياغة محتوى المادة أعلاه مع مراعاة عدم وجود أخطاء املائية ولا لغوية وضرورة وضع علامات الوقف المناسبة ، ناهيك استخدام اللغة القانونية المتخصصة .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

9- أعد مقدمة بجميع عناصرها بناء على فحوى المادة أعلاه.

.....

.....

ثالثا: النموذج الثالث:

السؤال : جاء في نص المادة رقم 88 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري :

" **مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات . يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة**"

المطلوب :

-اقتراح عنوان لمحتوى المادة:

.....

.....

- صياغة إشكالية حول محتوى المادة:

.....

.....

.....

أعد مقدمة بمعظم عناصرها بناء على فحوى المادة أعلاه.

أجزاء المقدمة	مقدمة
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....
	.....

	.....
	....
	....
	....

ثالثا: النموذج الثالث

استخدم صنف القراءة العادية واستخرج من النص ما يلي :

المطلوب	المادة: 76 من القانون رقم 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 : تكتسي عقود المحروقات التي تبرم من طرف المؤسسة الوطنية مع شريك في العقد أو أكثر أحد الأشكال الآتية: عقد مشاركة - عقد تقاسم الإنتاج - عقد خدمات ذات مخاطر"
عنوان للنص	....
إشكالية قانونية	....
أفكار أساسية	....
المنهج المعتمد	....
نوعية المراجع التي يمكن الاعتمادعليها في كتابةالبحث	....

1) حاول كتابة مقدمة بناء على محتوى نص المادة كما في الجدول:

أجزاء المقدمة	المادة 56 من القانون رقم 18-04 المتعلق بالصحة: "يمنع التدخين في الأماكن المخصصة للاستعمال الجماعي أو المستقبلة للجمهور."
لمحة عامة	....
أسباب اختيار	.....

الموضوع	.....
أهداف دراسة الموضوع	.....
الإشكالية	.....
المنهج تابع للمنهج	.....
تقسيم الموضوع	.....

2) استخدم صنف القراءة المعمقة وبناء على المنهج التاريخي والمقارن و تحليل المحتوى قسم وبوب(قم باعداد خطة) محتوى النص.

المادة10 من القانون 18-05 والمتعلق بالتجارة الالكترونية: "يجب أن تكون كل معاملة تجارية الكترونية مسبوقة بعرض تجاري الكتروني وأن توثق بموجب عقد الكتروني يصادق عليه المستهلك الالكتروني"	
المبحث الأول:	
المطلب الأول:	**الفرع الأول:** .....

	الفرع الثاني: .....
المطلب الثاني:	**الفرع الأول:** .....
	الفرع الثاني: .....
المبحث الثاني:	
المطلب الأول:	**الفرع الأول:** .....
	الفرع الثاني: .....
المطلب الثاني:	**الفرع الأول:** .....
	الفرع الثاني: .....

رابعا: النموذج الرابع

السؤال : تعد القراءة أهم مرحلة من مراحل البحث العلمي وهي ليست عمل تلقائي بل هي عمل منظم يفرض طرقا وأساليب معينة يجب التقيد بها، لكي يستطيع الباحث استغلال الأفكار الموجودة في الوثائق التي يقرؤها تمهيدا للأفكار التي يستنتجها الباحث، وهي بذلك تشكل العامل الأساسي لتدارك النقص في الإعداد المعرفي والتقني وتواكب المستجدات الحديثة في عالم المعرفة.

المطلوب : بناء على ما تقدم حاول قراءة محتوى **المرسوم رقم 83-373** المؤرخ في 28 مايو 1983 المحدد لسلطات الوالي في ميدان الأمن والمحافظة على النظام العام. مستخرجا ما يلي:

3) استخدم صنف القراءة السريعة واستخرج من النص ما يلي :

القراءة السريعة	
طبيعة النص	.....
نوع النص	.....
الجهة المصدرة	.....
تاريخ صدوره	.....
عدد المواد	.....
عدد الأبواب	.....

4) استخدم صنف القراءة العادية واستخرج من النص ما يلي :

القراءة العادية	
الكلمات المفتاحية	.....

عنوان للنص	....
إشكالية قانونية	.....
أفكارا أساسية	....
المنهج المعتمد	....
نوعية المراجع والمصادر التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة البحث	....

5) استخدم صنف القراءة المعمقة وبناء على منهج تحليل المحتوى قسم وبوب(قم باعداد خطة محتوى النص.

القراءة المعمقة (التحليلية)	
المبحث الأول:	
المطلب الأول:	**الفرع الأول:** .....
	الفرع الثاني: .....
المطلب الثاني:	**الفرع الأول:** .....
	الفرع الثاني: .....
المبحث الثاني:	

المطلب الأول:	**الفرع الأول:** .....
	الفرع الثاني: .....
المطلب الثاني:	**الفرع الأول:** .....
	الفرع الثاني: .....

حل النموذج الرابع لأسئلة المنهجية

السؤال : تعد القراءة أهم مرحلة من مراحل البحث العلمي وهي ليست عمل تلقائي بل هي عمل منظم يفرض طرقا وأساليب معينة يجب التقيد بها، لكي يستطيع الباحث استغلال الأفكار الموجودة في الوثائق التي يقرؤها تمهيدا للأفكار التي يستنتجها الباحث، وهي بذلك تشكل العامل الأساسي لتدارك النقص في الإعداد المعرفي والتقني وتواكب المستجدات الحديثة في عالم المعرفة.

المطلوب : بناء على ما تقدم حاول قراءة محتوى **المرسوم رقم 83-373** المؤرخ في 28 مايو 1983 المحدد لسلطات الوالي في ميدان الأمن والمحافظة على النظام العام. مستخرجا ما يلي:

6) استخدم صنف القراءة السريعة واستخرج من النص ما يلي :

القراءة السريعة	
طبيعة النص	نص قانوني تنظيمي
نوع النص	مرسوم رئاسي
الجهة المصدرة	رئيس الجمهورية
تاريخ صدوره	28 مايو 1983
عدد المواد	18 مادة
عدد الأبواب	أربعة أبواب

7) استخدم صنف القراءة العادية واستخرج من النص ما يلي :

القراءة العادية	
الكلمات المفتاحية	الوالي – النظام العام – الأمن العام –الولاية
عنوان للنص	دور الوالي في الحفاظ على النظام العام في التشريع الجزائري
إشكالية قانونية	ما هي الآيات أو السلطات الممنوحة للمالي في سبيل الحفاظ على النظام العام ؟.
أفكارا أساسية	1- دور الوالي في الحفاظ على النظام العام في الحالات العادية

	2- دور الولاية في الحفاظ على النظام العام في الحالات الاستثنائية
المنهج المعتمد	1- المنهج تاريخي من خلال تتبع صلاحيات الوالي قوانين الولاية المتعاقبة خاصة الشق المتعلق بالحفاظ على النظام العام 2- المنهج المقارن من خلال مقارنة صلاحياته في قوانين الولاية المتعاقبة 3-المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص مواد المرسوم 83-373 السالف الذكر.
نوعية المراجع والمصادر التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة البحث	1- الدستور 2- قانون الولاية 3- قانون البلدية – قانون الإجراءات الجزائية – المرسوم 83-373 2- مؤلفات ومذكرات ومقالات علمية يكون فحواها الضبط الإداري 3- مؤلفات ومذكرات ومقالات علمية يكون فحواها التنظيم الإداري (عند اللجوء إلى الحلول محل ر م ش ب) 4- مؤلفات ومذكرات ومقالات علمية يكون فحواها القرارات الإدارية (لأن الحفاظ على الأمن العام يحتاج سلطة إصدار قرارات إدارية تنفيذية تمس بالمراكز القانونية للمواطنين.

8) استخدم صنف القراءة المعمقة وبناء على منهج تحليل المحتوى قسم وبوب(قم باعداد خطة) محتوى النص.

القراءة المعمقة (التحليلية)	
المبحث الأول: دور الوالي في الحفاظ على النظام العام في الظروف العادية	
المطلب الأول: سلطات الوالي في الظروف العادية	الفرع الأول: سلطة اصدار قرارات إدارية فردية (تسخير الأمن والحماية المدنية) و لوائح الضبط (مخططات النجدة)
	الفرع الثاني: سلطة ممارسة الرقابة الإدارية (سلطة التعقيب الحلول في مجال الشرطة الإدارية العامة والمتخصصة)
المطلب الثاني: تحقيق	الفرع الأول: الأمن العام

أغراض الضبط الإداري	الفرع الثاني: الصحة العامة والسكينة العامة
المبحث الثاني: دور الوالي في الحفاظ على النظام العام في الظروف الاستثنائية (الغرض الوحيد هنا هو الأمن العام)	
المطلب الأول: سلطات الوالي في الظروف الاستثنائية	الفرع الأول: سلطة تسخير القوة العمومية (الدرك الوطني)
	الفرع الثاني: سلطة اللجوء لمخططات الإسعاف
المطلب الثاني: حدود سلطات الوالي في الظروف الاستثنائية	الفرع الأول: تحقيق مبدأ المشروعية (التسبيب والاعلام . لجنة الامن)
	الفرع الثاني: الخضوع للرقابة الإدارية والقضائية (رقابة وزير الداخلية ووزير الدفاع النائب العام)

خامسا: النموذج الخامس

جاء في المرسوم رقم 83-373 مؤرخ في 28 مايو 1983 يحدد سلطات الوالي في ميدان الأمن والمحافظة على النظام العام. جريدة رسمية رقم 22 مؤرخة في 28 مايو 1983.

إن رئيس الجمهورية

بناء على تقرير وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري. وبناء على الدستور لا سيما المادتان 111 و152 منه....

يرسم ما يأتي:

الباب الأول: الامن والمحافظة على النظام العام

المادة الأولى: عملا بالمواد 150 وما يليها من قانون الولاية يجسد الوالي سلطة الدولة على صعيد الولاية ويتخذ في اطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، جميع الإجراءات التي من شأنها أن تضمن في كل الظروف السلم والاطمئنان والنظافة العمومية.

المادة 2: تطبيقا لأحكام المادة الأولى سالفة الذكر ، يجب على الوالي أن يتخذ جميع الإجراءات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي من شأنها أن توفر ما يأتي حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها:

5) ضمان ما يأتي: – حماية الأشخاص والأملاك ومرورهم – سير المصالح العمومية سيرا عاديا ومنتظما.
- المحافظة على اطار حياة المواطن. – حسن سير الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

6) اتقاء أي شكل من أشكال الاضطراب في النظام العام أو عرقلة الممارسة العادية للسلطة وبصفة عامة اتقاء جميع المخالفات.
7) المحافظة على الممتلكات العمومية.
8) احترام قواعد الطهارة والنظافة والأمن – السير المستمر في طرق المواصلات ووسائلها .–حراسة المباني العمومية والتجهيزات الاستراتيجية وحمايتها باستثناء ما تعلق منها بوزارة الدفاع الوطني.

المادة3: يعد الوالي أو يصادق على مخططات تنظيم النجدة في الولاية وفي البلدية، وذلك في إطار مهمته الخاصة بالأمن العام حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها .

المادة 4: يسهر الوالي على ممارسة رؤساء المجالس الشعبية البلدية والولائية صلاحياتهم في مجال الشرطة الإدارية العامة والمتخصصة. ويحل عند الحاجة محل رئيس المجلس الشعبي البلدي المقصر ويتخذ أي إجراء ذي طابع تنظيمي أو فردي ناتج عن تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها وتستدعيه الوضعية المطلوب علاجها.

الباب الثاني: طرق التدخل ووسائله

المادة 5 : توضع لدى الوالي في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، لممارسة سلطاته في مجال حفظ النظام العام والأمن في الولاية المصالح الآتية: مصالح الأمن الوطني، مصالح الدرك الوطني.

المادة 6: توضع تحت سلطة الوالي المباشرة في اطار مهمته الخاصة بالحفاظ على الأمن العام في الولاية المصالح الآتية: مصالح الحماية المدنية، مصالح المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك توضع لديه جميع أسلاك التفتيش والرقابة والحراسة الموجودة في الولاية حسب الإجراءات الخاصة بكل منها.

المادة7: يجب أن يندرج أداء المهمات الدائمة المرتبطة بحفظ النظام العام والأمن في اطار القانون ويتم على أساس وثائق مكتوبة **المادة8:** يجب على مصالح الأمن أن تخبر الوالي أولا وفورا بجميع القضايا المتعلقة بالأمن العام والنظام العام.

المادة 9: تعمل مصالح الأمن في مجال حفظ النظام العام بالولاية في اطار المهمات كل منها تحت سلطة رؤسائها ويجب اعلام الوالي بتنفيذ الإجراءات التي أمر بها.

المادة 10: ترسل مصالح الأمن إلى الوالي تقريرا دوريا وافيا عن الوضعية العامة في الولاية.

المادة 11: تعلم مصالح المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية الوالي بانتظام بحالة الشبكة والصعوبات التي يحتمل أن تعرقل حسن سيرها، ويتأكد الوالي في كل الظروف من نجاعة الشبكة ويسهر على سرعة الاتصالات وسريتها.

الباب الثالث: اللجوء الى الوسائل الاستثنائية

المادة 12: يخول الوالي في حالة وقوع حدث خطير أن يسعى إلى تدخل وحدات الأمن الوطني وتشكيلات الدرك الوطني المتخصصة بعد إعلام مكتب التنسيق الموسع إلى النائب العام. ويقوم بذلك عن طريق التسخير المسبب ويعلم وزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية

المادة 13: يعد اللجوء الى تشكيلات الدرك الوطني اجراء استثنائيا عندما يعتقد أن الوسائل العادية غير كافية، وتعمل تشكيلات الدرك الوطني بناء على تسخير وتحت سلطة قائدها طوال الوقت اللازم لإعادة الوضع إلى حالته الطبيعية.

المادة 14: يطبق الوالي في حالة وقوع كارثة المخطط الخاص بتنظيم الإسعافات الذي تمليه الظروف ويتخذ في هذا الإطار الإجراءات التي تتطلبها الوضعية.

الباب الرابع: لجنة الأمن

المادة15: تحدث لجنة للأمن في الولاية يرأسها الوالي. ويحدد تكوينها وسيرها بتعليمة مشتركة بين وزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني.

المادة16: ينسق الوالي في إطار اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أعما جميع مصالح الأمن الموجودة في الولاية.

المادة17: يجمع الوالي لجنة الأمن في الولاية مرة في الشهر وكلما دعت الحاجة الى ذلك، تختتم اجتماعات لجنة الأمن الولائية بتحرير محضر ترسل نسخة منه وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني.....

المادة 18: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حرر بالجزائر في 28 مايو 1983. **الشاذلي بن جديد.**

سادسا: النموذج السادس

استخدم صنف القراءة العادية واستخرج من النص ما يلي :

المطلوب :	المادة: 76 من القانون رقم 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 : تكتسي عقود المحروقات التي تبرم من طرف المؤسسة الوطنية مع شريك في العقد أو أكثر أحد الأشكال الآتية: عقد مشاركة – عقد تقاسم الإنتاج – عقد خدمات ذات مخاطر"
عنوان للنص (نقطة)	تصنيف العقود النفطية في التشريع الجزائري – أو تصنيف العقود النفطية في ظل القانون رقم 19-13
إشكالية قانونية (نقطة)	كيف صنف المشرع العقود النفطية وما هي الأسس القانونية التي اعتمد عليها في تصنيفها
أفكار أساسية (نقطة)	1- مفهوم العقود النفطية (تعريفها و أطرافها) 2- أصناف العقود النفطية
المنهج المعتمد (نقطة وصف)	المنهج التاريخي للتعرف على العقود النفطية في ظل قانون المحروقات القديم وكيف تطور مفهومها في القانون الجديد المنهج المقارن من خلال المقارنة بين العقود النفطية في التشريعات المتعاقبة المنهج التحليلي من خلال التعرف على أشكالها وعلى طبيعتها والآثار القانونية المترتبة على ابرامها.
نوعية المراجع التي يمكن الاعتمادعليها في كتابةالبحث	1- النصوص القانونية: الدستور، القانون 19-13 ، القانون المدني – القانون التجاري – قانون الاستثمار

(نقطة وصف)	2- المؤلفات والمطبوعات والمقالات العلمية والمذكرات التي لها علاقة بالعقود عموما والعقود التجارية خاصة 3- المواقع الالكترونية الرسمية خاصة الموقع الرسمية لوزارة الطاقة للاستفادة من الاحصائيات اللازمة .

9) حاول كتابة مقدمة بناء على محتوى نص المادة كما في الجدول:

أجزاء المقدمة	المادة 56 من القانون رقم 18-04 المتعلق بالصحة: "يمنع التدخين في الأماكن المخصصة للاستعمال الجماعي أو المستقبلة للجمهور."
لمحة عامة **(نقطة)**	يتمتع الفرد داخل الدولة بجملة من الحقوق منها ما هو مدني ومنها ما هو سياسي، ويعد الحق في الصحة من أهم الحقوق الأساسية التي تسعى الدولة جاهدة لضمانها للمواطن، مدرجة إياه ضمن النظام العام، وبالرجوع لنص المادة أعلاه نجدها تسعى للحفاظ على الصحة العامة من خلال حظر التدخين في الأماكن العامة.
أسباب اختيار الموضوع **(نقطة)**	وقد تم اختيار هذا الموضوع لسببين رئيسيين أحدهما متعلق برغبة الباحث في الخوض في غمار هذا الموضوع لكونه أصبح مشكلة حقيقية تؤرق كاهل الدولة، وثانيهما متعلق بقيمة البحث العلمية والمتمثلة في حل مشكلة علمية أو فكرية تمس الواقع المعاش
أهداف دراسة الموضوع **(نقطة)**	إن البحث في هذا الموضوع يساعد الباحث على الوصول إلى النتائج العلمية الكفيلة بتشخيص مشكلة البحث وتكييفها بالشكل الصحيح للوصول إلى الاقتراحات والتوصيات المناسبة.
الإشكالية **(نقطة)**	لأجل ذلك يطرح الإشكال الآتي: ما هي الآليات القانونية التي خولها المشرع للدولة حتى الدولة من الحفاظ على الصحة العامة من أضرار التدخين؟.
المنهج **(نقطة**	المنهج التاريخي: من خلال تتبع التطور التاريخي لمسعى الدولة في الحفاظ على الصحة العامة عبر قوانين الصحة المتعاقبة

وصف)	المنهج المقارن: من خلال مقارنة التدابير المتخذة من قبل الدولة بتدابير الأنظمة المقارنة الأخرى. المنهج التحليلي: من خلال محاولة التعرف على طبيعة الآليات المتخذة ومدى فاعليتها لدى انتهاجها.
تقسيم الموضوع	المبحث الأول: حظر التدخين كآلية للحافظ على الصحة العامة (مفهوم الحظر – آثار الحظر) المبحث الثاني: حدود تطبيق آلية حظر التدخين (النطاق الشخصي– النطاق المكاني) **(نقطة وصف)**

10)استخدم صنف القراءة المعمقة وبناء على المنهج التاريخي والمقارن و تحليل المحتوى قسم وبوب(قم باعداد خطة) محتوى النص.

المادة10 من القانون 18–05 والمتعلق بالتجارة الالكترونية: "يجب أن تكون كل معاملة تجارية الكترونية مسبوقة بعرض تجاري الكتروني وأن توثق بموجب عقد الكتروني يصادق عليه المستهلك الالكتروني"	
المبحث الأول: ماهية العقود التجارية الالكترونية	
المطلب الأول: مفهوم العقود التجارية الالكترونية	الفرع الأول: تعريف العقود **التجارية** الالكترونية
	الفرع الثاني: نشأة وتطور العقود **التجارية** الالكترونية
المطلب الثاني: الفرق بين العقود **التجارية** الالكترونية والعقود **التجارية** غير الالكترونية	الفرع الأول: أوجه الاتفاق
	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف
المبحث الثاني: النظام القانوني للعقود التجارية الالكترونية	
المطلب الأول: أطراف العقد **التجاري** الالكترونية	الفرع الأول: المورد الالكتروني (التاجر)
	الفرع الثاني: المستهلك الالكتروني
المطلب الثاني: شروط العقد	الفرع الأول: الإشهار التجاري الالكتروني

التجاري الالكتروني	الفرع الثاني: التصديق الالكتروني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	01
المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي	02
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي	02
الفرع الأول: تعريف العلم	02
الفرع الثاني: تعريف البحث العلمي	03
الفرع الثالث: خصائص البحث العلمي	04
المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية	06
الفرع الأول : من حيث طبيعة البحوث	06
الفرع الثاني: من حيث حجم البحوث	07
الفرع الثالث: من حيث الهدف	08
المطلب الثاني: صفات باحث العلم	08
الفرع الأول: الصبر والإيمان	09
الفرع الثاني: النزاهة	09
الفرع الثالث: الحياد والموضوعية	10
الفرع الرابع: الرغبة في البحث والطموح	11
المطلب الرابع: الأصالة والإبداع في البحث العلمي	12
الفرع الأول: تعريف الأصالة والإبداع	12
الفرع الثاني: دور العقل الإلكتروني والانترنت في تأصيل البحث العلمي	14
الفرع الثالث: مجالات الإبداع في مجال البحث العلمي	15
المطلب الخامس: دور الأستاذ الباحث في تكريس جودة البحوث العلمية	15

المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي	22
المطلب الأول: الملاحظة	22
المطلب الثاني: المقابلة	28
المطلب الثالث: الاستبيان	32
المطلب الرابع: تحليل المحتوى	33
المبحث الثالث: مراحل إعداد البحث العلمي	35
المطلب الأول: اختيار موضوع البحث	35
الفرع الأول: عوامل اختيار موضوع البحث	35
الفرع الثاني: صياغة الإشكالية	40
الفرع الثالث: صياغة العنوان	41
الفرع الرابع: الفرضيات	45
المطلب الثاني: جمع الوثائق العلمية	46
الفرع الأول: تعريف الوثائق العلمية	46
الفرع الثاني: أنواع الوثائق العلمية	47
الفرع الثالث: طرق جمع الوثائق العلمية	51
الفرع الرابع: ترتيب الوثائق العلمية	52
المطلب الثالث: القراءة	54
الفرع الأول: تعريف القراءة	55
الفرع الثاني: فوائد القراءة	55
الفرع الثالث: أنواع القراءة	57
الفرع الرابع: دور القراءة في إعداد البحث العلمي	58
المطلب الرابع: جمع وتخزين المعلومات	59

المطلب الخامس: التقسيم والتبويب	60
الفرع الأول: أهمية التقسيم والتبويب	61
الفرع الثاني: طرق التقسيم	61
الفرع الثالث: شروط التقسيم	62
الفرع الرابع: فائدة التقسيم	62
المطلب الخامس: كتابة البحث العلمي	53
المبحث الرابع: قواعد تحرير البحث العلمي	66
المطلب الأول: تقنية تحرير البحث العلمي	66
الفرع الأول: الأسلوب	66
الفرع الثاني: الاقتباس وأحكامه	67
الفرع الثالث: التهميش وأحكامه	70
الفرع الرابع: مسودة البحث	74
الفرع الخامس: علامات الوقف والترقيم	74
المطلب الثاني: الإخراج النهائي للبحث العلمي	75
الفرع الأول: الصفحات التمهيدية	76
الفرع الثاني: المقدمة	79
الفرع الثالث: محتوى البحث	80
الفرع الرابع: الخاتمة	80
الفرع الخامس: المراجع و فهرس المحتويات	81
الفرع السادس: اللمسات الأخيرة	85
قائمة المراجع	89
ملحق يتضمن نماذج عن أسئلة مادة المنهجية	96